جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد دولي

الموضوع:

دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية
دراسة حالة (الجزائر، نيجيريا وبوتسوانا)

من إعداد الطالب:
بلقربوز مصطفى

تحت إشراف:
أ.د. دربال عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

– أ, د. كربالي بغداد	(أستاذ التعليم العالي – جامعة وهران)	رئيسا
– أ. د. دربال عبد القادر	(أستاذ التعليم العالي – جامعة وهران)	مقررا
– د. عمرون صديق	(أستاذ محاضر– أ – جامعة وهران)	ممتحنا
– د. حاكمي بوحفص	(أستاذ محاضر– أ – جامعة وهران)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2013– 2014

الإهـــــــــــــــــــــــداء

إلى الوالدة و الوالد العزيز أطال الله في عمرهم...

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي وبالخصوص الكتكوت زكرياء.

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى الأصدقاء والأحباب

إلى كافة عمال مديرية التجارة بولاية تيارت خصوصا دفعة 13 مارس 2011، رتبة رئيس محقق رئيسي للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية.

إلى هؤلاء جميعا أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي.

شكـــــــر وتقديـــــــــر

لا يسعني في نهاية هذا العمل المبارك إلا أن أحمد الله العلي القدير
على أن يسر لي إنجاز هذه الرسالة ، فله الحمد أولاً وأخرا . ثم كل الشكر
والتقدير إلى الوالدين حفظهما الله على ما بذلته معي
من جهدٍ في سبيل إخراج هذا البحث في أفضل صورة، دون أن أنسى زوجتي العزيزة التي
كان لها كذلك الفضل في ذلك

.

كما أشكر في هذا المقام مشرف الرسالة الدكتورالأستاذ دربال عبد القادر، على ما
أعطاه من نصح وتوجيه وإرشاد مع الحرص على تذليل كل الصعوبات التي
واجهتني أثناء البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أشكر كل من الأستاذ سدي علي و دقيش مختار على ما قدم ولى من
مساعدة.

كما أشكر كل من ساهم في إعانتي بتوضيح، أو توجيه، أو في الحصول
على معلومات تخص الدراسة.

وآمل من الله عز شأنه أن ييسر أمر الاستفادة من هذه الدراسة ، وأن
تكون حلقة نافعة في سلسلة رسائل قسم الاقتصاد . والحمد لله رب العالمين.

بلقربوز مصطفى

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة شكر

فهرس المحتويات

فهرس الجداول وأشكال

مقدمة عامة..... أ - ح

الفصل الأول: نظريات وإستراتجيات التنمية الإقتصادية

مقدمة الفصل.....1

I-1) مفاهيم حول النمو التنمية الإقتصادية.....2

I-1-1) مفهوم النمو الاقتصادي 2

I-1-2) مفهوم التنمية الاقتصادية.....3

I-1-3) مقاييس التنمية الاقتصادية.....6

I-1-4) أبعاد التنمية الإقتصادية 11

I-2) نظريات ونماذج النمو والتنمية الاقتصادية.....15

I-2-1) نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.....11

I-2-1-1) نظريات ونماذج النمو الكلاسيكية.....15

I-2-1-2) النظرية الكلاسيكية المحدثة 20

I-2-1-3) نظرية النمو الكترية التكميلية (نموذج هارود- دومار).....22

I-2-1-4) نظرية النمو الجديدة.....26

I-2-2) نظريات ونماذج التنمية الاقتصادية.....31

I-2-2-1) نظرية الدفعة القوية 31

I-2-2-2) نظرية النمو المتوازن.....33

I-2-2-3) نظرية النمو غير المتوازن.....35

I-2-2-4) نظريات أقطاب النمو..... 38

I-2-2-5) نظرية مراحل النمو لـــ روستو.....39

I-2-2-6) نظرية التغير الهيكلي.....42

I-3) إستراتجيات التنمية الاقتصادية..... 46

I-3-1) إستراتجية إحلال الواردات و تشجيع الصادرات.....46

I-3-2) إستراتجية الاعتماد على المورد الطبيعية.....52

I-3-3) إستراتجية الاعتماد على التصنيع.....66

I-3-4) الإستراتجية المعتمدة على التنمية الزراعية.....70

I-3-5) إستراتجية التنمية البشرية المستدامة.....73

I-3-6) إستراتجية التنمية المستقلة.....75

خلاصة الفصل.....77

الفصل الثاني: اقتصاديات الموارد الطبيعية

مقدمة الفصل 78

II-1) مفاهيم حول الموارد الطبيعية.....79

II-1-1) مفهوم الموارد الطبيعية.....79

II-1-2) أراء الاقتصاديين حول الموارد الطبيعية 81

II-2) تقسيمات الموارد الطبيعية وأهمية إدارتها 82

II-2-1) الموارد الطبيعية المتجددة.....83

II-2-2) الموارد الطبيعية الغير المتجددة 84

II-2-3) نموذج هوتلينغ. 91

II-2-4) أهمية إدارة الموارد الطبيعية 94

II-3) الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية **97**

II-3-1) العلة الهولندية 98

II-3-1-1) آلية العلة الهولندية وأثرها على الدول المنتجة.....101

II-3-1-2) النظريات النيوكلاسيكية وعلاقتها بالعلة الهولندية.....103

II-3-1-1) نظرية ريبزنسكي.....103

II-3-1-2) نظرية النمو المفقر لباغواتي.....105

II-3-1-3) نماذج العلة الهولندية 106

II- 3-1-4) تنقل عوامل الإنتاج وعلاقتها بالعلة الهولندية.....115

II-3-2) ضعف المؤسسات 122

II-3-2-1) تصنيف المؤسسات ووظائفها.....123

II-3-2-2) الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات.....133

II-3-2-3) دور الأنظمة السياسية في تفعيل دور المؤسسات.....135

II-3-2-4) أثر المجتمع المدنى على المؤسسات.....137

II-3-3) الصراعات الداخلية.....139

II-3-3- 1) الاعتماد على الموارد الطبيعية والصراعات الداخلية.....140

II-3-3-2) الاعتماد على الموارد والحكم.....143

II-3-3-3) الموارد الطبيعية والحركات الانفصالية.....148

II-3-3-4) فرضيات حول الموارد الطبيعية وعلاقاتها بالنزاعات..... 151

II-3-3-5) الإجراءات الواجب إتباعها لتفادي الصراعات حول الموارد الطبيعية.....156

خاتمة الفصل.....158

الفصل الثالث: أثر الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية
دراسة حالة (الجزائر، نيجيريا و بوتسوانا).

***مقدمة الفصل*..... 132**

***III- 1) دراسة حالة الجزائر*.....160**

III- 1-1) المحروقات في الجزائر.....160

III- 1-2) الإقتصاد الجزائري.....166

III- 1-2-1) السياسات الإقتصادية 170

III- 1-2-2)النمو الإقتصادي الجزائري 172

III- 1-2-3) التجارة الخارجية الجزائرية.....173

III- 1-3) أثر النفط على الإقتصاد الجزائري 175

III- 1-3-1) العلة الهولندية في الإقتصاد الجزائري 176

III- 1-3-2) ضعف المؤسسات والإقتصاد الجزائري 184

III- 1-3-3) الصراعات الداخلية فى الجزائر.....190

III-2) دراسة حالة نيجيريا.....194

III-2-1) المحروقات في نيجيريا 194

III-2-2) الإقتصاد النيجيري 199

III-2-2-1) السياسات الإقتصادية فى نيجيريا.....202

III-2-2-2) النمو الإقتصادي النيجيري.....204

III-2-2-3) التجارة الخارجية النيجيرية 205

III-2-3) أثر النقط على الإقتصاد النيجيري.....209

III-2-3-1) العلة الهولندية في الاقتصاد النيجيري 209

III-2-3-2) ضعف المؤسسات والفساد في نيجيريا 215

III-2-3-3) الصراعات الداخليةفى نيجيريا 220

III-3) دراسة حالة بوتسوانا.....127

III-3-1) الهيكل الإقتصادي لبوتسوانا 227

III-3-1-1) السياسات الإقتصادية 232

III-3-1- 2) السياسة النقدية 234

III-3-1- 3) التجارة الخارجية 235

III-3-2) الحكم في بوتسوانا 237

III-3-3) العوامل التي أدت إلى نجاح بوتسوانا إقتصاديا..... 240

III-3-3-1) تفادي لعنة الحكم السيئ 241

III-3-3-2) تطبيق السياسات الجيدة 243

III-3-3-3) التخطيط لمستقبل بدون معدن الماس 245

خلاصة الفصل..... 247

قائمة الجـــــــــــــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	بعض الأدوات التي يمكن استخدامها من أجل تشجيع الصادرات.	51
02	الموارد الطبيعية وعلاقتها بالحروب الأهلية.	142
03	الموارد الطبيعية والحركات الانفصالية.	150
04	المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين(2006- 2012)	167
05	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين (2001- 2011) .	170
06	واردات الجزائر خلال سنتي 2011 – 2012	174
07	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين (2009 - 2012).	180
08	تطور احتياطي العملات الأجنبية في الجزائر(2002 - 2006).	181
09	مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال سنة 2012	182
10	مساهمة قطاع الطاقة والمناجم في تشغيل اليد العاملة الجزائرية (2002- 2006).	183
11	علاقة النفط بالنزاع في الجزائر	192
12	الدول المستوردة من نيجيريا	196
13	الدول المستوردة للغاز النيجيري خلال سنة 2012.	198
14	نسبة الناتج الداخلي الخام النيجيري إلى الناتج الخام فى العالمي خلال الفترة الممتدة مابين (2006 - 2012).	201
15	الناتج الداخلي الخام الفردي خلال الفترة الممتدة مابين (2006- 2012)	201
16	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي النيجيري خلال الفترة الممتدة مابين (2009- 2013).	205
17	الميزان التجاري النيجيري خلال الفترة الممتدة مابين (2006 - 2012).	206
18	واردات نيجيريا من الولايات المتحدة الأمريكية	208
19	مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي النيجيري خلال الفترة الممتدة مابين (1960-2008).	211
20	الصادرات النفطية والغير نفطية في نيجيريا **خلال سنة** 2012	212
21	مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام النيجيري خلال الفترة الممتدة ما بين (2008-	213

	2012).	
22	مساهمة قطاع النفط في تشغيل اليد العاملة النيجيرية النشيطة خلال الفترة الممتدة ما بين (1999- 2003)	214
23	أسباب النزاعات الداخلية في نيجيريا (منطقة دلتا النيجر)	221
24	معدلات نمو الناتج الداخلي الخام البوتسواني خلال الفترة الممتدة مابين (2009-2013).	229
25	معدل النمو السنوي للدخل الفردي في الدول التالية خلال الفترة الممتدة مابين(1966-1999).	230
26	تصنيف بعض الدول في العالم على أساس التنمية الاجتماعية	231
27	تصنيف بعض الدول حسب درجة الفساد	240

قائمة الأشكـــــــــــــــــــــــــال

الرقـــم	عنوان الشـــــــــــــــــــــــــكل	الصفحـــــــة
01	منحنيات النمو والتنمية	05
02	بعض المؤشرات التي يتم بها قياس التنمية	10
03	مسار كل من النمو المتوازن والنمو الغير متوازن	37
40	نموذج لويس	44
50	صادرات المنتجات الثروة السمكية في دول إفريقيا خلال سنة 2004	54
60	منحى عرض الموارد الطبيعية الغير متجدد	86
70	منحى التكلفة الحدية الخاصة مع منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية	87
80	تصنيف الموارد الطبيعية	90
09	هوتلينغ قاعدة	92
01	المنحنى البياني لريبزنسكي	103
11	منحنى غريغوري	107
12	نموذج سالتر – سوان	109
13	نموذج كوردن	113
14	أثر العلة الهولندية على سوق العمل	115

15	أثر العلة في حالة تنقل رأس المال بين القطاعين	117
16	أثر العلة الهولندية في حالة تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات الثلاثة	118
17	مخطط توضيحي لمفهوم المؤسسات	126
18	العلاقة بين محدد النمو	130
19	دور المؤسسات في التأثير على الدخل والنمو	132
20	العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية	138
21	احتياطي النفط في إفريقيا لسنة 2012	162
22	صادرات الجزائر من النفط	163
23	استهلاك وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (1992-2010)	164
24	الغاز المنتج والمستهلك في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (1990-2010).	165
25	أثر كفاءة الأداء على الموارد المتاحة	189
26	صادرات نيجيريا نحو الولايات المتحدة الأمريكية.	207
27	نسب الموافقة على تخفيض الفساد في نيجيريا	219
28	نسبة الرفض والموافقة على الإجراءات المتخذة لمحاربة الفساد في نيجيريا	219
29	عمليات تخريب أنابيب النفط في دلتا النيجر خلال الفترة الممتدة مابين (1999- 2007).	223
30	كيفية توزيع الدخل حسب المعايير التالية خلال سنة 2007 في نيجيريا.	224
31	نسبة دعم الشعب النيجيري للتراع عبر مختلف المناطق الموجود في نيجيريا	226
32	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي البوتسواني خلال سنة 2010.	228
33	معدل دخل الفرد في كل من بوتسوانا وإفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين (2001- 2009)	232
34	صادرات السلع والخدمات في بوتسوانا خلال سنة 2010.	236
53	نسبة مساهمة القطاعات المنتجة للسلع والخدمات في الناتج الداخلي الخام خلال سنة 1990 في كل من الدول التالية.	244
36	مساهمة كل من الصناعة والفلاحة ومعدن الماس في الناتج المحلي الإجمالي البوتسواني خلال الفترة الممتدة مابين 2000- 2009.	245

المقدمـــــــــــــــة العامة

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا في الدراسات الاقتصادية ، ذلك لأن سكان الدول النامية أصبحوا يشكلون نسبة كبيرة ومتزايدة من سكان العالم إضافة إلى أن معظم هذه الدول حصلت على استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين وأصبحت تسعى إلى التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة اقتصاديا التي تشكل عائقا أمام تقدمها، ومن المعلوم أن التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل لها أبعاد مختلفة إذ تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وعملية مثل هذه لا يمكن أن تدار تلقائيا، بل يجب أن تكون مدارة وفق مخطط يعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف عائقا أمام عملية التنمية، وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة وكثيرة الاستعمال سواء أكان ذلك من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة أو من خلال المؤسسات الغير حكومية أو الأفراد ولهذا أصبحت التنمية مفهومًا منتشرًا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف، حيث تختلف تعريفات التنمية باختلاف المدارس التي ينتمي لها هذا الكاتب أو ذاك ففي أدبيات التنمية تعريفات مختلفة ومتعددة، ويعود السبب في الاختلاف إما للمكان أو للتاريخ أو للظروف السائدة، فهناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري، فالسبب يعود في هذه الاختلافات أيضًا إلى أن كل فريق يريد أن يبرر الجانب الذي يهتم به، ومع كل هذه الاختلافات والاجتهادات والآراء المختلفة إلا أن التنمية هي روابط مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض بأبعادها المتعددة كالبعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والإداري ، ورغم هذا الاهتمام الكبير بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية فإن أسس الموضوع توجد في عدد كبير من النظريات الاقتصادية التي أطرت الموضوع ووضعت له القواعد و الأسس الأولية ، وكذلك المؤلفات التي هي بمثابة المصادر الرئيسية مثل ثروة الأمم(1776) لـــــــ أدم

سميث، مبادئ الاقتصاد السياسي(1758) لـــــ دافيد ريكاردو، نظرية رأس المال (1867) لـــــ كارل ماركس، والنظرية العامة للشغل، الفائدة والنقود (1933) لـــــ كينز، والتوازن النقدي (1985) لـــــــ كالدور، وغيرها من الدراسات والمؤلفات التي تناولت الإشكالية من نواحي مختلفة تخص المعايير النظرية التطبيقية و الكمية، سواء على المستوى الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلي.

ومن المعروف أن معظم الدول العالم (الدول النامية) غنية بالموارد الطبيعية، إذ تعد هذه الموارد التي نذكر منها المحروقات والمعادن النفيسة محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم، لما تتمتع به من مزايا هامة وعديدة، فهي سلع إستراتجية تستند إليها قوة وأمن الدول، وذلك نظرا لأهمية استعمالها في المجالات الاقتصادية، إلا أن نتائج التنمية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية كانت سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية، ومن بين هذه النتائج بطء النمو الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي، وبؤس مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وارتفاع مستويات الفقر و اللامساواة، والفساد والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات الداخلية.

ومقارنة بالبلدان التي تعتمد على تصدير[1] السلع الزراعية، فإن البلدان المصدرة للموارد الطبيعية تعاني من الفقر وضعف في الرعاية الصحية، وانتشار سوء التغذية، ومعدلات عالية من وفيات الأطفال وقصر أمد الحياة، وضعف مستويات التعليم، هذه الحائق كلها تثير الدهشة كونها تحصل في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، ونظرا إلى الطبيعة الشديدة في تقلب أسعار هذه الموارد فإن الدول المصدرة لها غالبا ما تقع ضحية اهيارات مفاجئة في معدل دخل الفرد وهبوط كبير في معدل النمو، ولكن هذا لا ينطبق على كل البلدان[2] الغنية بالموارد الطبيعية، فمنذ 30 عاما كان معدل دخل الفرد في اندونيسيا ونيجيريا متقاربا، هذان البلدان يعتمدان إلى حد كبير على إيرادات النفط، حيث بلغ معدل دخل الفرد في

---

[1] تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد الطبيعية، التخلص من لعنة النفط، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص21.
[2] جوزيف ستيغليتز، التخلص من لعنة الموارد، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص16.

اندونيسيا 4 أضعاف نظيره في نيجيريا سنة 2001، في حين هبط دخل الفرد النيجيري من 302,75 دولار عام 1973 إلى 254,28 دولار عام 2001، بوتسوانا وسيراليون كلتهما غنيتان بالماس، فقد كان متوسط معدل النمو في بوتسوانا بين عامي 1974 و 2002 يبلغ 5,2%، حينها عرفت سيراليون نزاعات داخلية من أجل السيطرة على ثروات الماس، مع العلم أن هناك أمثلة تاريخية قوية لبعض الدول استطاعت أن تعمل على رفع معدلات نموها من خلال الاعتماد على الموارد الطبيعية.

كما أظهرت الدراسة[1] التي تناولها أعضاء منظمة الأوبك في الفترة الممتدة مابين 1965-1998 أن معدل دخل الفرد فيها تراجع بمعدل 1.3% سنويا، في حين حققت البلدان النامية الغير نفطية نمو بمعدل 2.2% في فترة نفسها، وتظهر الدراسات أنه كلما كان الاعتماد على النفط والمعادن أكبر كلما كان النمو أسوء، و لم يكن أداء البلدان المعتمدة على إيراداتها من النفط والمعادن سيئا قياسا بنظيرتها من الدول الفقيرة للموارد الطبيعية، بل كان أسوأ بكثير مما كان يمكن أن تتيحه لها الإيرادات التي تتلقها من الموارد، وأمام هذه العلاقة الموجودة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي سنحاول معالجة الإشكالية التالية:

هل وجود الموارد الطبيعية في الدول النامية لعنة أم نعمة ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية :

- ما هو دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية وفق نظريات التنمية ؟
- ما المقصود بلعنة الموارد الطبيعية وفق النظريات الحديثة في التنمية ؟
- ما هو الدور الذي تقوم به الحكومات من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية وذلك بالاعتماد على الموارد الطبيعية ؟

[1] جوزيف ستيغليتز، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: تلعب الموارد الطبيعية دور مهم في عملية التنمية والنمو الاقتصادي، فهناك عدة دول ساهمت وفرة الموارد في رفع معدلات نموها، وتحسين أوضاعها الاجتماعية إلى جانب تكوين البنية التحتية التي تساهم في تحسين أوضاع القطاعات الأخرى ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومنه فإن هناك علاقة إيجابية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: إن الاعتماد على الموارد الطبيعية بدرجة كبيرة في الاقتصاد يؤدى إلى إهمال القطاعات الأخرى، واستخدام عائدات هذه الموارد للمصالح الشخصية والذي ينعكس بالسلب على مدا خي ل الأفراد وضعف مستوياتهم المعيشية وانتشار الفساد وضعف المؤسسات وظهور الصراعا ت الداخلية ، وهكذا فكل هذه الأسباب تقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية للدول الغنية بالموارد الطبيعية ، وبالتالي فإن بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية يجب عليها النظر في هذه الأسباب من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الحداثة النسبية لهذا الموضوع.
- محاولة ربط الدراسة النظرية بما هو موجود على أرض الواقع.
- الأهمية الإستراتجية للموارد الطبيعية في العالم، خصوصا في ظل التحولات الراهنة.
- تعدد أبعاد الموضوع وتشعبها، مما يجعله شيقا للبحث والإثراء.
- نقص الاهتمام به، ليس هناك كتابات ودراسات باللغة العربية حول هذا الموضوع.

أهداف و أهمية البحث:

الأهداف العلمية:

تكمن أهمية الموضوع العلمية في محاولة تحليل أثر الموارد الطبيعية على الدول النامية، وتوضيح العلاقة بين الموارد الطبيعة والنمو الإقتصادي.

الأهداف العملية:

إن الأهمية العملية تكمن في إسقاط ما تم التطرق إليه نظريا على عدة بلدان غنية بالموارد الطبيعية ، والعمل على توضيح مدى التوافق النظري والطرح العملي ، و إثبات الأسباب الرئيسية في فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل الوصول إلى تحقيق عملية التنمية.

منهج دراسة البحث:

للتحقق من الفرضيتين وللإجابة على الإشكالية المطروحة تبعنا المنهج الوصفي التحليلي، بحيث نقوم بوصف توجهات الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية وصفا شاملا وتعبيرا كميا، ثم نقوم بتحليل مختلف الأرقام المتعلقة بذلك .

الدراسات السابقة:

- دراسة Sachs et Warner حول لعنة الموارد الطبيعية، ديسمبر 1997.
- دراسة Marc Antoine Adam حول العلة الهولندية، دراسة نظرية وفحص تجريبي في الدول النامية و المصدرة للبترول، جامعة مونتريال، 2003.
- دراسة Paul Collier حول لعنة الموارد الطبيعية بجامعة أكسفورد سنة 2007.
- دراسة Yvan Guichaoua حول النفط وأثر على ظهور النزاع في نيجيريا بالمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية سنة 2009.

- دربال عبد القادر، دقيش مختار، العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر 1986-2006. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011.

أما في دراستنا هذه سنقوم بمحاولة توضيح العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى رفع النمو الاقتصادي وتراجعه من خلال الاعتماد على الموارد .

الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة:

تلخصت صعوبات البحث في قلة المراجع في الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة حالة الجزائر، نيجيريا وبوتسوانا من اجل توضيح أثر الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية (النفط، معدن الماس).

خطة وهيكل البحث:

على ضوء فرضيات البحث والأهداف الأساسية له، ستتم معالجة موضوع الدراسة بعد المقدمة في ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول نتطرق إلى نظريات وإستراتجيات التنمية الاقتصادية و القيام بتوضيح مفاهيم حول النمو والتنمية ثم بعد ذلك ننتقل إلى نظريات ونماذج النمو والتنمية الاقتصادية أما في نهاية الفصل نتناول إستراتجية التنمية الاقتصادية المعتمدة على كل من التصنيع، الزراعة، التنمية البشرية .

الفصل الثاني فسنتناول اقتصاديات الموارد الطبيعية والذي محتواه مفاهيم حول الموارد الطبيعية وبعد ذلك نتعرض إلى تقسيمات الموارد الطبيعية، أما ختام الفصل كان حول الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية ، والتي تطرقنا فيها إلى كل من أثر الموارد على القطاعات الأخرى (الزراعي، الصناعي) ويطلق على هذه الظاهرة بالعلة الهولندية، ثم المؤسسات ومدى أثرها على النمو والتنمية الاقتصادية وفى الأخير الصراعات الداخلية القائمة على أساس الموارد خاصة النفط والمعادن النفيسة.

الفصل الثالث فسنقوم بالتطرق إلى الجانب التطبيقي وذلك من خلال توضيح أثر الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية بدراسة حالة كل من الجزائر، نيجيريا وبوتسوانا.

الفصل الأول: نظريات وإستراتجيات التنمية الاقتصادية.

مقدمة الفصل:

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مشكلات الفقر والتخلف في العديد من البلدان بشكل أكثر وضوحا وانتشارا من السابق، وعندها ظهر ما يعرف باقتصاد التنمية الذي يهتم بدراسة المشكلات المتعلقة بالتخلف وقصور التنمية في تلك البلدان، ولكن رغم اهتمام الاقتصاديين الأوائل منذ أدم سميث حتى كيتز في قضايا النمو والتنمية، حيث ركزوا اهتماماتهم على الوضع الساكن و لم يهتمو ا بالوضع الديناميكي لعملية التنمية، كما اقتصر اهتمامهم على غرب أوربا وعلى وضعها الاجتماعي والثقافي.

وقد احتوى الفكر الإقتصادي على مجموعة من النماذج والنظريات حول عملية التنمية اهتمت كلها بالنمو وتحقيق الاستقرار بالإضافة إلى الاهتمام بالدول المتخلفة اقتصاديا، كما أن هناك إستراتجيات مناسبة اتبعتها الدول المتخلفة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي أو الربط بينه وبين القطاع الزراعي ومنها من اعتمدت على الموارد الطبيعية في عملية التنمية أو إتباع سياسات صناعية مثل سياسة إحلال الواردات أو تشجيع الصادرات.

I-1) مفاهيم حول التنمية:

لقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الأرض أو الطبيعية، ومع نمو مهارات الإنسان وقدراته تعرف على أساليب وفنون إنتاجية جديدة استطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من الأرض بمجهود أقل نسبيا، ولقد تمخض عن زيادة السكان القيام بتقسيم المجتمع إلى جماعات وأمم وتحديد القدر المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد أو جماعة من الأفراد بحيث أصبح من الضروري أن تستخدم هذه الموارد بأساليب أفضل أي أكثر كفاءة، وقد تطلب ذالك تكوين رأس مال اجتماعي الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.

وعند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فكلاهما يعنى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة استثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية للإنتاج والدخل الحقيقي في المجتمع، ولهذا فمن المفيد أن نوضح مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

I-1-1) مفهوم النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي[1] حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبناء على هذا المفهوم يجب التأكد من أن:

أ- النمو الاقتصادي لا يعنى فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عنه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، وعليه فإن النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو الدخل القومي مطروحا منه معدل النمو السكاني.

---

[1] عجيمة محمد عبد العزيز ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية مصر، 2000 ص 51

ب- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية

ج- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

I-1-2) مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية هي[1] تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، أما المجتمعات التي لم تحقق تقدما ملحوظا في هذه المجالات فهي مجتمعات تعرف تدهورا في الجانب الاقتصادي.

ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه. وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتساعد بدورها على دعم الإنتاج والدخل.

وبتالي فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:[2]

أ- جميع ما انطوت علية عملية النمو والتي تمثلت في:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

---

[1] محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية- مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الجامعة الإسكندرية مصر،1999، ص 20.

[2] عجيمة محمد عبد العزيز ،إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ب- عوامل أخرى انطوت عليها عملية التنمية وتتمثل في

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.

- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخول على الأفراد.

- ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية لتلك الأساسيات وبالأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة.

من خلال المفاهيم العامة لكل من النمو والتنمية الاقتصادية، فإنه يمكن أن يكون في أي دولة نموا اقتصاديا دون أن تكون فيها عملية التنمية، كما يمكن أن يكون هناك نموا اقتصاديا مع حدوث عملية التنمية ويتم توضيح ذلك باستعمال منحى إمكانيات الإنتاج:

الشكل رقم (01): منحنيات النمو والتنمية

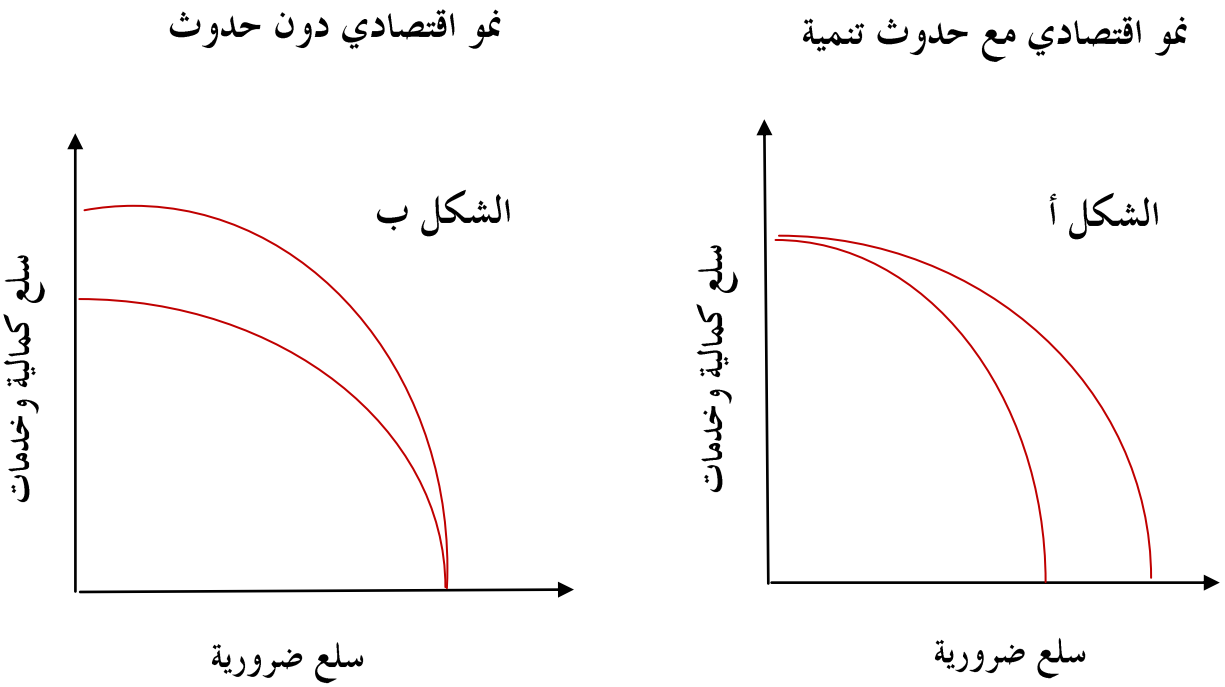

المصدر: يحي سعيدي، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 17.

من خلال الشكل ب الذي يبين أن النمو الاقتصادي أدي إلى انتقال منحنى إمكانية الإنتاج إلى اليمين، أي أن أغلبية المنتجات الإضافية هي عبارة عن سلع كمالية وخدمات والتي يستفيد منها أصحاب الدخل المرتفع وفى هذه الحالة تكون التنمية منخفضة أو معدومة، أما في الشكل أ يوضح بأن المنتجات الإضافية هي عبارة عن سلع ضرورية، والتي يستفيد منها أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة.

I-1-3) مقاييس التنمية الاقتصادية:

بغية الوقوف على مستويات[1] الإنجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة، وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ففي البداية كان مقياس التنمية هو الناتج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج القومي للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة وهكذا تغيرت مقاييس التنمية مع مرور الزمن، ونستعرض أدناه نبذة مختصرة عن تطور هذه المقاييس:

I-1-3-1) الناتج القومي الإجمالي:

في البداية أعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة)، حيث أن هذا المقياس لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر أو التصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان.

I-1-3-2) الناتج القومي للفرد:

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي يتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد، ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ذهب جزء كبير من هذا إلى فئة محدودة من الأغنياء، وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

I-1-3-3) الحاجات الأساسية:

[1] القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن 2007، ص 22-23

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقياس دخل الفرد وبسبب خيبة الأمل مع مقاربات النمو وتوزيع الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية، فقد تبني هذا المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976، وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في عام 1974 أي قبل عامين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية له، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان)، وبذلك أصبح مقياس التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

I-1-3-4) مؤشرات اجتماعية:

تم تبني هذا المقياس[1] ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم، لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية، وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة، والثاني مقياس التنمية البشرية، والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفيما يأتي شرح مختصر لكل من هذين المؤشرين:

أ- مؤشر نوعية الحياة:

من المحاولات المعروفة في هذا المجال هي المحاولة لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة، ويقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان، ويؤخذ متوسط المكونات الثلاثة نسبة 33 %، ويقيس هذا المؤشر إنجاز البلد في مجال التنمية واحد إلى المائة، حيث يمثل الواحد المستوى الأدنى وتمثل

[1] القريشي مدحت، نفس المرجع السابق، ص 24- 25

المائة المستوى الأعلى، وبخصوص توقع الحياة فإن الحد الأعلى والمساوي إلى مئة قد أعطى إلى عمر 77 سنة والحد الأدنى المساوي إلى 33 % أعطى إلى عمر 28 سنة وضمن هذه الحدود فإن توقع الحياة في كل بلد يتم ترتيبه من واحد إلى مئة.

أما معدلات القراءة والكتابة فتقاس بالنسبة المئوية من واحد إلى مئة، وحالما يتم ترتيب موقع البلد بالنسبة إلى توقع الحياة ووفيات الأطفال والقراءة والكتابة على مقياس يتراوح بين الواحد ومائة فإن الرقم القياسي المركب للبلد المعني يتم قياسه من خلال المكونات الثلاثة مع إعطاء وزن متساوي لكل منهما.

ب- مؤشر التنمية البشرية:

إن أخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة بشكل منظم وشامل قد جاءت من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية، وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير، والذي بدأ في عام 1990، في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية، كما هو الحال مع مقياس السابق ذكره فإن مقياس التنمية البشرية يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر، وهي المرتبة الأدنى، وينتهي بواحد، وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.

ويستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية وهى طول فترة الحياة، وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة التي تقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار ومتوسط سنوات الدراسة، ومستوى المعيشة يقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي، المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة، باستخدام هذه المكونات الثلاثة للتنمية واستخدام معادلة معقدة إلى البيانات العائدة لنحو 175 من البلدان المختلفة فإن مقياس التنمية البشرية يعمل على ترتيب كل البلدان إلى ثلاث مجموعات، التنمية

البشرية المتدنية(0,0 – 0,50) والتنمية البشرية المتوسطة (0,50- 0,79) والتنمية البشرية المرتفعة(0,80- 1,0).

وتجدر الإشارة إلى انه عند كل سنة فإن مقياس التنمية البشرية يقيس المستوى النسبي وليس المطلق للتنمية البشرية، وان تركيزه على أهداف التنمية وليس على وسائل التنمية، كما هو الحال مع مقياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد لوحده، وعليه فإن مقياس التنمية البشرية قد ساهم مساهمة كبيرة في تحسين مفهوم التنمية، وأنه يبين لنا أي من البلدان التي نجحت وما هو مستوى إنجاز المجموعات المختلفة والأقاليم المختلفة ضمن بلدان العالم المختلفة، ومن خلال الجمع بين البيانات الاقتصادية والاجتماعية فإن مقياس التنمية البشرية يسمح للبلدان بأن تستخدم مقياسا أوسع لقياس إنجازاتها في مجال التنمية بشكل نسبي وبالتالي تعمل على تركيز سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر على القضايا التي تستحق الاهتمام الأكبر.

الشكل رقم(02): بعض مؤشرات قياس التنمية

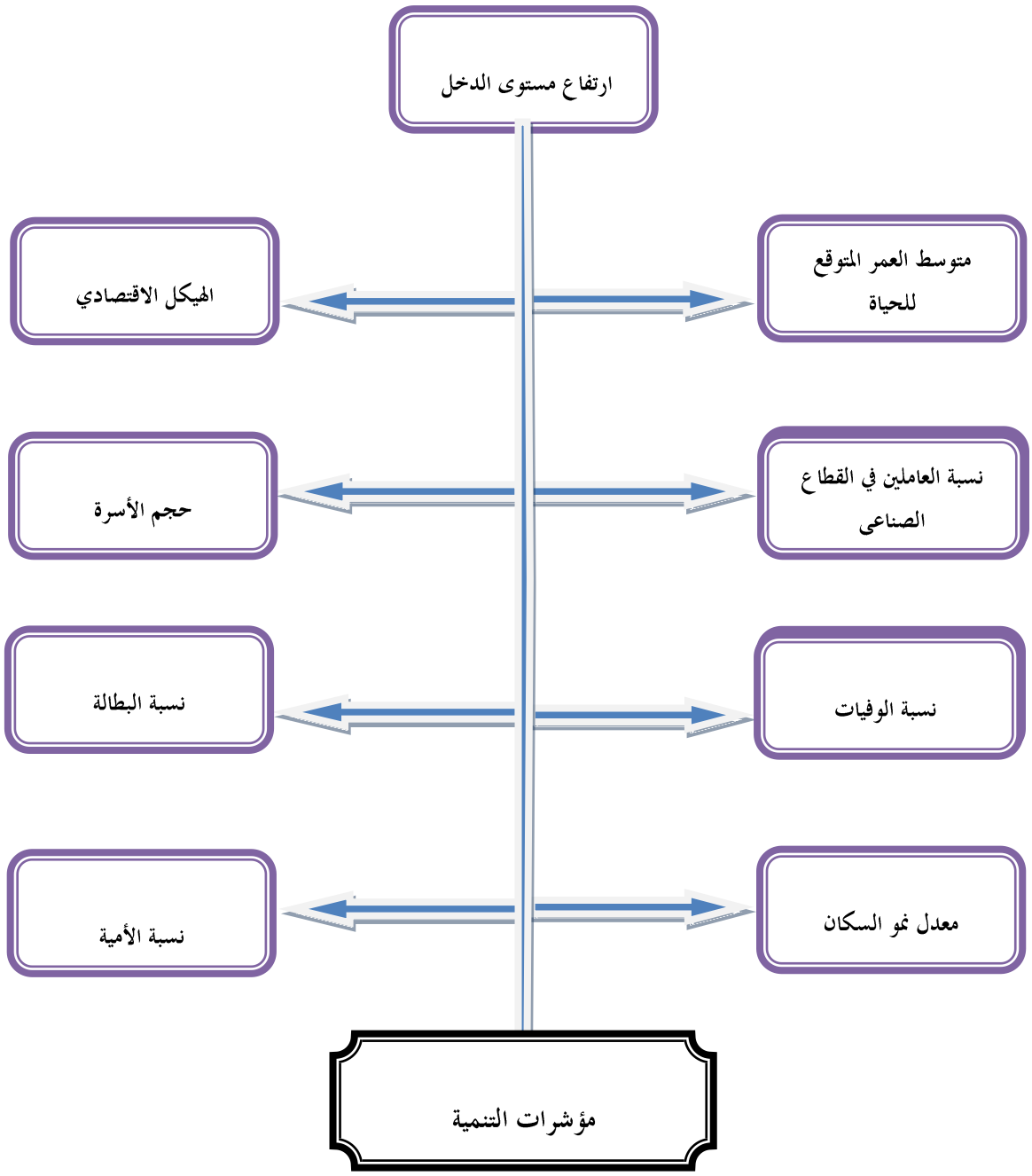

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات النظرية السابقة الذكر.

I-1-4) أبعاد التنمية:

من خلال تطرقنا لمفهوم التنمية الاقتصادية يتضح لنا أن لها أبعاد مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي:

- البعد المادي للتنمية ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع
- البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، ويتضمن القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.
- البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي
- البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.
- البعد الجديد للتنمية، والذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية

وفى أدناه نقدم شرحا موجزا لكل من الأبعاد المذكورة أعلاه.[1]

I-1-4-1) البعد المادي للتنمية الاقتصادية:

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في الدول المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية ، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالدول النامية تحتاج إلى عدة عمليات من أجل تحقيق التنمية وهذه العمليات تتمثل في:

- تحقيق التراكم الرأسمالي.
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.

---

[1] القريشي مدحت، مرجع سبق ذكره، ص ص 131- 134

-سيادة الإنتاج السلعي.

-عملية تكوين الأسواق.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي ، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الواسع والشامل لعملية التصنيع.

I-1-4-2) البعد السياسي للتنمية الاقتصادية:

من خلال التقدم الذي عرفته بعض الدول في مجال التنمية، حلت معركة التنمية معركة الاستقلال، أي أن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على الدول النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه لمصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات الدول النامية.

I-1-4-3) البعد الدولي للتنمية الاقتصادية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبنى التعاون على المستوى الدولي وظهور هيئات دولية منها: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (**UNIDO**)، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الفاو (**FAO**)، المنظمة العالمية للتجارة (**OMC**) وتمثلت أهداف كل منهما ما يلي:[1]

أ -منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

والتي يسمها (**رين ديمونت**) التنمية على رجلين، أي الاهتمام بالصناعة والزراعة معا في البلدان النامية، وهي أحسن سياسة تنموية بل لا يمكن تحقيقها إلا بعد توفير إطار عام للتنمية الاقتصادية وتحقيق تقدم ملحوظ في مجال التصنيع.

ب - منظمة الأغذية والزراعة:

المشكلة الأساسية اليوم هي مشكلة رفع إنتاج المواد الغذائية وتوزيعيها بطريقة عادلة على الصعيد الوطني والدولي. ولكي تواجه البلدان النامية حاجيتها من المواد الغذائية، تلك الحاجة التي ستزداد نتيجة لزيادة عدد السكان، لابد من مضاعفة هذه البلدان لإنتاجها من هذه المواد، وكذلك يمكن استخدام الأنهار والبحيرات والقنوات لزيادة الثروة السمكية التي تساعد على الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية.

وفى هذا الإطار تحتاج الدول النامية إلى إستثمارت كبيرة وتمويل من طرف بنوك التنمية الزراعية والمؤسسات الدولية (FAO) كما أنه لابد من أن تستفيد في المستقبل من عملية استغلال البحار وما يستخلص منها من مواد غذائية (السمك)

---

[1] لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2000 ص67.

ومن بين المهام الأساسية لهذه المنظمة هي العمل على المساعدة بالمواد الغذائية، حينما ظهر أن بعض البلدان تنتج أكثر ما تحتاج إليه من المواد الغذائية في الوقت الذي فيه بعض الدول تعاني من المجاعة، وهذه المنظمة هي عبارة عن وكالة دولية تقوم بتقديم مساعدة للدول النامية فيما يخص المواد الغذائية التي قدمها الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة وفى منظمة الأغذية والزراعة، كما تستهدف إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول .

ت - المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

تعمل هذه المنظمة [1] على تسهيل المعاملات التجارية بين الدول من أجل رفع مستوى المعيشة وضمان التشغيل الكامل وضمان حجم كبير من الدخل القومي وتوسيع نطاق الإنتاج وتبادل البضائع.

تنص الاتفاقية العامة على أن تخفيض الحواجز الجمركية وغير جمركية هو أهم وسيلة لتحقيق هذه الأهداف.

I-1-4-4) البعد الحضاري للتنمية الاقتصادية:

أشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل الجوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد التغير الهيكلي في جميع القطاعات، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

---

[1] لعويسات جمال الدين، نفس المرجع السابق ، ص68 .

I–2) نظريات ونماذج النمو والتنمية الاقتصادية:

I–2-1) نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مهتمين بالقوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوربا، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي والتي سوف نتطرق إليها كما يلي :

I–2–1-1) نظريات ونماذج النمو الكلاسيكية:

اهتمت هذه النظريات بمسألة الملكية الخاصة وحرية العمل وعملية التراكم الرأسمالي، كما اهتمت بزيادة إنتاجية العمل والابتكارات الناتجة عن التخصص بالإضافة إلى عملية توزيع الدخل، وعارضت فكرة العرض يخلق الطلب **"ساي"**، كما يتفق جميع الاقتصاديون الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو اقتصاد، لكنهم اختلفوا في السبب الذي يؤدي إلى انخفاضه، وعليه سوف سنقوم بتقديم كل نظرية على حدى:

أ –نظرية أدم سميث:

إذا تناولنا أراء " **أدام سميث**" [1] في النمو نجده يهتم بضرورة وجود هيكل حر والذي يجعل الأفراد في حرية تحت مبدأ (دعه يعمل أتركه يمر)، مما تؤدى بدورها إلى زيادة التنافس وظهور ما يسمى بالتجارة، وفى ظل هذا الهيكل يتحقق النمو(زيادة في الثروة) عن طريق التخصص وتقسيم العمل حيث تظهر الوفورات الاقتصادية الخارجية والتي تنعكس في شكل زيادة الإنتاجية والمقدرة على الابتكار، ويعزز

[1] محمد يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان، 1980. ص ص 102– 104.

ذلك وجود " اليد الخفية " التي ترشد إلى استخدام الأمثل والممكن للموارد في ظل الحرية الاقتصادية، غير أن أدم سميث يرى أن ذلك مرهون باتساع السوق لإستعاب الزيادة الحاصلة في المنتجات من ناحية، وقيام الأفراد بادخار من أجل الزيادة في التراكم الرأسمالي من ناحية أخرى، وفى ظل هذه الظروف يعتقد سميث أن عملية النمو سوف تتدفق ذاتيا وتدريجيا، إلا أن نمو الإنتاج يؤدى إلى انخفاض الأرباح واقتراب الأجور من مستوى الكفاف، بينما ترتفع أسعار المنتجات الزراعية وريع الأراضي ومن ثم يصل المجتمع إلى حالة من السكون، وبتالي يتوقف معدل تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي، وفى هذه الحالة يكون المجتمع في حالة تشغيل كامل تقريبا.

ب – نظرية دافيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية وقد ارتبط اسمه بالعديد من أراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية، إذ نجد ريكاردو يهتم بالتوزيع على عكس أدم سميث، وفى مجال النمو يتفق مع أدم سميث في أن التراكم الرأسمالي هو الذي يقود إلى عملية النمو، و يتم إستعاب التقدم التكنولوجي عن طريق هذا التراكم، حيث يرى ريكاردو أن عنصر الأرض هو الذي يؤدي إلى عملية النمو فالأرض عموما عنصر نادر والأرض الجيدة أكثر ندرة من الأراضي أقل جودة، كما أن الإنتاج الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة، وعلى ذلك فزيادة الطلب على السلع الزراعية يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعارها وبتالي يتزايد ربح أصحاب الأراضي الزراعية، غير أن ارتفاع الأسعار المنتجات الزراعية يؤدى من ناحية أخرى إلى ارتفاع معدلات الأجور النقدية للمحافظة على حد الكفاف، وبالافتراض العمالة الكاملة في المجتمع فإن ذلك يعنى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى انكماش تراكم الرأسمالي وبتالي يصل المجتمع إلى حالة الركود الاقتصادي ولا يتم توقيفها إلا عن التقدم التكنولوجي، خصوصا في الميدان الزراعي، وهو عنصر لا يتسم باستمرارية في نظر ريكاردو.

ت – نظرية روبرت مالثوس:

إن قوة السكان أكبر [1] من قوة الأرض في إنتاج الموارد اللازمة لتحسين المستوى المعيشي للإنسان، وإنه إن لم تكن هناك موانع تقف أمام زيادة السكان فإنه يتزايد بمتتالية هندسية بينما لا تتزايد الموارد إلا وفق متتالية عددية، وتبعا للقانون الطبيعي الذي يفرض وجود موارد من أجل تحسين حياة الإنسان، فإن هاتين القوتين (قوة الأرض وقوة السكان) لابد أن يتعادلا، وهذا يتضمن بطبيعة الحال وجود بعض الموانع القوية المستديمة التي تحد من نمو سكان، وتنشأ أصلا من صعوبة الحصول على الموارد.

إذ يرى مالثوس أن السبب الرئيس ي في الفقر لا يمكن أن ننسبه إلى الملكية الخاصة، التي قد تنشأ عنه بعض التفاوت في الدخول بين الطبقات في المجتمع، بل يجب أن ننسبه إلى تلك القوى الطبيعية الكامنة التي تدفع بالإنسان دائما إلى زيادة في الجنس البشرى بمعدل يفوق معدل الزيادة في الموارد، وهو يرى أن الوسيلة الوحيدة في تحسين أحوال الأفراد لا يتحقق عن طريق الزيادة في الدخول الحقيقية، بل في إتباع الموانع الواقية التي تحد من نمو السكان، وإذ حدث هذا فإنه يؤدي بطبيعة الحال إلى النقص في المعروض من اليد العاملة، وبتالي يرتفع سعر العمل والأجور الحقيقية للعمال، وهذه الوسيلة التي أشار إليها مالثوس بصدد محاربة الفقر وهى في رأيه واضحة تمام الوضوح من الناحية النظرية، ولاشك أنه يمكن الاقتناع بها، إذ ما شبهنا العمل بأية سلعة أخرى يقل المعروض منها في السوق.

---

[1] حسين عمر، النظريات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث الجزائر 1987، ص 54

ث – نظرية كارل ماركس:

حسب كارل ماركس يتحدد الأجر الطبيعي [1] بكمية العمل اللازم اجتماعيا لإنتاج وسائل العيش الضرورية من أجل بقاء الطبقة العاملة وتجدد إنتاجها، وتقول النظرية إن عمل العامل في المؤسسة الرأسمالية يتكون من جزئين، أحدهما يدفع عنه الأجر، والأخر يقوم به العامل دون أن يتقاضى عنه أجر في الواقع، والأجر في النظام الرأسمالي يقسم العمل إلى عمل ضروري وفائض العمل، إلا أنه في النظام الرأسمالي لا يدفع للعامل سوى جزء من الأجر مقابل عمله، ومن ثم فإن الأجير في النظام الرأسمالي مازال يعاني من نوع من العبودية، ويتوقف عرض العمل على عدد العمال الراغبين في العمل والمتاحين له، وعلى كفاءة العمل وساعات العمل، ولكن ليس من المحتمل أن يتغير العرض الكلي من العمل تغيرا مهما في أي وقت بفعل التغيرات العامة في الأجور، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهذا العرض في حالة مؤسسة أو صناعة أو منطقة ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الأجر السائد، ومن هنا يأتي دور العمال في التنقل من عمل إلى أخر، فإذا كان هذا الميل كبيرا فإن الفوارق في الأجور (مع تساوي جميع الأشياء الأخرى) تجعل العمال ينتقلون مثلا من مؤسسة ذات أجور منخفضة إلى مؤسسة ذات أجور مرتفعة، لكن ينبغي أن نلاحظ أن الفوارق في الأجور ليست بالعامل الواحد الذي يمكن أن يكون وراء هذه التحركات، إذ هناك اعتبارات أخرى تتصل بصفة العمل، النوعية والظروف السائدة فيه.

وتتلخص نظرية كارل ماركس بشأن التوزيع في الناتج القومي إلى نوعين فقط، الأجور والأرباح، وتستند هذه النظرية إلى ثلاثة مبادئ:

–العمل وحده هو مصدر القيمة.

---

[1] البراوي راشد، الموسوعة اقتصادية، الطبعة الأولى، الناشر دار النهضة العربية، بيروت لبنان ، 18أكتوبر 1971 ص 21. 197

– يتحدد المجموع الكلي للأجور بقدر معين من رأس المال الاجتماعي، وهو المعروف باسم **رصيد الأجور**[1].

– وجود فائض من القوة العاملة يؤدي إلى أن يظل مستوى الأجور عند حد الكفاف دائما، ويعلق كارل ماركس على هذا الفائض اسم " الجيش الاحتياطي الصناعي".

تقييم النموذج الكلاسيكي:

حاول الفكر الكلاسيكي أن يبرز بصورة أو بأخرى القانون الأساسي الذي أكدته فيما بعد معظم نظريات النمو الاقتصادي المختلفة وهو أن التقدم يقود إلى مزيد من التقدم بينما التخلف يؤدي إلى تخلف أكثر، ومع ذلك يمكن أن يقال الكثير فيما يتعلق بإفترضات هذا النموذج منها ما يلي:

– افتراض الكلاسيك أن هناك دائما رصيدا من التقدم التكنولوجي يمكن استيعابه بصورة متجددة عن طريق التراكم الرأسمالي ومن ثم أكدوا على أهمية قيام أفراد المجتمع بالادخار لزيادة عرض رأس المال.

– افتراض الكلاسيك أن نمو قوة العمل مرتبط دائما بنمو السكان.

– افتراض النموذج الكلاسيكي أن " قانون الأجر الحديدي " هو الذي يحدد حجم العمالة في المجتمع.

– افتراض النموذج الكلاسيكي أن الإنتاج هو دالة في العمل ورأس المال والثروة الطبيعية ودرجة التقدم التكنولوجي والتنظيم.

---

[1] أي أن معدل الأجور يتوقف عل نسبة بين عدد السكان ورأس المال، بمعنى أنه إذا زاد عدد السكان مع بقاء كمية رأس المال ثابتة أصبح هناك عدد من العمال معرض للبطالة، ونظرا لحالة الأفراد للعمل تنخفض معدلات الأجور، وإذا تساوت الزيادة فى عدد السكان مع رأس المال ظل مستوى الأجور على ماهو عليه، أما إذا كانت الزيادة فى عدد السكان أقل نسبيا من رأس المال فإن مستوى الأجور يميل إلى الإرتفاع.

– يلمس المرء حين دراسة النموذج الكلاسيكي نزعة من التشاؤم حول مقدرة النظام الرأسمالي على دفع النمو باستمرار[1] .

I-2-1-2) النظرية الكلاسيكية المحدثة:

لقد تخلى معظم الاقتصاديون النيوكلاسيكيون عن المنهج المبسط الذي اتبعه الكلاسيك رغم شموله، وقد اعتبرت التغيرات السكانية في نظرية النيوكلاسيك بأنها من المعطيات و لم يفسروها كجزء من تحليل عملية التنمية، فضلا عن ذلك فقد اعتبر أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيا ويعتمد أكثر على عوامل غير اقتصادية، ووجه النيوكلاسيك اهتماما كبيرا لتحليل الكيفية التي يتم بها توزيع موارد المجتمع فيما بين ألاف الإستخدمات المختلفة والمتنافسة، ولقد قام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية تراكم رأسمالي وجعله أكثر انطباقا على الهياكل الاقتصادية القائمة في القرن التاسع عشر والقرن العشرون، كما أنه ليس من الضروري أن يكون المدخر هو المستثمر، وفى التحليل النيوكلاسيكي يلعب معدل الفائدة دورا أساسيا كذلك في تحديد الاستثمار و تصنف نظرية شومبتير[2] ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، ولكنه تميز بأنه يعطي اهتماما خاصاً للمنظم و الدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد، وتنطلق نظرية شومبيتر من افتراض وجود سوق تسوده المنافسة الكاملة ولكن في حالة التدفق الدائري كما أسماه يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من قوة العاملة والأرض، ولكن يفترض شومبيتر أن هناك فرص كبيرة أمام المنظمين من أجل إجراء عملية التغير فيما يخص عملية الإنتاج أو الصناعة، وتتلخص نظرية شومبيتر في النقاط التالية:

---

[1] تتجلى هذه النزعة في كتابات ريكاردو ومالثوس لدرجة أنها وصمت علم الاقتصاد ذاته باسم ('العلم الكئيب أو المتشائم).

[2] سعيج عبد الحكيم، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-1999، 2001 ص 34

أ –الإبتكارت:

ويقصد بها شومبيتر إدخال طرق جديدة في عملية الإنتاج، فتح سوق جديدة، توفير مصدر جديد لمواد الخام والمواد النصف مصنعة.

ب – دور المبتكر:

يثمن شومبيتر دور المبتكر أو المنظم في خلق أو تقديم شيء جديد، فرغم انه لا يوفر أرصدة نقدية جديدة إلا أنه يحول مجال استخدمها، وذلك نتيجة لدوافع تمثلت في الرغبة في الرغبة في الانتصار، السعادة الناجمة عن استخدام القدرات الشخصية وكما يقول شومبيتر فإن المبتكر أو المنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة يكون قادراً على استخدامها .

ت – دور الأرباح:

إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح، و وفقاً " **لشومبتر**" فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تمامًا لتكاليف الإنتاج أي لا توجد أرباح و تظهر الأرباح نتيجة للتغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكارات.

ث – كسر التدفق الدائري:

يتم كسر التدفق الدائري من خلال إنتاج منتج جديد وذلك عن طريق استخدام تكنولوجية متطورة، بهدف تحقيق الأرباح، وبمجرد ما يصبح هذا المنتج مربح يتهافت المنظمين إلى إنتاج هذا المنتج.

ج – العملية الدائرية:

إن تمويل الاستثمارات[1] من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية. ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات و خروجها تدريجياً. وعند بداية المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن المعروض النقدي سوف ينكمش و تميل الأرباح نحو الانخفاض.

وقد قال شومبتير بوجود موجات طويلة من المد والجز فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكتشافات وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة و يحدث الازدهار مرة أخرى.

I–2-1-3) نظرية النمو الكترية التكميلية (نموذج هارود – دومار):

لقد كان النمو الاقتصادي[2] سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات القرن العشرون و لم تتخلله أية مشكلة، حتى جاء الركود الاقتصادي والذي يسمى بالكساد العظيم خلال الفترة (1930–1939) بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي ومن بين اقتصاديين الذين إهتمو بهذه المسألة " **كيتز**" الذي انتقد النظرية الكلاسيكية وقانون ساي، وأكد بأن مستوى الطلب الفعال يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام أو الدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، وأن مشكلة النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض وإنما تكمن في جانب الطلب الفعال ، أي أن ضعف الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأكد " **كيتز**" بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم كما أن النموذج " **كيتز**" الأصلي يرتكز على ما يلي:

– القصور في الطلب.

---

[1] سعيج عبد الحكيم، نفس المرجع السابق، ص 35

[2] القريشي مدحت ، مرجع سبق ذكره، ، ص 73–74

- احتمال حدوث توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل.

- التركيز على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو الاقتصادي.

- تحديد مستوى الدخل في المدى القصير.

- توازن الدخل والإنتاج (اقتصاد مغلق) عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار.

ثم جاء بعد ذلك نموذج هارود دومار الذي يعتبر امتداد لنظرية كينز، حيث تم تجربة هذا النموذج في البلدان المتقدمة وذلك من أجل الوصول إلى متطلبات النمو المستقرة في هذه البلدان حيث أن من بين أساسيات هذا النموذج هو القيام بعملية الاستثمار لأن له دور رئيسي في عملية النمو وبهذا الخصوص طرح "**هارود**" السؤال التالي:

ماهو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر للأبد، ومن جهة أخرى بحث " **دومار**" الظروف التي يمكن **أن** تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل.

وقد ركز نموذج "**هارود دومار**" على العلاقة بين الإدخارات والإستثمارت والناتج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، كما اهتم هذا النموذج بالبلدان النامية وذلك من أجل النظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، كما يوضح النموذج أنه من أجل الحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة إلى أخرى، لابد أن ينمو كل من الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية.

فرضيات النموذج:[1]

- التوازن عند الاستخدام الكامل.

---

[1] القريشي مدحت، نفس المرجع السابق، ص ص 74- 76 .

- الاقتصاد المغلق.

- ميل الوسطي للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

- الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا.

- معدل رأس المال على الناتج $\frac{K}{Y}$ يبقى ثابتا.

- مستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.

- أسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

تعتبر هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها مهمة بالنسبة لعملية التحليل.

أما عن الفرضية الأساسية للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال K المستثمر في العملية الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج $\frac{\Delta Y}{Y}$ يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ وكذا معامل رأس المال على الناتج ورمزها $\frac{K}{Y}$، بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s$$

حيث أنs هي معدل الادخار.

وفى حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي S =I

وبذلك فإن $i = \frac{I}{Y}$

حيث i هي معدل الاستثمار، وأن I هو التغير الذي يحصل في تخزين رأس المال أي أن:

$$I = \Delta K$$

والمعامل الحدي لرأس المال على الناتج يساويk أي أن:

$$\frac{\Delta K}{K} = k = \frac{I}{\Delta K}$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{I}{Y}$$

وبقسمة طرفي المعادلة علىY نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو معدل الادخار مقسوما على المعدل الحدي لرأس المال عل الناتج.

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن g تمثل معدل نمو الناتج

S معدل الادخار.

K المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

هذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج، ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال /الناتج ومعدل نمو الناتج، إذا كان على النمو أن يكون مستقرا، ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الإدخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال/الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال) .

1-2-1-4) نظرية النمو الجديدة:

نظرية النمو الجديدة حسب وجهة نظر الاقتصاديين تشمل نقطتين:[1]

[1] CORTRIGHT Joseph, New Growth Theory, Technology And Learning, Reviews Of Economic Development Literature And Practice: No. 4, 2001 , P 02.

النقطة الأولى: تتمثل في التقدم التكنولوجي باعتباره العنصر المهم في عملية النشاط الاقتصادي.

النقطة الثانية: تطوير اليد العاملة أو القطاع البشري المساهم في العملية الإنتاجية، وذلك من خلال تزويد هذه الأخيرة بالمعرفة والتقنيات المتطورة التي يمكن من خلالها تحقيق ما يسمى بالغلة المتزايدة والتي بدورها تقود إلى تحقيق عملية النمو.

تخاطب هذه النظرية الجديدة المسائل الأساسية المتعلقة باقتصاديات النمو، لماذا العالم متطور بشكل محسوس اليوم أكثر من القرون الماضية، حيث أن بعض الدول نمت أكثر من الدول الأخرى، الأساس في ذلك حسب نظرية النمو الجديدة تلك المعرفة التي تقود إلى النمو، كما أن الأفكار قد تكون مشتركة لكن طريقة استخدام هذه الأفكار قد تختلف من دولة لأخرى، وهذا ما يولد الفارق بين هاته الدول، والذي بدوره يؤدي إلى قانون الغلة المتزايدة من خلال هذه المعرفة التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

من خلال هذه النظرية يمكن معرفة التغير المستمر في الاقتصاد الذي أساسه هو المعرفة، ومن خلال هذه الأخيرة يمكن أن تنمو أمم وجاليات ومنشأة اقتصادية فردية، وفى النهاية كل الزيادات في المستويات المعيشية يمكن أن تحدث بسبب الاكتشافات وطريقة استخدام الموارد الطبيعية لا كمية المدخرات والاستثمارات ولا سياسة الضبط الاقتصادي الكلي، ولا مجموعة الضرائب وإنفاق والحوافز، حيث أنه لا يمكن أن يولد نمو اقتصادي ثابت ما لم يكن مصحوب بالاكتشافات الكبيرة والصغيرة الغير معدودة "**رومر 1993**".

اليوم نميل إلى التركيز على الحاسوب والانترنت كأيقونات التقدم الاقتصادي ، لكن العمليات التي تولد الأفكار والإبداع الجديدة ليست التقنيات، ولكن تلك القوة التي تتحمل النمو الاقتصادي (تطوير اليد العاملة) والمتمثلة في القطاع البشري، كما يؤكد " **رومر**" الفكرة الأساسية لهذه النظرية هو تزايد

العائدات المرتبط بمعرفة أو تقنية جديدة مستخدمة في العملية الإنتاجية من طرف اليد العاملة، التي تساهم في توفير وفورات حجم داخلية وتحقيق الغلال المتزايدة.

الغلال المتناقصة لها بعض النتائج المتشائمة للاقتصاد، إذ نتوقع عائدات مستمرة التناقص بسبب زيادة عدد العمال، وبتالي يصبح النمو الاقتصادي أبطئ، في الخمسينات صغ " **روبرت سولو**" نظرية من أجل حل هذه المشكلة (الغلال المتناقصة) بسبب رأس المال والعمل، وأضاف عامل ثالث وهو العامل التقني الذي يقود إلى تحسين النمو الاقتصادي بفضل استخدام هذه المعرفة من طرف عنصر العمل اعتمادا على رأس المال ومن خلال هذه النتائج المتوصل إليها من طرف " **روبرت سولو**" (جائزة نوبل في الاقتصاد 1987)، أصبح هذا النموذج الركن الأساسي في التحليل الاقتصادي للنمو حيث تم إستخدامة من طرف العديد من الاقتصاديين إذ يرى هؤلاء أن أغلب عمليات النمو الاقتصادي كانت بسبب الزيادة في رأس المال والعمل بالإضافة إلى استخدام التقنيات المتطورة ، ومن خلال استخدام هذه التقنيات المتطورة في عملية الإنتاج ، أصبحت هذه المنتجات تسيطر على الأسواق.

تتحدى نظرية النمو الجديدة النموذج الكلاسيكي في العديد من النقاط حيث ترى هذه النظرية أن السبب في التحسن لا يعود إلى الزيادة في رأس المال أو العمل إنما بسبب إدخال التقنية المتطورة في ميدان العمل، والعمل على تأهيل هذه اليد العاملة، بينما يقول "**رومر**" : نحن نعرف أن الاقتراح الكلاسيكي يتمثل في الزيادة في رأس المال والعمل، وهذا ما يؤدي إلى الغلة المتناقصة، لأنه لا يمكن تحقيق نمو ببساطة من خلال إضافة أكثر فأكثر من نفس النوع من رأس المال أو العمل وإنما لابد من إدخال تحسينات عن طريق التقنيات المتطورة.

إن أساس هذه النظرية الدور الذي تلعبه المعرفة في جعل عملية النمو محتملة، إذ لابد من معرفة كل شيء حول العالم، من قوانين وتقنيات أساسية فعلى سبيل المثال كيف يتم خياطة القميص، أو كيف يصنع

الطلاء أو الصورة أي أن المعرفة يجب أن تكون واسعة ليس فقط التقنية المتطورة وإنما كيفية العمل بهذه التقنية .

أ - نتائج الغلة المتزايدة:

تعرف الغلة المتزايدة على أنها [1] إضافة عنصر من عناصر الإنتاج سواء العمل أو رأس المال حيث هذه الزيادة في هذه العناصر تؤدي إلى زيادة أكثر في عملية الإنتاج مقارنة بتكلفة رأس المال أو العمل، وتحصل هذه العملية حسب كل من " **رومر وروبرت سولو**" عن طريق استخدام التقنيات التكنولوجيا المتطورة في العملية الإنتاجية أي إدخال تحسينات في عملية الإنتاج ولهذه العملية عدة نتائج منها:

- فرص النمو تكون غير محدودة، أي أن التقدم الاقتصادي يحدث بسبب تزويد اليد العاملة بالتقنيات المتطورة في العملية الإنتاجية.

- مخاوف حول التدهور البيئي من خلال الاستهلاك المتزايد للموارد لكن نظرية النمو الجديدة تعمل على تحسين مستويات المعيشة لأجيال القادمة من خلال تطوير عملية الإنتاج للسلع والخدمات الناتجة عن الموارد الطبيعية ولكن بطريقة أفضل وبكميات أقل هدرا لهذه الموارد.

- استخدام التقنيات المتطورة في العمليات الإنتاجية من خلال الاستثمارات التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج مما يسهل عملية التسويق والتناسق فيما بين المستهلك والمنتج ، أي زيادة العرض الذي يصاحبه الزيادة في الطلب بسبب انخفاض الأسعار.

- أي سوق قائمة على منتجات ذات تقنية متطورة لها ديناميكية تنافسية مختلفة عن السلع والخدمات العادية، لأن المعرفة تؤدى إلى ما يسمى بالغلة المتزايدة (تكاليف حدية متناقصة بشكل مستمر)، مثل شركة مايكروسوفت تحتكر السوق بسبب التكنولوجية المتطورة المستخدمة.

---

[1] Joseph CORTRIGHT، نفس المرجع السابق، ص 03-04

إن الشكل الأكثر أهمية للسياسة الاقتصادية هو أن تخلق بيئة مؤسساتية تدعم التغير التكنولوجي "**رومر1994** " إذ يعتبر الاقتصاد كاللعبة والمؤسسات هي عبارة عن قواعد اللعبة، إذ لابد من تدعيم المؤسسات بالمعرفة من أجل تحقيق عملية النمو، كما تقوم المؤسسات هي كذلك بخلق المعرفة، فتطوير قواعد وأساليب الإنتاج من طرف المؤسسات يؤدي إلى قدرة الاقتصاديات إلى التوصل إلى التقدم أي التكيف مع الحالة الاقتصادية المتغيرة والمتطورة.

بينما يصبح العالم أكثر فأكثر متكامل، وذلك عن طريق الميزة التي تتميز بها المناطق الجغرافية الواحدة (مدينة أو بلاد)، عن منطقة أخرى وذلك بسبب نوعية المؤسسات العامة، أي أن المناطق الأكثر نجاحا تكون بالآليات المؤهلة والأكثر فعالية، خصوصا في إنتاج الأفكار الجديدة "**رومر 1992**".

يرى **مارشال** أن هناك اتصال بين المعرفة واقتصاد المحلي أو ما يسمى بالعناقيد الصناعية، تركز مجموعة من المؤسسات في منطقة معينة وممارستهم نشاط متماثل وذلك بسبب المعرفة المكتسبة في هذا المجال "**مارشال1920**"، مثل منطقة شافليد الفولاذية، وظهور ما يسمى بالوفورات الخارجية عن طريق المعرفة، كذلك مثل الشركات الصغيرة في شمال إيطاليا نموذج واقعي الخاص بإنتاج البلاط والملابس أزياء، ومكائن صناعية، حيث برزت هذه المناطق أو الشبكات من خلال الترابط الاجتماعي وتدفق المعلومات بين المنتجين.

استخدام تقنيات الاتصال المتطورة وخاصة الانترنت أدى إلى تخفيض تكلفة التعاملات الاقتصادية بين الدول، كما يمكن تسهيل وصول المعلومة من بلد إلى بلد في الكرة الأرضية عبر الانترنت (المعرفة الضمنية)، كما تشكل المؤسسات والثقافات المحلية تدفق للمعرفة، أي أن هناك مناطق صناعية لها ثقافة خاصة يمكن أن تشجع التعاون فيما بين هذه المؤسسات فيما يخص عملية الإنتاج والتسويق وهذا التعاون فيما بين المؤسسات له تأثير على الحكومات المحلية، مما يؤدي إلى ظهور بيئة تنظيمية مناسبة، أو

تزويد الخدمات التي تروج الصناعة في هذه المنطقة، كل هذه النشاطات تميل إلى تحسين تدفق المعرفة بين المؤسسات والأعمال التجارية. قام " **روبرت بوتنام**" بدراسة المناطق الإيطالية التي ازدهر التعاون فيها بين المؤسسات، حيث نجحت هذه المؤسسات وكان إنتاجها كبير وفعال وذلك من خلال موطنوها النشيطون والحكومات المحلية المتجاوبة مع هذه المؤسسات (رأس المال الاجتماعي)، أي وجود ثقة متبادلة بين كل من المواطنين والمؤسسات والحكومة، أدى إلى تحقيق نجاح اقتصادي.

ب – إستراتجية نظرية النمو الجديدة:

تتمثل هذه الإستراتجيات الخاصة بهذه النظرية فيما يلي:[1]

- الإستراتجية الاقتصادية يجب أن تركز على خلق المعرفة ليس فقط في الجامعات والمخابر ولكن في الأعمال التجارية.
- الدول والأمم ليست ضعيفة في المجال الاقتصادي، ولكن الأمر يعود إلى عدم استخدام المعرفة في هذا المجال.
- إستراتجية الاعتماد على الانترنت في عملية النمو من أجل تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية واختصار الوقت وتقليل التكاليف.
- تنظيم المعاملات التجارية من خلال المعرفة والتقنيات المتطورة في المجال التجاري.
- التنمية الاقتصادية تحدث عن طريق المعرفة.

[1] Joseph CORTRIGHT، نفس المرجع السابق ،ص 26

I-2-2) نظريات ونماذج التنمية الاقتصادية:

من المعلوم أن التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل أن لها أبعاد مختلفة حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وعملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بطريقة عشوائية بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف في طريق تكريس عملية التنمية، ولابد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة.

ويحتوى الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار في البلدان المتقدمة، أما الثانية فإنها تبحث عن تحقيق التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا والتي سوف نقوم بتناولها:

I-2-2-1) نظرية الدفعة القوية:

إن المسائل الأكثر الأهمية والتي يجب على متخذي القرارا ت أن يتخذوا قرار بشأنها ما إذا كانت محاولة الإنماء تتمثل في التركيز على رفع معدلات النمو إلى أعلى في القطاعات الرئيسيةة المنتقاة [1]، أي إتباع ما يسمى الأسلوب الانتقائي، فيرى الكثير من الاقتصاديين أن عملية التنمية الناجحة تتطلب برنامجا استثماريا يغطي نطاقا واسعا ويشمل العديد من مجالات وفروع الإنتاج، ومن أبرز هؤلاء الاقتصاديين"**رودان**" والذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، وفى مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق ، ولهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظر رودان لن يكون له تأثير فعال في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر الحد الأدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة

[1] محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 163

النمو الذاتي، وهذا يعنى حد أدنى من الاستثمار والتي سمها " **رودان**" بالدفعة القوية، أي تشجيع عملية الاستثمار باعتباره الدافع القوي لعملية التنمية.

ومما سبق يمكن القول بأن فكرة الدفعة القوية تتأسس بصفة عامة على أمرين:

- أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكلفة ممكنة للإنتاج.
- رفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد القومي كله من اجل زيادة الطلب على السلع، بحيث لا يمكن تحقيق هذين الأمرين إلا في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار.

نقد هذه النظرية:

من الطبيعي أن يكون لكل نظرية مؤيدون ومعارضون ومن جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية [1] والتي تتمثل في:

- تتطلب عملية لدفعة القوية حسب "**رودان**" أموال ضخمة من أجل القيام بعملية الاستثمار وذلك عن طريق إقامة قاعدة صناعية ضرورية وهذا الشرط غير متوفر في الدول النامية.
- عدم توفر إطارات إدارية واقتصادية ومحاسبية وهندسية في الدول النامية وهذا ما تحتاج إليه عملية الدفعة القوية.
- التركيز على الصناعة مع العلم أن القطاع الزراعي هو السائد في البلدان النامية.
- تؤكد هذه النظرية على ضيق السوق، مع العلم أن الاعتماد على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية لا تحل هذا مشكل .

[1] القريشي مدحت ، مرجع سبق ذكره، ص 90 - 91

– تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع (المواد ومستلزمات الإنتاج) الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

ولهذا فإن الاقتصاديون يرون أن فكرة الدفعة القوية للاستثمار غير كافية لعملية التنمية في الدول المتخلفة اقتصاديا.

I–2–2-2) نظرية النمو المتوازن:

إن أولى المحاولات التي بذلت لاقتراح إستراتجية مبنية على أساس المحافظة على التناسبات الداخلية ضمن نطاق الاقتصاد الواسع هي نظرية النمو المتوازن [1]، والمبادئ الأساسية لهذه النظرية تقود إلى أن العقبة الأساسية التي تقف في وجه التطور الاقتصادي وخاصة التصنيع في بلدان العالم الثالث، هي ضيق السوق الداخلية الناجم عن مستوى الدخول المتدني لدى غالبية السكان، وبما أن المؤسسات المنفردة غير قادرة دوما على توسيع السوق على أساس الأجور التي يتقاضها عمال هذه المؤسسة، فمن الضروري في الوقت نفسه إقامة مؤسسات متعددة الفروع تنتج سلع استهلاكية حتى ولو لم تقوم هذه المؤسسة بخلف فرص العمل أي خلق دخول لدى الأفراد فإنها تؤدي إلى توسيع السوق الداخلية على حساب نمو الطلب على السلع الاستهلاكية وتدريجيا (حسب الضرورة) ، وهذه الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية تعمل على خلق قطاعات تنتج أدوات الإنتاج التي لابد من وجودها لتأمين استمرار عملية إنتاج المواد الاستهلاكية، وبهذا الشكل يتحقق نمو الاقتصاد المنظم (المتوازن).

ولقد قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي " **نيركس**" والتي أخذت تسمية نظرية أو إستراتجية التنمية ويركز "**نيركس**" على الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدنى مستوى الدخل، وبتالي ضيق حجم السوق،إذ أن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية والصناعات

[1] جوني عزدين، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، دار الفرابي ودار إبن رشد بيروت لبنان ، 1989، ص 23.

الرأسمالية، وكذا التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وقد طبق " **نيركس**" هذه النظرية على البلدان المتخلفة وأعطى مثالا على ذلك: [1]

إذا افترضنا وجود مصنع للأحذية في إحدى الدول المتخلفة، حيث تطور هذا المصنع وأصبح يزيد من إنتاجه فهل نقول في هذه الحالة بأن هذه الدولة في حالة تنمية ؟ بالطبع لا، فالحاجات الإنسانية مختلفة والإنسان كما يحتاج إلى أحذية يحتاج أيضا إلى غيرها من الحاجات كالطعام والشراب والمنازل والملابس والكثير سواها، وعلى هذا الأساس لا ينبغي التركيز على منتج معين لأن حاجات الإنسان تعددت وبتالي لابد من العمل على إنتاج مختلف السلع والخدمات، ورغم الإيجابيات لهذه النظرية إلا أنها تضم نواقص أساسية منها:

- بقاء الدول المتخلفة تحت التبعية الاقتصادية وذلك نظرا لتركيزها على الصناعات الخفيفة والاستهلاكية.
- تحقيق النمو المتوازن تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وهذا لا يتم تطبيقه إلا عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إذ نجد " **نيركس**" يركز على القطاع الخاص
- إن عملية النمو تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وهذا لا يمكن تحقيقه في الدول المتخلفة مما يؤدي إلى استنجاد برأس المال الأجنبي عن طريق الاستثمار، وبتالي فإن رأس المال الأجنبي يخدم مصلحته قبل مصلحة الدولة المستقبلة.

I-2-2-3) نظرية النمو غير المتوازن:

يرى "**هيرشمان**" أن الاقتصاد يمكن أن يكون في توازن كامل فقط مرة قبل أن تبدأ عملية التنمية عندما تكون جميع القطاعات ساكنة وراكدة، ومرة أخرى عندما تكون التنمية قد تحققت بالفعل وتكون جميع

[1] البابا طلال، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة والطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1981 فبراير ص 142.

القطاعات متحركة ونامية، أما في أثناء عملية التنمية ذاتها فليس من الضروري أن يكون الاقتصاد في توازن وأحسن وسيلة في نظر " **هيرشمان**" لتحقيق النمو الاقتصادي [1] لابد من خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقا لإستراتجية مرسومة، فهو يرى أن النموذج المثالي للتنمية هو ذلك الذي يكون في شكل تتابع يبعد عن التوازن، وكل حركة في التتابع تحفز بعدم توازن سابق، وتخلق بدورها عدم توازن جديد يحتاج إلى حركة أخرى، وهكذا فتوسع الصناعة (A) يؤدى إلى خلق وفورات تعتبر داخلية بالنسبة لصناعة (A)، ولكنها تفيد الصناعة (B) وهكذا تصبح الأخيرة مربحة فتتوسع بدورها، هذا التوسع بدوره يجلب معه وفورات خارجية تفيد الصناعة (A)،(D)،(E) وفى كل خطوة تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الوفورات الخارجية التي تم خلقها عن طريق التوسع السابق للصناعات الأخرى في نفس الوقت بدورها تخلق وفورات خارجية لمصلحة الصناعات الأخرى.

وأكد **هيرشمان** بأن الشح القائم في البلدان المتخلفة ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار، لذلك دعا إلى تبنى نظرية النمو الغير المتوازن، ويؤكد بأن تطبيق خطة عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، فالاستثمار في القطاعات الإستراتجية أو الصناعات الإستراتجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية.

الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:

– إنّ التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد، ومعلوم أن قرارات الاستثمار في البلدان النامية تمثل العقبة أمام التنمية فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية.

---

[1] بكري كامل، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 1988 ص 84

– إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في القطاعات الإستراتجية وفى ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

– وبخصوص تركيز النظرية على الاختلال في التوازن يتساءل بأن المشكلة ليست في إيجاد الاختلال وإنما في الحجم الأمثل للاختلال، أين يتم، وما هو مقداره.

والخلاصة أنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو الغير متوازن، فالنظريتان لا يمكن اختيارهما بشكل تجريبي وبسهولة، وقد حاول البعض التوفيق فيما بين النظريتين من خلال جعل نظرية النمو الغير المتوازن كوسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن، وعلى المستوى الاقتصادي فإن النظريتين يمكن أن تكون مكملتين بدلا من أن تكون متنافستين.

الشكل رقم (03): مسار كل من النمو المتوازن والنمو الغير متوازن.

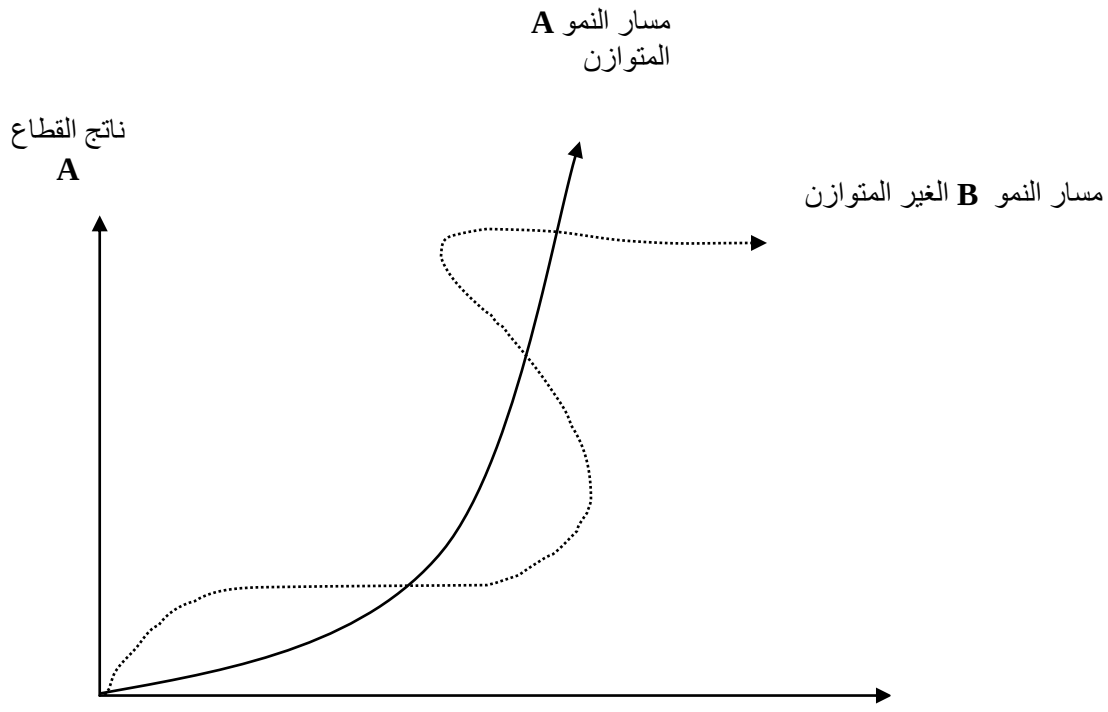

المصدر: عطية ناصف إيمان، على عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق(النظريات، الإستراتجيات، التمويل)، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية مصر. 2007، ص 184

من خلال الشكل يتضح لنا أن عملية النمو المتوازن تتطلب أموال ضخمة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا يتطلب برنامج استثماري ضخم يغطي نطاقا واسعا ويشمل على العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ، ولكن حتى تتمكن الدول النامية من الانتقال من التخلف نحو النمو يجب توفير أموال ضخمة وهذا غير متوفر في الدول النامية مما يجعلها غير قادرة على القيام بهذه العملية، ولكن فيما يخص مسار النمو الغير متوازن فإنه يركز على قطاع معين في عملية التنمية، وهذا ما يسمح للدول النامية العمل بهذه الفكرة وخاصة أن معظم الدول النامية تملك ثروات هائلة من الموارد الطبيعية بصفة عامة (المتجددة والغير متجددة)، خاصة الدول التي تملك المحروقات فتركيزها على هذا القطاع حسب هذه النظرية يجعلها قادرة على تحقيق عملية النمو والتنمية والوصول إلى توفير ما يسمى بالوفورات الخارجية والداخلية (اقتصاديات الحجم)، وهذا ما يجلب صناعات أخرى نحوها مما يؤدي إلى تطوير القطاعات الأخرى والوصول إلى ما تهدف إليه نظرية النمو المتوازن.

I-2-2-4) نظريات أقطاب النمو:

كان الفرنسي "**فرنسوا بيرو**" [1] هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، والتي اعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتواز ن، وبخصوص مراكز النمو فيوضح " **بيرو**" بأن النمو لا يظهر أصلا في كل مكان في نفس الوقت ولكنه يظهر على شكل نقاط أو أقطاب النمو، و أن انتشار النمو على أقطاب مختلفة يؤثر على الاقتصاد ككل، كما أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، وبتالي فهي تلعب دورا حول المجال المحيط بها أو الفضاء الجغرافي(مدينة أو منطقة)، كما عرفها اقتصاديون آخرون " **دافين 1950** " بأن قطب النمو يتشكل عن طريق صناعة

[1] S.V.GANTSHO Mandla, Cities As Growth Poles: Implications For Rural Development, On The Occasion Of The Annual Meetings Seminar Held In Maputo, Mozambique, May 14-15, 2008.P -0304.

معينة قادرة على توليد السلع والدخول، كما تساهم في تطور صناعات أخرى، بالإضافة إلى ازدهار قطاع الخدمات نتيجة الدخول التي يتحصل عليها الأفراد من خلال مزولة النشاط في هذه المؤسسات الصناعية. ومن المعروف أن تمركز الصناعة في منطقة معينة تجلب لتلك المؤسسات القائمة بعملية التصنيع ما يسمى بوفورات الحجم الداخلية والتي من خلالها تنخفض تكاليف الإنتاج، و النمو لا يحدث فقط من خلال التجارة المباشرة بين الشركات الواقعة في نفس المنطقة الجغرافية، ولكن أيضا خلال تغير هيكل المنطقة، كما أن السمات الجغرافية للمنطقة لها تأثير فعال على ظهور ما يسمى بأقطاب النمو أي توفر الموارد من أجل تسهيل عملية التصنيع.

أما بخصوص آلية وحركة مراكز النمو فإن لها أثار متعددة أهمها:

- **الآثار الاقتصادية:** حيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل ، إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب، وبتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.
- **الآثار الهيكلية:** حيث أن لمراكز النمو أثار مهمة على الهياكل السكانية ، إذ ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل النمو السكاني، كما يظهر عدم التوازن السكاني من خلال الهجرة بسبب توفر الصناعات المحفزة في مراكز معينة.

I-2-2-5) نظرية مراحل النمو لــروستو :

اختار الاقتصادي الأمريكي **روستو** مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة وذلك في كتابه الموسوم: **The Stages of Economic Growth** الذي صدر في عام **1960**، ويعتبر البعض أن **روستو** في كتابه هذا قدم نظرية سياسية وكذلك نظرية اقتصادية وصفية لنمط النمو والتنمية لبلدان العالم، أما فيما يخص أطروحة " **روستو**" يدعى بأنه يمكن منطقيا وعلميا

تشخيص مراحل معينة للتنمية، وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل، ويفرق " **روستو**" بين خمسة مراحل هي:مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة الاندفاع نحو النضوج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الوفير.

وفى ما يلي سوف نقدم شرح موجز لكل مرحلة:[1]

أ –مرحلة المجتمع التقليدي:

وهو مجتمع بسيط بدائي يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل واستيعاب أغلب أفراد المجتمع للعمل به ولذا فإنه يكون مجتمعا مغلقا على نفسه ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، ويستخدم وسائل بدائية في العمليات الإنتاجية، وبتالي تكون إنتاجية الفرد المتوسطة منخفضة ويسود اعتقاد الأفراد بقصور العلم عن تفسير الكثير من الظواهر المحيطة بالإنسان، ولذا يسوده حالة من الركود الاقتصادي، حيث تكون معدلات الزيادة في إنتاج محدودة وتقل عن معدلات الزيادة في السكان، كما تتسم هذه المرحلة بجمود الهيكل الاجتماعي في جميع النواحي سواء الفكرية أو اتجاهات أخرى.

ب – مرحلة التمهيد للانطلاق:

تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبتالي فإن التحول من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيئ للانطلاق تتم من خلال:

- ظهور نظام سياسي جديد من إزالة العقبات وتحقيق التقدم الاقتصادي.
- القيا م بعمليات الادخار التي تهدف إلى عملية الاستثمار من طرف رجال الأعمال بهدف الرغبة في تحقيق التقدم الاقتصادي.

[1] محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 158

- استخدام التكنولوجيا المتطورة في الميدان الصناعي والزراعي.
- ظهور مؤسسات مالية تدعم التقدم الاقتصادي مثل: البنوك والشركات التأمين.
- تطور التجارة الخارجية والتفتح على الأسواق العالمية من طرف الدول المتخلفة مع ظهو ر تسهيلات تعمل على إنجاح هذه التجارة.

غير أن التغيرات تحدث عادة على نطاق محدود وبمعدل بطيء بسبب سيطرة القيم الاجتماعية التقليدية، وعدم قدرتها على مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وقد بدأت هذه المرحلة في بريطانيا وبعض الدول الأوربية في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

ت – مرحلة الانطلاق:

وهى تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي حيث أنه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تقف في وجه هذا التقدم، وذلك من خلال القيام بما يسمى بالثورات الصناعية التي تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج، باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وظهور الصناعات الكبرى التي تتمتع بوفورات الحجم سواء الداخلية أو الخارجية، وهذا التغير يعود بالفائدة على المجال الزراعي بسبب تحسين الوسائل المستخدمة في هذا المجال، بالإضافة إلى حدوث تغيرات في جميع المجالات منها السياسية والاجتماعية... الخ، التي تساعد على عملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحسين قدرات الأفراد لدى المجتمع.

ث – مرحلة النضوج:

وتدوم هذه الفترة من وجهة نظر" **روستو**" حوالي أربعين عاما تنتشر خلالها التكنولوجية الحديثة ويرى "**روستو**" بأن الاقتصاد القومي تتوفر لديه في هذه المرحلة القدرات التكنولوجية والتنظيمية لإنتاج كل شيء بل أي شيء يرى أن ينتجه وفى هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا ومن مظاهرها:

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات) بشكل متوازي .

- انتشار وتطور التكنولوجية على شكل واسع.

- ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.

- ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

- تقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا.

ج - مرحلة الاستهلاك الوفير:

وتتجه القطاعات الرائدة خلال هذه الفترة نحو إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ، في حين ترتفع معدلات دخول الأفراد وفى هذه الحالة تصبح الضروريات (الغذاء، السكن، والكساء) لا تمثل الهدف الرئيسي للأفراد وإنما تتجه نحو الكماليات مثل: السيارات، أجهزة التلفزيون، الثلاجات، وما شابه ذلك يضاف إلى ما سبق أنه من خلال الممارسة السياسية في المجتمع توجه الموارد المتزايدة نحو دعم الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، ويرى " **روستو**" في تلك الفترة أن كل من الو.م.أ ومعظم دول غرب أرويا واليابان قد وصلت إلى هذه المرحلة ويظن أن الإتحاد السوفياتي وشك الدخول في هذه المرحلة.

I-2-2-6) نظرية التغيير الهيكلي:

يقصد بالتغيير الهيكلي[1] ذلك التحول الذي يحدث على المدى البعيد وعلى نطاق واسع أي التحول من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد صناعي، وحسب تعريف " **إيشكاوا 1987**" الذي ينظر إلى التغير الهيكلي على أنه تغير في مؤشرات الاقتصاد مثل الناتج الوطني والإنفاق والصادرات والواردات، والسكان وقوة العمل أي التحول على المدى الطويل في البنية الأساسية بلا من التغيير على المدى القصير في الإنتاج والعمالة، والتحديات الاقتصادية قصيرة الأجل التي تتم إدارتها من خلال السياسات المالية أو النقدية لا

[1] PURUSOTTAM nayak and MISHRA, Structural Change in Meghalaya: Theory and Evidence, Sk North-Eastern Hill University, 15. June 2009, P 2-3

تشكل جزءا من التغير الهيكلي، فالتغير الهيكلي يحدث عندما يتم التحول من اقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي إلى اقتصاد أساسه القطاع الصناعي، كما أن التغير في الاقتصاد العالمي هو العولمة.

وحسب كل من "**فيشر1939**" "**كلارك 1940**" حول نظرية التغيير الهيكلي يرون بأن الاقتصاد يمر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يفترض كل منهما في هذه المرحلة أن البلدان ذات الدخل المنخفض هي التي تعتمد على المواد الخام من خلال الزراعة والتعدين والصيد في سياستها الاقتصادية.

المرحلة الثانية : ظهور عملية التصنيع وعدم الاعتماد على الموارد في شكلها الخام من أجل رفع معدلات النمو

المرحلة الثالثة: تعتبر هذه المرحلة مرحلة النضج الاقتصادي والتي من خلالها ترتفع معدلات النمو، أي مرحلة توليد الدخل المرتفع وبتالي تطوير قطاع التعليم العالي مع توفير خدمات الصحة والسياحة...الخ.

ويعتبر نموذج " **لويس**" من نماذج التنمية الاقتصادية الذي يبين كيفية حدوث التغير الهيكلي لاقتصاد نامي حيث يلعب فيه الفائض الرأسمالي الدور الحاسم، والفرضيات هنا هي وجود قطاعين :[1]

الأول: قطاع ريفي عند مستوى الكفاف ومكتظ بالسكان، بحيث أن إنتاجية العمل تقترب إلى الصفر.

الثاني: قطاع صناعي تكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة وأن الأجور العمل في هذا القطاع أعلى من القطاع الزراعي بنسبة معينة وثابتة.

ونظرا لارتفاع الأجور في القطاع الصناعي تنتقل العمالة من الريف إلى القطاع الصناعي في المدن والتي بدورها هذه العملية تؤدي إلى توسيع الإنتاج وزيادة الأرباح التي يتم إعادة استثمارها في الصناعة، مما

[1] القريشي مدحت، مرجع سبق ذكره ، ص ص 102- 104.

ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية وزيادة حجم التشغيل وبتالي تحدث عملية التنمية والتغيير الهيكلي في الاقتصاد.

ولتوضيح نموذج " **لويس**" لنمو القطاع الحديث في الاقتصاد (الصناعي) نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (04): نموذج لويس

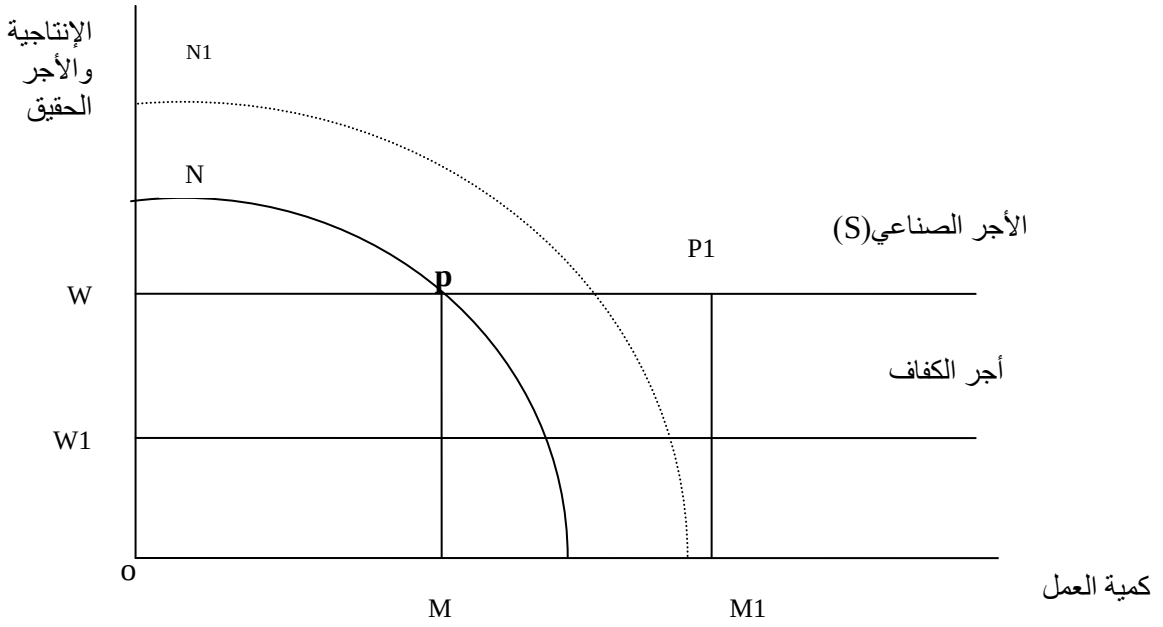

المصدر: القريشي مدحت ، مرجع سبق ذكره، ص 104.

من خلال الشكل يبين المحور العمودي الأجر الحقيقي والناتج الحدي للعمل، والمحور الأفقي يبين كمية العمل كما أنّ المسافة (OW1) تمثل مستوى أجر الكفاف في القطاع الزراعي والمسافة، (OW) تمثل الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي، وعند هذا المستوى من الأجر يكون عرض العمل غير محدود، ذلك بسبب تنقل العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي حسب لويس.[1]

كما أن (N) تمثل الطلب على العمل والخط الأفقي (WS) يمثل عرض العمل، ويتم استئجار العمل عندما يكون الناتج الحدي مساويا إلى الأجر الحقيقي، أي في النقطة (P) كما هو موضح في الشكل

[1] القريشي مدحت، نفس المرجع السابق، ص 105

البياني، وبتالي يكون حجم العمل المستخدم هو (OM) ويكون ناتج القطاع الحضري الصناعي مساوي (ONPM)، وصافى الأرباح المحققة يكون مساوي إلى المساحة (WNP)، إذ تم استثمار الفائض في القطاع الصناعي يزداد تراكم رأس المال، ومن ثم يزداد الإنتاج الكلي ويتحرك منحى إنتاجية العمل إلى الأعلى ليصبح (N1) والذي يتقاطع مع منحى الأجر أو منحى عرض العمل في النقطة (P1) ويزداد التشغيل من (OM) إلى (OM1)، وهنا يرتفع إجمالي الناتج(ON1P1M1) ويزداد إجمالي الأجور المدفوعة إلى (OWP1M1) وتزداد الأرباح المحققة ويعاد استثمارها في الصناعة ويزداد رأس المال ويرتفع منحى الطلب إلى الأعلى ويزداد الإنتاج والتشغيل في القطاع الحديث وهكذا تحصل عملية التنمية في نموذج Lewis اعتمادا على اجتذاب العمالة الفائضة من الريف إلى المدينة.

الحافز للاستثمار في الصناعة حسب نموذج " **لويس**" يأتي من خلال الأرباح التي تتزايد لأن منافع زيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي تحدث عن طريق تراكم رأس المال لأن الأجر الحقيقي يفترض أن يكون ثابتا، وبتالي فإن منافع زيادة الإنتاجية تذهب إلى رأس المال فقط وليس إلى العمل، وتستمر عملية امتصاص العمالة الفائضة في الزراعة نحو القطاع الصناعي.

I-3) إستراتجيات التنمية الاقتصادية:

I-3-1) إستراتجية إحلال الواردات و تشجيع الصادرات:

تعرف السياسة الصناعية على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفة الجمركية وغير الجمركية، والدعم وسعر الصرف، الائتمان الصناعي، وأسعار الفائدة...الخ. للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة.

وتهدف هذه السياسات إما إلى إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة (إحلال الواردات)، أو تشجيع الصادرات الصناعية (تشجيع الصادرات)، أو كيلاهما.

وقد ارتبطت سياسة الصناعات تاريخيا مع حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساسا، و لم تتمكن هذه الصناعات من تطوير الإنتاج وذلك لغياب الكفاءة وقصر تجربتها في السوق، وعدم قدرتها على منافسة صادرات أسواق الدول المتقدمة وواردات هذه الدول في أسواقها المحلية، بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا المتطورة لدى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة فيما يخص الصناعات الناشئة، ونظرا لهذا التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية فإن الصناعات الناشئة لا تستطيع منافسة المنتجات الصناعية المناظرة، وبتالي ستترتب على ذلك خسارة وعدم إمكانية الاستمرار في السوق.

وفى ظل هذه المشاكل التي تعاني منها الصناعات الناشئة بدأت الدول النامية باستخدام الوسائل المشار إليها أعلاه من أجل حماية هذه الصناعات، إلا أنه يلاحظ أن تجربة أغلب البلدان النامية في حماية هذه الصناعات لم تنتج عنها نشاط صناعي كفئ بحيث تغطي الأسعار مجموع التكاليف بما فيه الأرباح، وبتالي استمرت الحاجة لاستمرار الحماية لعقود طويلة، الأمر الذي ترتب عنه تفاقم الأزمات (عجز الموازنات العامة، الديون الخارجية)، وذلك بسبب دعم الصناعات الناشئة من الموازنة العامة للدولة بواسطة القروض الخارجية.

و لم تنبع أهمية مراجعة السياسات الصناعية بسبب عدم تطور الكفاءة الصناعية وحسب بل من ضرورة تحرير التجارة الخارجية لأغلب البلدان النامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يؤثر على بعض الأدوات التي تستخدمها هذه البلدان النامية في حماية هذه الصناعات، مثل نظام الحصص الذي يقضي بتحديد كميات أو قيم معينة من الواردات لا يمكن تجاوزها، وإمكانيات الاستفادة من التعريف ة الجمركية في ظل ضوابط معينة، مع تقييد استخدام أي أدوات حماية يمكن أن تسبب ضرر اقتصادي للشركاء التجاريين.

وفى ظل هذه الخلفية سنحاول التطرق للأساس النظري لفكرة الحماية الصناعية الناشئة، ثم إلى سياسة إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات والصناعات الناشئة والدعم.

I-3-1-1) الصناعات الناشئة والدعم:

أثارت الحماية الممنوحة للصناعات[1] الناشئة من وجهة النظريات الاقتصادية العديد من الاتجاهات مابين المناهضة ومؤيدة لها، وقد تناول المناهضون للحماية أثرها السلبي من خلال ما يسمى بتكلفة الحماية، والتي تنقسم بدورها إلى قسمين:

- **الأول** مرتبط بالتكلفة أو خسارة الإنتاج المعبر عنه بالتكلفة المرافقة لإنتاج الكمية الإضافية من ناتج السلع المعنية بسبب الحماية.
- **الثاني** مرتبط بتكلفة أو خسارة الاستهلاك، المعبر عنه بالارتفاع السائد بأسعار السلع المحمية والتي يترتب عليها إنخفاض مستوى الاستهلاك.

أما المؤيدون فيرون أن سياسة إحلال الواردات تساعد على تحفيز الصناعة وتحقيق الرفاهية من خلال ارتفاع المداخيل مستقبلا، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه بأن مكاسب التحسن والرفاه العام تفوق خسائر الإنتاج والاستهلاك المشار إليه أعلاه.

I-3-1-2) السياسات الصناعية:

لقد حرصت الكثير من البلدان النامية، خاصة الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال بانتهاج سياسة التصنيع باعتبارها أقصر الطرق لرفع معدلات النمو، وإعادة توزيع الدخل ، وقد تم تبني نوعين من السياسات لتحقيق هدف التصنيع، فالأول يتمثل في سياسة إحلال الواردات والثاني يتمثل في سياسة

---

[1] الكواز أحمد، السياسات الصناعية، سلسلة جسر التنمية، المجلد 1،الإصدار رقم 5، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مايو 2002، ص 1.

تشجيع الصادرات، ونظرا لتداخل هاتين السياستين، فيتم وصف بلد ما بأنه يتبنى إحداهما تبعا لنسبة الصناعات المقامة في إطار أي منهما.

أ –سياسة إحلال الواردات:

يتم تطبيق هذه الساسة من خلال إنشاء صناعات تنتج منتجات محلية كانت تستورد من قبل، ويتم ذلك من خلال تطبيق قيود جمركية [1] وغير جمركية تفرض على السلع المستورد من خارج بحيث تكون مماثلة للسلع المحلية، والصناعات الاستهلاكية هي المرشح الأول من أجل تطبيق هذه السياسة، والسبب الأول هو استخدام تكنولوجية غير معقدة في هذا المجال (الصناعات الاستهلاكية)، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب المحلي على هذه السلع من طرف المستهلكين، على أمل أن يتم تطبيق هذه السياسة على الصناعات الرأسمالية والوسطية لاحقا، حيث أنه لم تتمكن غالبية الصناعات من الاستمرار بدون الدعم الحكومي لواردات السلع الوسطية والرأسمالية، أي لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بجميع الطرق التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو.

إلا أن هذه السياسات لم تنجح لأسباب التالية يمكن حصرها فيما يلي:

- تبين أن أغلبية المستفيدين من هذه السياسة هم المستثمرون الأجانب مع الصناعيين المحليين، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا المتمثلة في السماح لهم بتحويل جزء كبير من الأرباح والفوائد للخارج نحو بلادهم.
- اختلال في ميزان المدفوعات بسبب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال تدعيم الصناعات الوسطية والرأسمالية، مع مراعاة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية.

---

[1] الكواز أحمد، نفس المرجع السابق، ص 6.

- أدت المبالغة في تحديد سعر الصرف العملة المحلية، من أجل تشجيع الصناعيين المحليين على استيراد السلع الوسطية والرأسمالية بأسعار رخيصة، إلى نتائج سلبية أهمها، زيادة أسعار الصادرات الأولية وفقدانها القدرة على المنافسة، تشجيع طرق الإنتاج القائم على تكثيف استخدام رأس المال الأمر الذي نجم عنه فقدان القطاعات التصديرية التقليدية لبعض المزايا النسبية في الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها، تفاقم مشكلة توزيع الدخل بين الصناعيين المحليين والمستثمرين الأجانب من جهة والمنتجين الزراعيين من جهة أخرى الذين عانوا من تدهور أسعار منتجاتهم خارجيا، مع قيامهم بدفع الضرائب التي يستثنى منها القطاع الصناعي بسبب تطبيق سياسة إحلال الواردات والعمل على إنجاحها.
- عدم توفر الانسجام بين الصناعات المحلية بسبب انخفاض أسعار السلع أو المواد الأجنبية في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى النوعية التي تتميز بها هذه السلع.

ب – سياسة تشجيع الصادرات:

نظر لصعوبات التي واجهت سياسة إحلال الواردات، قامت الدول النامية وبتشجيع من برامج الإصلاح الاقتصادي[1] على تطبيق سياسة صناعية أخرى تقوم من خلال باستهداف السوق الخارجي بدلا من السوق المحلي، ولكن رغم ذلك إلا أنه لا يجب اعتبار سياسة تشجيع الصادرات هي سياسة مرادفة لتحرير التجارة الخارجية، فإذا أخذنا تجارب الدول المصنعة حديثا مثل كوريا نجد أن سياسة تشجيع الصادرات قد تعايشت مع العديد من أشكال التشوهات، والتي تتناقص بدورها مع سياسة تحرير التجارة الخارجية.

[1] الكواز أحمد، نفس المرجع السابق، ص 7.

ويعتقد البعض أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى نمو أفضل من سياسة إحلال الواردات، لأنها تؤدي إلى رفع الميزان التجاري وتطوير التكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى توفير وفورات الحجم الداخلية والخارجية، يمكن من خلالها منافسة المنتجات الخارجية سواء على المستوى المحلي أو في الأسواق الدولية، مع توفير فرص عمل في اقتصاديات كثيفة رأس المال.

ويعرض الجدول التالي بعض الأدوات التي يمكن استخدمها في السياسات الصناعية وهي كتالي:

الجدول (01): بعض الأدوات التي يمكن استخدامها من أجل تشجيع الصادرات

نوع الأداة	وصفها
إعفاءات ضريبية	- تخفيض نسبة معينة من الضرائب مفروضة على دخل الشركة الصناعية الذي يغري إلى ّالأرباح المتأتية من الصادرات. - مخصصات لإهتلاك رأس المال. - إعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة على الصادرات. - إعفاءات من الضرائب الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية في إنتاج السلع المستخدمة في إنتاج سلع مصدرة.
قروض تمويل وتأمين الصادرات	- تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة. - إصدار إعتمادات مستنديه. - تخفيض فوائد القروض المخصصة للمجال الصناعي. – قروض بدون فوائد على الأموال المقترضة لغرض استثمارها في العمليات التصديرية. – تمويل نفقات ما بعد الشحن
استثمارات في البنية التحتية	– توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية.
إجراءات الجمارك	– تسهيل إجراءات الجمارك والتعامل مع الجهة الموحدة. – تسهيل تحديد إجراءات قواعد المنشأ. – استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية.
إعانات أخرى	– أ سعار مخفضة للكهرباء والطاقة والماء لأنشطة التصديرية.
الدعم المؤسستى	– إنشاء أجهزة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز كافة الإجراءات الخاصة بالصادرات.

المصدر: الكواز أحمد، نفس المرجع السابق، ص 8.

I–3–2) إستراتجية الاعتماد على الموارد الطبيعية:

تلعب الموارد الطبيعية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف القطاع الصناعي، ومن المعروف أن معظم صادراتها تظم الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو الغير المتجددة، لذا لابد من القيام بالاهتمام في كيفية استغلال هذه الثروات سواء في الجانب الاستهلاكي أو فيما يخص عملية التصدير، بالإضافة إلى القيام بالتوزيع العادل للثروة الطبيعية بين الأفراد من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل لهم ، وفى ما يلي سوف نتناول دور كل من مورد طبيعي على حدى في عملية التنمية الاقتصادية:

I–3–2–1) الثروة السمكية:

تعتبر الثروة السمكية[1] مصدر مهم لكثير من بلدان العالم، حوالي 95% من سكان العالم يعشون على أساس هذه المادة منها 50 مليون نسمة في الدول النامية(FAO 2007 OECD 2007)، كما تساهم الثروة السمكية بـــ 30% من العوائد المالية (OECD 2007)، إضافة إلى مساهمتها بشكل ملحوظ في تحسين الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض (10% من إجمالي الناتج المحلي في بعض البلدان الأسيوية ومنها: كمبوديا، جزر المالديف، جزر كرباتي، وأكثر من 5% في البلدان الإفريقية مثل غامبيا وموريتانيا)، بالإضافة إلى مساهمة هذه الثروة في بعض بلدان إفريقيا الأخرى بنسبة تتراوح مابين 2% و5% من الناتج المحلي الإجمالي.

في سنة 2002، 7.2 % (FAO 2007) من مخزون السمك في العالم تم إصدياده، كما أن الاهتمام بهذه الثروة يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال ما يلي:

---

[1] BOSTOCK Tim, Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics And Politics– OECD – 2008.P P 83-92

أ –مساهمة الثروة السمكية في عملية التوظيف وخاصة في الدول النامية، حيث ساهمت هذه الثروة في توظيف حوالي 47 مليون صياد في أسيا ، وفى أند ونسيا لوحدها القطاع يستخدم أكثر من 6 مليون شخص، و 150 مليون شخص في إفريقيا، 10% من سكان إفريقيا يكسبون قوتهم من خلال هذه الثروة، البنين(10%)،غانا(10%)، جزر الرأس الأخضر(14.6%)، غامبيا(15,4 %)

ب- ساهمت الثروة السمكية بقيمة 17,7 مليار دولار .(OCED 2006). من مجموع الصادرات في العالم خلال سنة 2001، وقدرت الصادرات الأسماك من إفريقيا نحو الإتحاد الأوربي بـــ 1,75 مليار دولار،بالإضافة إلى 15 بلد في العالم تساهم فيها الثروة السمكية بنسبة 5 % (FAO 2007) من مجموع الصادرات، أما في غرب إفريقيا والمحيط الهادي تساهم هذه الثروة بنسبة تتراوح مابين 20 و 30 % من مجموع الصادرات.

ت- مساهمة الثروة السمكية في الإيرادات الحكومية العامة خصوصا في الدول الغنية بهذه المادة منها الدول الإفريقية، ففي الفترة الممتدة مابين 1993 و 1999 ساهمت الثرة السمكية ب 30% من الإيرادات الحكومية في غينيا، 15% في موريتانيا، دون إهمال الضرائب التي تفرض على عملية المتاجرة في هذه المادة ، وقيام الدول النامية بتشجيع التجارة الخارجية وذلك من خلال توقيع اتفاقيات مع الإتحاد الأوربي ومختلف دول أنحاء العالم (OECD 2005) .

ث-للثروة السمكية دور هام في تحسين المستوى المعيشي من ناحية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، ويتم ذلك من خلال الإدارة الجيدة والعمل على توليد ثروة كبيرة عن طريق الاستثمار في هذا المجال، ومن أجل نجاح هذه العملية لابد من تطوير المؤسسات المهتمة بالإنتاج هذا المورد.

ومن الشكل التالي نوضح مدى مساهمة الثروة السمكية في صادرات دول إفريقيا.

الشكل رقم (05): صادرات منتجات الثروة السمكية في دول إفريقيا خلال سنة 2004

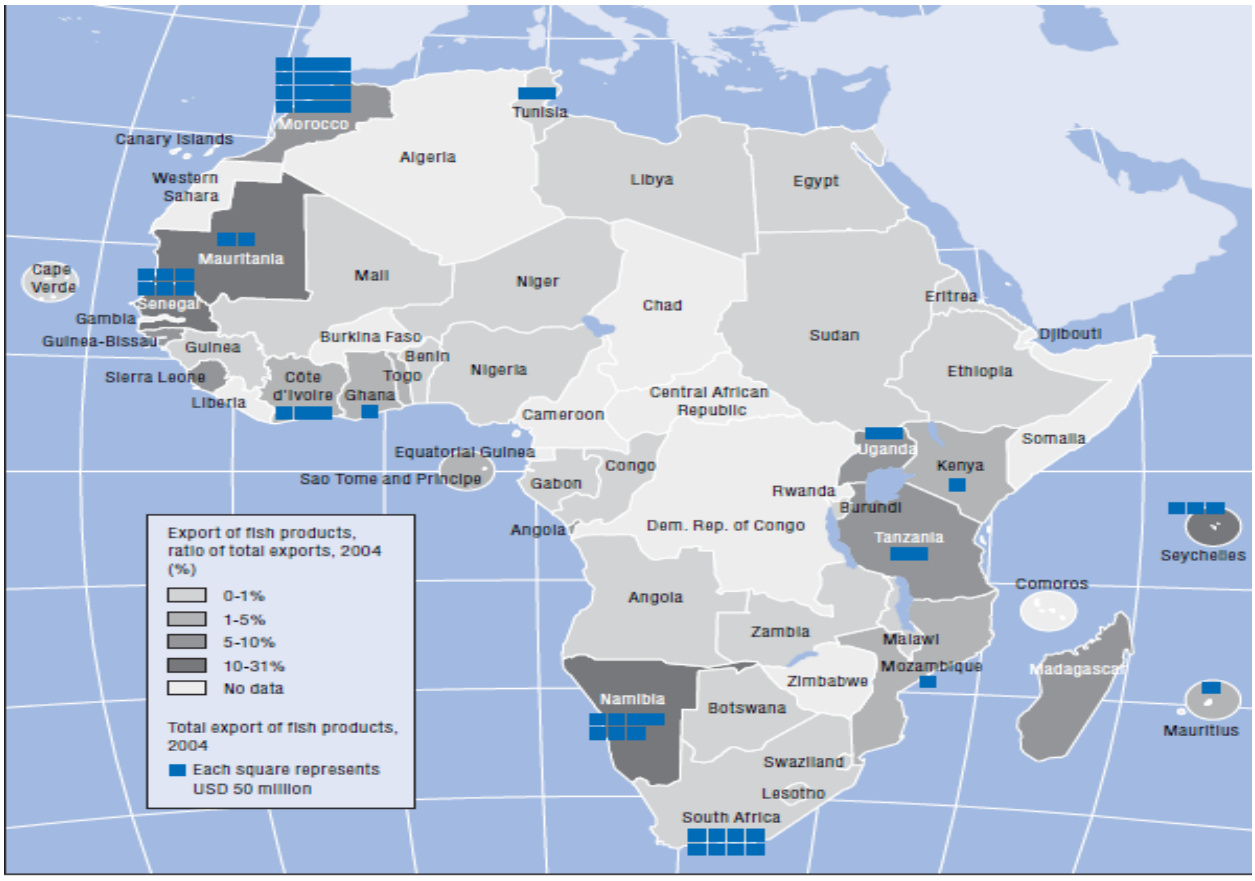

المصدر: Tim BOSTOCK، مرجع سبق ذكره، ص 87.

من خلال مفتاح الخريطة نلاحظ أن الدول التي تقع على السواحل نسبة مساهمة الثروة السمكية في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى حيث تأتي في المقدمة المغرب بقيمة 800 مليون دولار ثم تليها جنوب إفريقيا(400 مليون دولار)، ناميبيا(350 مليون دولار)،السنغال(200 مليون دولار)، الكوديفوار (150 مليون دولار)، السيشل (150 مليون دولار)، تنزانيا(100 مليون دولار)، أوغندا(100 مليون دولار)، تونس(100 مليون دولار)، موريتانيا (100 مليون دولار) غانا (50 مليون دولار)، موزنبيق(50 مليون دولار).

I–3–2–2) الغابات (إنتاج الخشب ومشتقاته):

يساهم قطاع الغابات في العديد من الدول النامية عن مالا يق ل عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 5 % في العديد من دول العالم، ساهمت الغابات بنسبة مابين 1% إلى 2 % من الناتج المحلي الإجمالي (البنك العالمي 2004)، جمهورية إفريقيا الوسطى وليبريا ساهمت فيها تقريبا بـــ 40% من مجموع الصادرات، في حين قدرت الصادرات بـــ 3 مليار دولار في إفريقيا و 6 مليار دولار في أمريكا اللاتينية، 16 مليار دولار في كل دول أسيا والمحيط الهادي (البنك العالمي 2004)، العائدات المالية للكاميرون ارتفعت من 3 مليون دولار إلى 30 مليون دولار خلال الفترة الممتدة مابين 1995-2001 (برنامج الأمم المتحدة البيئي2003) ومنه فإن لهذا القطاع دور مهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، إذ يوفر أكثر من 10 مليون منصب عمل في العديد من الدول وخاصة الدول النامية منها: الغابون، غينيا الاستوائية، جنوب إفريقيا، بنسبة تقدر بـــ 1% من مجموع اليد العاملة النشطة (البنك العالمي 2004) وهناك550000 شخص يعملون بطريقة غير شرعية في هذه دول مما يسمح بتحسين ظروف الأفراد وضمان مداخيل تعمل على رفع مستواهم المعيشي، 20% من الحاجيات اليومية للعائلات الريفية مصدرها الغابات بشكل مباشر، كما أن هناك 1,2 مليار نسمة في دول العالم (البنك العالمي 2004) يعتمدون على الزراعة في الغابات، بالإضافة إلى تشجيع التجارة الخارجية التي قدرت بـــ 327 مليار دولار تم تحصيلها من خلال تصدير منتجات الغابية في العالم سنة 2004 سيطرة عليها الدول الصناعية (FAO 2004)، مع العلم أن بعض دول إفريقيا مازلو يقومون بتصدير هذه المنتجات كمادة أولية، والتي من خلالها يمكن رفع قيمة الصادرات خارج نطاق المحروقات في بعض الدول النامية التي تتوفر على وتتم هذه العملية بناء على ما يلي:[1]

[1] STEELE Paul and PARIS Remy, Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics and Politics – OECD 2008. P P 95-104.

- إدخال تحسينات على قطاع الغابات، أي القيام بتشجيع الإنتاج في هذا المجال من خلال الاهتمام بتحويل هذه الموارد إلى منتجات نهائية (صناعة الخشب).
- مساهمة قطاع الغابات في الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب التي تفرضها الحكومة على عملية المتاجرة في مواد الخشب ومشتقاته.
- مساهمة قطاع الغابات في توفير معدات لقطاع الصحة والتعليم المتمثلة في التجهيزات.
- وضع سياسات وبرامج تعمل على حماية الغابات مثل برنامج النيبال.
- القيام بالإجراءات التي تتمثل في منع قطع ونقل الأخشاب، وذلك من أجل حماية هذه الموارد، ، وهناك تجارب إيجابية في جنوب أسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا فيما يخص الإجراءات المتبعة لحماية القطاع الغابي، ولكن رغم ذلك إلا أن الغطاء ألغابي انخفض بنسبة 20% ، بينما المنطقة الغابية زادت بعض الشيء منذ سنة 1980 في البلدان الصناعية وهذا ما أدى إلى انخفاض عملية التصدير في الدول النامية لهذه المادة بنسبة 10% (المعهد العالمي للموارد 2000)
- العمل على تحويل الغابات إلى محاصيل زراعية (كاكاو، قهوة، مطاط)، التي يمكن أن تؤدي إلى منافع اقتصادية كبيرة على المدى الطويل، أو تحويلها إلى زراعة حبة الصويا، ولكن المشكل هنا هو أن تربة الغابات سيئة في أغلب الأحيان مما يجعلها غير قادرة على تحمل الزراعة على المدى البعيد، 83% من منطقة الأمازون غير صالحة للزراعة.
- الاستثمار في قطاع الغابات يساهم في رفع عملية النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع عملية التشجير وإدخال التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال فيما يخص عملية الإنتاج.

I–3–2–3) الحياة البرية وسياحة:

تساهم الحياة البرية في توفير الغذاء والأدوية [1] وتعتبر مصدر ثروة مهم، 150 مليون شخص يعتمدون على الحياة البرية لكسب قوتهم (محافظة الغابات الإفريقية 2003)، من خلال الاعتماد على الصيد، بالإضافة إلى توليد عائدات مالية كبيرة في بعض البلدان مثل تنزانيا، إلى جانب السياحة التي تعتبر مصدر دخل مهم بالنسبة للدول التي تقع في الجزر وخاصة في المحيط الهادي، إذ تولد ما يقارب 15 مليار دولار سنويا عالميا، لكن حدث إفراط في استغلال ثروات هذا القطاع والتجارة الغير شرعية في هذا المجال، وهذا ما يفرض على الدول التي تتوفر على مناطق برية إعادة النظر في إدارة هذه الموارد والرقابة عليها من أجل تحقيق النمو في هذا القطاع.

توصف السياحة على أنها أكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، كما توظف حوالي 63 مليون نسمة في إفريقيا منها نسبة 30% من اليد العاملة النشطة في غامبيا، وكذلك في الجزر مثل مالديف 83%، سيشل 21%، (برنامج الأمم المتحدة البيئي) حيث أن هذا القطاع يعرف نموا سريعا في الدول النامية في إفريقيا والذي يعتمد بشكل كبير على الطبيعة، كما يؤدي إلى زيادة مداخيل أصحاب الفنادق والنقل والمطاعم والخدمات الأخرى.

وللسياحة دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يلي:

- جلب المستهلكين إلى المنتجين المحلين، وتوليد فرص تسويقية للسلع والخدمات.
- تشجيع سياسة التنويع الاقتصادي.
- توفير فرص العمل، والعمل على تخفيض حدة البطالة.

[1] MC GREGOR James and ROE Dilys. Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics and Politics –OECD 2008. P P 105-116.

- تستخدم السياحة نسبة عالية من النساء، وبتالي يمكن أن تساهم بالعمل على تحقيق المساواة في العمل الرجل والمرأة.
- تعمل السياحة على المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية، كما تعمل على حماية الأرض باعتبارها مصدر من مصادر السياحة.

أما فيما يخص التجارة الخاصة بالحياة البرية فقدرت بـــ 11 مليار دولار في العالم، والمتمثلة في الفحم ولحم البري (إحصائيات التجارة الدولية)

مجموعة من السياسات مطلوبة لتشجيع السياحة باعتبارها مساهم كبير في عملية التنمية، متمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والعمل على ترسيخ سياسة الحكم الراشد في جميع المستويات، وبتالي فإن قطاع السياحة يحتاج إلى المزيد من الاهتمام من طرف الوكالات الحكومية، ذلك لأن دور السياحة في كثير من الدول غائب ومهمش، لذلك لابد من الاستثمار في هذا المجال من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات اللازمة من أجل تطور هذا القطاع.

I-3-2-4) التربة (أراضي الزراعية):

تعتبر التربة الصالحة للزراعة مصدر [1] مهم لعملية التنمية في الدول ذات الدخل المنخفض إذ تساهم الزراعة بنسبة 30 % من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل بنسبة 68 % من إجمالي اليد العاملة النشيطة عكس الدول المرتفعة الدخل التي تساهم فيها الزراعة بنسبة تتراوح مابين 2% و4% (OECD 2007)، مع العلم أن زيادة مساهمة القطاع الزراعي بنسبة 1 % في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة دخل الأفراد بنسبة 1,6%، الزيادة في المحاصيل الزراعية بنسبة 10 % يؤدي إلى انخفاض بنسبة 6% إلى 10% من الناس الذين يعشون بأقل من دولار في اليوم الواحد (المنظمة العالمية

[1] KLOP Piet. Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics And Politics – OECD 2008. P P 117-134

للبيئة 2006)، وبتالي فإن تدهور التربة الصالحة للزراعة يؤدي إلى زيادة حدة الفقر، إلا أن القطاع الزراعي يواجه تحديات كبيرة من اجل تلبية الحاجيات الغذائية لـــ 1,7 مليار شخص على مدى 20 سنة المقبلة والمتمثلة في مشكل الانجراف ، والاستثمار في التنقيب على المعادن التي تؤثر على التربة، كما أن التربة الجيدة تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل بنسبة 13% (البنك العالمي 2003)، لذا لابد من قيام الحكومات بتقديم قروض لأصحاب الأراضي من أجل القيام بالعمل على تحسين نوعية التربة عن طريق الأسمدة وتوفير وسائل العمل من الآلات والمعدات. .

I –3–2–5) الماء:

في العديد من بلدان العالم هناك ارتباط قوي بين المناخ والناتج المحلي الإجمالي، إذ يلعب الماء أهمية كبيرة في تحسين مستوى الأفراد، و يلعب هذا الأخير دور هام في تحسين القطاع الزراعي، بالإضافة إلى توفير الماء الصالح للشرب والغسل...الخ، فالبلدان المتطورة استطاعت تسخير مصادر مختلفة للمياه من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية، ومن المعروف أن الدول النامية تملك مصادر جوفية يمكن من خلالها تخطي هذه العتبة (مشكل توفر الماء)، إلا أن الضعف في هذه المادة يعود إلى نقص البنية التحتية في هذا المجال، ومنه لابد من تسخير إمكانيات مادية وبشرية للقيام بهذه العملية والوصول إلى الهدف المطلوب، باعتبار أن الماء يساهم في توليد الطاقة الكهربائية.

تطوير إدارة مصادر المياه تعتبر مسألة مهمة من أجل تحقيق النمو، فالبلدان الصناعية المتطورة عملت على تكوين البنية التحتية في هذا المجال، ومن أجل تطوير عملية استغلال المياه لابد من الاهتمام بما يلي:

- تكوين البنية التحتية من خلال بناء السدود.
- استخدام المياه في القطاع الزراعي من أجل تحسينه.
- العمل على توفير المياه الصالحة للشرب.

- استخدام الماء في توليد الطاقة الكهربائية، التي تساهم في عملية التنمية.

2,5 مليار من أشخاص في البلدان واطئة الدخل يعشون عن طريق الزراعة المعتمدة على الري، مع العلم أن الأراضي المسقية توفر حوالي 40% من الغذاء العالمي، والتي تقدر بنسبة 17% من أراضي العالم الصالحة للزراعة، ومنه فإن المياه تلعب دورا فعال في عملية رفع النمو الاقتصادي، ففي قمة الأرض سنة 2002 في جوهانسبورغ تمت دراسة أهمية الماء باعتباره كإحدى مصادر الطاقة المتجددة، حاليا تولد المياه نسبة 19% من الطاقة الكهربائية في العالم، في حين ساهمت هذه الطاقة في رفع الإيرادات الحكومية في الهند بنسبة 45% و بمعدل 3,7 % في معدل النمو الإقتصادي، بينما الناتج المحلي الإجمالي فقد نمى بمعدل 0,2% سنويا (منظمة الصحة العالمية).

I-3-2-6) المعادن:

ارتفاع الطلب على الموارد المعدنية [1] في الأسواق الدولية أدى إلى ارتفاع أسعارها خلال السنوات الماضية مثل الألمنيوم ، النحاس، النيكل، الزنك، الماس، الذهب هذا الارتفاع في الأسعار عزز أهمية المعادن في عملية التنمية الاقتصادية، مع العلم أن الصادرات المعدنية تشكل جزء كبير من مجموع الصادرات الكلية لعدة بلدان وبشكل خاص في غرب وجنوب إفريقيا و أمريكا الجنوبية ، في تنزانيا 40% من مجموع الصادرات تمثلت في المعادن، في حين 75% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت موجهة نحو التعدين (البنك العالمي 2006) مما أدى بالدول النامية بإفراط في استغلال هذه الثروات بشكل ملحوظ من اجل رفع إيراداتها، ولكن هذه العملية ليست بالعقلانية إذ يجب إدارة هذه الموارد بشكل عقلاني ، وذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يوفر مناصب شغل ويؤدي إلى تنمية القطاعات ذات الصلة، يساهم قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الدول الأشد فقرا

[1] HOBBS Jon and DRAKENBERG Olof. Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics and Politics – OECD 2008. P P 135-144

بما في ذلك غينيا (17-20%)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (10%)، زمبيا (10%)، غانا وبوليفيا (5%)، كما يساهم بجزء كبير من إجمالي الصادرات للعديد من الدول ولاسيما بلدان غرب وجنوب إفريقيا و أمريكا الجنوبية، في تنزانيا التعدين يمثل 40% من مجموع الصادرات، كما أن هناك العديد من الحكومات التي تعتمد على المعادن في تحصيل إيراداتها، بوتسوانا أكثر من ½ الإيرادات المالية يتم تحصيلها من معدن الماس، 43 % في البيرو (الذهب، النحاس والزنك)، و 22 % في شيلي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2007).

وقد قدرت منظمة العمل الدولية أن قطاع التعدين يوظف مابين 22 إلى 25 مليون نسمة في جميع أنحاء العالم، أي ما يقدر بـــــ 1% من مجموع الأيدي العاملة النشيطة، طبيعة العمل في هذا القطاع تتطلب مهارات حرفية إذ أن أغلب العمال الحرفين في هذا القطاع يمارسون نشاطهم بصفة غير قانونية هذا ما يصعب المهمة أمام هذه المنظمة من أجل إحصاء عدد العمال الحقيقيين، في حين أنه لا يقل عن 5 ملاين من إجمالي العمال في القطاع الحرفي نساء وأكثر من 100.000 طفل.

عرفت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ومن بينها المعادن تراجع في معدلات نموها، والسبب يكمن في أن وفرة الموارد الطبيعية لا تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في كثير من الدول، وهذا ما يستجيب لمنطق " **لعنة الموارد الطبيعية** "، وقد يكون من المتوقع أن الثروات المعدنية تساهم بشكل كبير في رفع مستوى النمو الاقتصادي إلا أن العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعة لا تزال تعاني من الفقر والمستويات العالية من الفساد، لذا فإن الحكم الراشد أمر بالغ الأهمية من أجل استغلال المعادن، وقد برزت عدة مناقشات مؤخرا من أجل تحسين عملية استغلال المعادن وتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تمحورت حول ما يلي:

أ - القيام بتوضيح الحقوق والوجبات القانونية والشروط التي بموجبها تقوم الشركات باستثمار في الدول الغنية بالمعادن، وتحديد المخاطر التي تتقاسمها الشركة مع البلد المستضيف، وتحديد شروط

العقد التي هي في غاية الأهمية من اجل تحقيق عدة نتائج إيجابية منها نقل التكنولوجيا والعمل على تحسين هذا القطاع.

ب -العمل على تحقيق الشفافية في كيفية تحصيل الإيرادات من هذه الموارد وذلك من أجل تفادي الصراعات الداخلية ومحاربة الفساد وتتم هذه العملية بالتعاون بين الحكومات والمجتمع المعدني.

ت -تقسيم عائدات هذه الثروة بالعدل بين الأفراد، والعمل على دعم عمال المناجم من خلال حماية حقوقهم، وتسهيل عملية تسويق من اجل الوصول إلى الأسواق وترويج منتجاتهم، والعمل على نقل التكنولوجيا المتطورة من أجل رفع مستواهم في العملية الإنتاجية.

ث -القيام بتشجيع الصادرات من المعادن على شكل منتجات نهائية، الهند على سبيل المثال تسعى لأن تكون أكبر مصدر للماس في العالم.

ج -تشجيع استثمار م ن طرف القطاع الخاص، والعمل على توضيح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

I-3-2-7) المحروقات :

للبترول أهمية اقتصادية بالغة باعتباره المحرك الرئيسي في اقتصاديات الدول النامية، لهذا فإن فترة القرن التاسع عشر تعتبر الفترة الزمنية الأولى لبروز وتزايد أهمية وفاعلية البترول وخاصة الاقتصادية منها على تطوير وتقدم الحياة الإنسانية في عالمنا الحديث.

إن أهمية البترول الاقتصادية تتجسد في عدة جوانب رئيسية ومتعددة وهى كالأتي:[1]

أ –مصدر رئيسي وحيوي للطاقة:

يعتبر الفحم الحجري أول مصادر الطاق ة الحديثة التي استغلت تجاريا في العالم وعلى نطاق واسع واعتمدت عليه الثورة الصناعية في مراحلها الأولى، و لكن في نفس الوقت كانت هناك أبحاث ودراسات حول العمل على إيجاد مورد أخر حديث، ليس من أجل توليد الطاقة الحرارية بل من أجل تسهيل عملية التصنيع بتكاليف منخفضة و مجهودات قليلة ، بالإضافة إلى التفكير في توفير الزيوت والشحوم وذلك من أجل العمل على تشحيم العدد الواسع والكبير من المعدات الميكانيكية المستخدمة من قبل الإنسان، لهذا نلاحظ بأن حاجة العالم إلى البترول في مراحله الأولى تركزت حول استخدامه في عملية الإنارة والتدفئة والتشحيم، حيث بدأ استخدامه تجاريا في عام 1859 .

إن هذا التزايد المستمر ناتج عن أهمية البترول من بين مجموع المصادر الطاقة المستغلة في العالم يكمن في المزايا والصفات الطبيعية والفنية والاقتصادية التي يتمتع بها هذا المصدر ع ن بقية المصادر الأخرى، ومن أهم هذه المزاياهي كالأتي:

- ارتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى حيث كمية الحرارة المتولدة من البترول تكون أكبر وأعلى من أي مصدر.
- كلفة البترول متدنية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى.
- توفره بكميات كبيرة.
- سهولة وسلامة استخراجه واستعماله خاصة في الدول النامية.
- مصدر لعديد من المنتجات التي يحتاجها الإنسان.

---

[1] أحمد الدوري محمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983 ص ص 61-63

- قيمته الإستعمالية عالية مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى.

ب- البترول مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع:

يعتبر البترول مادة أولية وأساسية لعديد من الصناعات الأخرى، إذ يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد، ومن بين الصناعات التي تعتمد عليه ما يلي:[1]

- صناعة الأسمدة الكيماوية
- صناعة المستحضرات الطبية والمبيدات
- صناعة المطاط.
- صناعة الأصباغ.
- صناعة الجلود الصناعية.
- صناعة المواد البلاستيكية.
- صناعة النسيج الصناعي.
- صناعة مواد وأدوات الكتابة.
- صناعات المنظفات والمذيبات الكيماوية.
- صناعة البروتين.
- صناعة مواد التجميل والعطور.

إن هذه الصناعات البتروكيماوية تساهم بفعالية كبيرة ومؤثرة على عملية التطور والتقدم الاقتصادي، خاصة وأن منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية ويمكن من خلالها تلبية مختلف حاجات الإنسان الإنتاجية والاستهلاكية وفى مختلف جوانب حياته.

---

[1] أحمد الدوري محمد، نفس المرجع السابق، ص ص 66-68.

لذلك فإن البترول ليس مقتصر على عملية إنتاجية صناعية واحدة بل هو مصدر للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية على نطاق واسع وفى العديد من المناطق والبلدان العالم والبعض الأخر من الصناعات في طور الإنجاز مستقبلا.

ت- مصدر مالي كبير ومتنوع:

البترول مصدر كبير ومتنوع لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي وخاصة للبلدان المنتجة والمصدرة للسلعة البترولية بأشكالها المختلفة، فالقيمة المضافة البترولية تكون عالية وكبيرة وإن تباينت في ذلك من مرحلة إنتاجية إلى أخرى، فهي في مرحلة السلعة خاما تكون القيمة المضافة وطئه ومحدودة مقارنة مع ارتفاعها في حالة قيمة السلعة مصنعة لمنتجات البترولية أو بصورة أكبر من ذلك في حالة المنتجات البتر وكيماوي ة، إن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بصورها وأنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح والضرائب، ضريبة الدخل والاستهلاك...الخ. سواء كان ذلك بصورة خاصة للبلدان المنتجة و المصدرة له أو البلدان المستوردة والمستهلكة للسلعة البترولية.

أهمية ودور البترول في الجانب المالي يتجسد لنا بصورة واضحة وأكبر في اقتصاديات البلدان البترولية المنتجة والمصدرة له، حيث أن اقتصاد هذه الدول يعتمد بشكل رئيسي على البترول سواء كان ذلك في الإنتاج أو الدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية التمويل المالي للخطط الاقتصادية، كما يعتبر مصدر أساسي لتمويل الميزانية في تلك الدول.

ث- سلعة رئيسية للتبادل التجاري:

للبترول دور مؤثر وفعال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري سواء كان على النطاق الدولي أو المحلي فالسلعة البترولية بصورتها خاما أو كمنتجات يتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان

العالم، خاصة وأن الدول المنتجة لهذا المورد تعتمد عليها بنسبة 99%، فيما يخص الصادرات، وهذا ما أدى إلى إهمال القطاعات الأخرى.

I-3-3) إستراتجية الاعتماد على التصنيع:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يتوقف عليه تصحيح الإختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف. و يعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدي إلى رفع مستوى و حجم قوى الإنتاج المستخدمة. كذلك فإن تطور و تقدم قوى الإنتاج المصاحبة لعملية التصنيع لابد و أن يصاحبها تغير في علاقات الإنتاج السائدة و هذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلى الأمام. فالعلاقات الإنتاجية السائدة في ورشة الحرفي أو في صناعة صغيرة تختلف عن العلاقة الإنتاجية في مصنع كبير يستخدم الآلات و المعدات الحديثة. فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلى الأمام.

و يقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية بزيادة و تعدد الوحدات الإنتاجية الصناعية. و تؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي و من ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني.

كذلك يترتب على الازدياد المستمر للاستثمارات في قطاع الصناعة ازدياد طاقة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة نتيجة للزيادة السكانية كما يصبح في قدرته استيعاب أجزاء كبيرة من فائض القوة العاملة الموجودة بالقطاعات الأخرى، و هكذا يؤدي التصنيع إلى تغيير هيكلي في الاقتصاد القومي بموجبه تزداد الأهمية النسبية للقاع الصناعي من وجهة نظر الدخل المتولد فيه أو من وجهة نظر العمالة المستوعبة فيه. و قد يأخذ التصنيع أنماطا متعددة و مسارات شتى و من ثم على الدول النامية أن تحدد

سياسة و إستراتيجية التصنيع التي تتبناها هل هي سياسة الاعتماد على الصناعات الثقيلة أم سياسة الاعتماد على الصناعات الخفيفة وأمام هذا التوجه للدول النامية يجدر بنا أن نناقش هاتين الصناعتين:[1]

أ - **الصناعات الخفيفة:** تتميز الصناعة الخفيفة عن بقية الصناعات الأخرى بالميزات التالية:

– من المعروف أن الصناعات الخفيفة تكون فيها الكثافة البشرية عالية، أي أنها تخلق قدرا كبيرا من التوظيف، وتظهر ضرورة البدء بالصناعات الخفيفة في الدول التي يكون فيها معدل المواليد مرتفعا ومن ثم يكون الهدف الأول من سياسة التصنيع هو تجسيم نسبة التوظيف لكل وحدة مستخدمة من رأس المال.

– من أنسب للدول النامية أن تبدأ بصناعات الخفيفة لأنها تحتاج إلى رؤو س أموال قليلة مقارنة بالصناعات الأخرى.

- إن سياسة إقامة الصناعات الخفيفة في المراحل الأولى للتنمية تتناسب مع حجم السوق (المحلى والخارجي) في دول النامية.

- الصناعات الخفيفة تحتاج إلى اليد العاملة البسيطة، بالإضافة إلى أنها لا تتطلب أجهزة إدارية أو تكنولوجية معقدة.

- انتشار الصناعات الخفيفة في المناطق الريفية يؤدي إلى نهضة هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا ومن ثم ظهور فئة جديدة من السكان الريف ذات الوعي صناعي.

- تعتبر مرحلة الاعتماد على الصناعات الخفيفة مرحلة أولية من أجل الوصول إلى تطوير صناعات أخرى.

---

[1] لطفي على، التخطيط الاقتصادي(دراسة نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1988، ص ص 289-281

- البدء بالصناعات الثقيلة يؤدى حتما إلى ظهور التضخم وما يتبعه من أثار سيئة على التنمية الاقتصادية لأن استثمار رؤوس الأموال في الصناعات الثقيلة سيؤدى حتما إلى زيادة الإنتاج الكلي ومن ثم زيادة الدخل الفردي.

ب -**الصناعات الثقيلة:** من السمات أو الإيجابيات التي تنفرد بها الصناعات الثقيلة ما يلي :

– الصناعات الثقيلة هي أساس تقدم جميع قطاعات الاقتصاد ، فوجود هذه الصناعات في أي دولة تتجه نحو التصنيع يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي .

– إن الاعتماد على الصناعات الخفيفة دون مراعاة الصناعات الثقيلة يعنى استمرار هذه الدول في استيراد الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية من طرف الدول الأجنبية التي وصلت إلى درجة عالية من التصنيع.

– يرى الاقتصاديون أن سياسة البدء بالصناعات الثقيلة تكون في الأجل الطويل في صالح ميزان المدفوعات.

– من الثابت أن إنتاجية الوحدة من العمل تكون أكثر ارتفاعا في الصناعات الثقيلة عنها في الصناعات الخفيفة.

– تكون فرص العمل التي يوفرها قطاع الصناعات الثقيلة قليل نسبيا في البداية ولكن على المدى البعيد تزداد وذلك بسبب تطور هذه الصناعة.

ومن خلال ما توصل إليه الاقتصاديون وخبراء المنظمات الدولية المتخصصين في دراسة مشكلات الدول النامية مازالوا حتى اليوم مختلفين حول الأسلوب الذي يجب أن تتبعه كل دولة عندما تقرر التوجه نحو التصنيع، والحل السليم لحل هذه المشكلة يتمثل في:

أولا: يجب على كل دولة أن تتبع الأسلوب أو السياسة الصناعية التي تخدمها وتحقق لها ما يسمى بالنمو الاقتصادي والذي يتناسب مع مواردها الطبيعية والمادية والبشرية والتي تتناسب كذلك مع ظروفها وأحولها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي تقتضيها مرحلة النمو التي تمر بها.

ثانيا: معانات الدول النامية من النقص في رؤوس الأموال تحتم عليها إتباع سياسة التصنيع الخفيفة، مع العلم أنها تعانى من تزايد السكان بمعدلات مرتفعة.

ثالثا: الظروف الداخلية للدول النامية تحتم عليها إتباع سياسة التصنيع الخفيفة، وذلك مثلا من أجل توفير السلع الاستهلاكية اللازمة لسد حاجة الاستهلاك المحلى.

رابعا: يجب على المسؤولين عن السياسة الصناعية في الدول النامية الاهتمام بدراسة تكاليف الإنتاج في كل صناعة قبل اتخاذ قرار بإقامتها ومحاولة إيجاد شئ من التوازن بين الهدف الاقتصادي والأهداف الاجتماعية الأخرى.

خامسا: إن مشكلة المفاضلة بين الصناعتين قد لا تعرض أصلا على الدول التي تحتم الظروف عليها البدء بالصناعات الخفيفة كما هو الحال بالنسبة للدول الصغيرة ذات الموارد الطبيعية والطاقات البشرية الضعيفة.

سادسا: يجب توفير الإمكانيات المادية والبشرية من أجل الانطلاق في سياسة تصنيعي ة معينة، أي الاهتمام بعملية التخطيط من أجل الوصول إلى الهدف المقصود.

I-3-4) الإستراتجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

مازال للقطاع الزراعي [1] أهمية القصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لمعظم الدول، ومازال مؤهلا لأداء دوره كقطاع رائد للتنمية الاقتصادية، إذ تعد الزراعة مصدرا لرزق الغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عما يساهم به القطاع الزراعي في دعم الدخل القومي والصادرات، وما ينتجه من غذاء ومواد خام، وما يوفره من فوائض لازمة لنمو وازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد كان للتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الدول النامية، وما صاحبها من قصور في بعض السياسات الزراعية والاقتصادية، وانحصار الموارد المالية وانكماش الجهود في مجال تطوير إنتاج الغذاء أثر كبير في انخفاض معدلات الأداء بالقطاع الزراعي وزيادة الفجوة الغذائية للعديد من السلع الزراعية مما انعكس على زيادة اعتماد هذه الدول على الأسواق العالمية في تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، والذي أدى إلى تدهور الأمن الغذائي لهذه الدول.

تؤكد خبرات البلدان المتقدمة أن النمو في القطاعات اللازراعية مسبوقا بزيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي، فقد ازدادت إنتاجية القمح في إنكلترا في النصف من القرن التاسع عشر بمعدل يزيد عن 30% مقارنة بمثيله في القرون السابقة، وهكذا في فرنسا وفى النصف الأول من القرن الثامن عش، وفى ألمانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وسارت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بنفس الأسلوب، حيث كان للزيادة في الإنتاجية الزراعية دور في تنشيط الطلب على السلع في القطاعات.

على الرغم من التأكيد على دور الزراعة في التنمية الاقتصادية في العالم المتقدم، إلا أن هذا الدور وتلك الأهمية ازداد في البلدان النامية لسيادة المشكلات الغذائية الحادة التي أخذت تظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في العديد من دول إفريقيا وبعض دول أسيا، وبصورة عامة يمكن تحديد ضرورة الاهتمام بالتنمية الزراعية بالمتغيرات الآتية:

---

[1] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقيميه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 33

I-3-4-1) توفير الاحتياجات الغذائية:

أخذت الاحتياجات [1] الغذائية قسطا كبير من اهتمام السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة في معظم الدول النامية، وذلك لعدد من المتغيرات في مقدمتها النمو السكاني الذي اتسم بالارتفاع في هذه الدول مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة، يرافقه ارتفاع في الميل الحدي لاستهلاك الغذاء، إذ أن سيادة مستوى من الدخل الفردي المنخفض قد أدى إلى أن الزيادة التي قد تحصل في مستوى هذا الدخل الذي يذهب الجزء الأكبر منه للإنفاق على الغذاء حتى تقترب الحالة من الإشباع من السلع الزراعية الغذائية، وعلى الرغم من تعدد الاحتياجات الغذائية للفرد في الدول النامية وتنوع الطبيعة الإستخدامية للسلع الغذائية فإن النمط الغذائي في هذه الدول يميل إلى السلع ذات التركيب الكربوهدراني (كالحبوب) مقارنة بالأغذية ذات التركيب البروتيني، وهذا الأمر يشير إلى ارتفاع الطلب على هذا النوع من السلع الغذائية وهو يعني أيضا أهمية الاعتماد على التنمية الزراعية لتوفير العدد المناسب من السلع الزراعية التي تحقق أمنا غذائيا من ناحية وإحلالا للواردات الزراعية من الناحية الأخرى.

I-3-4-2) توفير الموارد النقدية:

إن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة وذلك لمقدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، من خلال التوسع في المحاصيل النقدية أو المحاصيل التي تتسم بالمقدرة التصديرية، لاسيما البلدان النامية التي تتمتع بالميزة النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، وعلى الرغم من أهمية العلاقات الدولية بالنسبة للدول النامية فإن مما تجب ملاحظته أن نسبة الصادرات من هذه الدول بالنسبة إلى إجمالي الصادرات الدولية أخذة بالانخفاض، لأن هذا التنوع من السلع يتسم بتراخي الطلب عليه في أسواق الدول المتقدمة مع مرور الزمن، وذلك بسبب التوسع في إنتاج بعض المحاصيل

[1] زرنوح ياسمينة، نفس المرجع السابق، ص 34.

الزراعية في الدول المتقدمة نتيجة استخدام مستويات عالية من التقنية الزراعية، ومع ذلك فإن السلع الزراعية مازالت تمثل مصدرا رئيسيا في توفير النقد الأجنبي.

I-3-4-3) القطاع الزراعي سوق للسلع الزراعية:

يمكن للقطاع الزراعي[1] أن يحقق معدلات مناسبة من النمو في القطاعات اللازراعية، لاسيما وأن النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيؤدي إلى زيادة دخل المزارعين مما ستترتب عليه زيادة الطلب على السلع الإنتاجية الزراعية أو الاستهلاكية على حد سواء، وهذا الوضع سيؤدي في صيغته النهائية إلى توسيع نطاق السوق للسلع اللازراعية، ويرتبط ذلك بنمو الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي، وبمعنى أخر فإن نموا مناسبا في القطاع الزراعي سيحقق وسيترتب عليه نمو في الصناعات الأسمدة وصناعة الآلات الزراعية، كما أن البنية التسويقية ستأخذ بالتوسع وفقا للعرض الجديد للحاصلات الزراعية.

I-3-4-4) المدخلات الزراعية في الصناعات الغذائية:

تعد كثير من المحاصيل الزراعية مدخلات في العمليات الإنتاجية لبعض الصناعات الغذائية لاسيما العمليات المتعلقة بصناعة السكر أو صناعة النسيج أو الزيوت النباتية والدهون. فنمو صناعة السكر يرتبط بالمسافة المزروعة من قصب السكر، وهكذا فإن الدهون والزيوت ترتبط بحجم الناتج من المحاصيل الزيتية كالسمسم وعباد الشمس ونجد أن الترابط بين القطاعين الزراعي والصناعي يعد قويا جدا وأن نمو أحدهما يرتبط بنمو الأخر، و قد أشار" جاك لوب "إلى أهمية الروابط الأمامية و الخلفية للقطاع الزراعي مع القطاعات اللازراعية و أهمية هذه العلاقة لاسيما في المحاصيل الزراعية ذات الأهمية و العلاقة بالصناعات الغذائية و ما يترتب على تلك العلاقة من تطوير القطاعات اللازراعية في خطط التنمية الاقتصادية.

---

[1] زرنوح ياسمينة، نفس المرجع السابق، ص 35-36.

I-3-5) إستراتجية التنمية البشرية المستدامة:

خلال الفترة التي ظهرت [1] فيها الليبرالية وسياسات التكييف الخوصصة، جاء تأكيد الاقتصادي الهندي "**أمرتيا سان**" على مفهوم تطوير القدرات البشرية. وطبقا إلى Sen فإن حرية الاختيار هي في صلب الرفاهية الإنسانية، والتي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة واحترام الذات والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشط.

ويؤكد "**سان**" أيضا بأن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله، وأن توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار.

وقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم وذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها منذ عام 1990، ولقيت هذه التقارير اهتماما من العاملين في العلوم الاجتماعية. وقد أكدت هذه التقارير بأن التنمية البشرية تتجاوز الدخل والنمو لتشمل كل القدرات البشرية، وقد فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو والتنمية البشرية بالقول بأن النمو ضروري للتنمية البشرية، وأن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية متصلان ببعضهما، فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية هي غاية، ورغم أن أصل مفهوم التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية الفكرية. إلا أن المفهوم الجديد يعتبر أن الإنسان هو جوهر التنمية، وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا.

إن الخيارات المتاحة للناس، والتي يؤكد عليها مفهوم التنمية البشرية تشمل ما يأتي:

- العيش حياة طويلة وصحية.
- الحصول على المعارف.

---

[1] القريشي مدحت، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-180 .

- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب، وللتنمية البشرية جانبان:

الأول: بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة. ولهذا فإن الدخل ليس واحدا من الخيارات، وأن الزيادة السنوية في الناتج القومي هي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنها ليست شرطا كافيا، ومن المهم جدا للتنمية أن تخدم حاجات الناس.

I-3-6) إستراتجية التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم[1] نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية، ويعتبر **بول بران** رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن، وبعد ذلك تم تطوير هذه الفكرة من طرف الاقتصاديون، حتى في أوربا حاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، وأجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور الرأسمالي، ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديون إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

وهناك جملة من الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة:

---

[1] القريشي مدحت، نفس المرجع السابق، ص 181.

- ضرورة تدخل الدول في الحياة الاقتصادية، والعمل على تكوين القدرات الذاتية للأفراد في كيفية استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج إلا بحدود.
- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك.
- عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة وطبيعة العلاقات التي تربطها بها.
- العمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.
- التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مراحله.

خلاصة الفصل:

رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي تملكها الدول النامية والتي من خلالها يمك ن تحقيق عملية التنمية الاقتصادية إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى الهدف المطلوب وهو الأمر الذي لابد من النظر فيه من أجل تصحيح الأخطاء سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فمن خلال النظر إلى الدول المتطورة في هذا المجال فنلاحظ أن هناك فرق شاسع، رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية التي يعتبرها الاقتصاديون والمنظرون أنها أساس النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن السبب في ذلك هو تطبيق ما يسمى بالحوكمة والعمل على تكوين رأسمال الاجتماعي باعتباره هو أساس العمل الاقتصادي داخل هذه البلدان، وبحكم التجربة تمكنت من تحقيق ما هو محقق اليوم والذي تسعى الدول النامية إلى تحقيقه وبتالي فإن الموارد الطبيعية ليست هي أساس التنمية الاقتصادية وإنما لابد من القيام بإتباع إستراتجيات واضحة المعالم من أجل استغلال هذه الموارد وتكريسها لعملية التنمية.

الفصل الثاني: اقتصاديات الموارد الطبيعي

مقدمة الفصل:

تعتبر الموارد الطبيعية مصدر هام لعملية التنمية الاقتصادية، فيمكن أن تكون مصدر نعمة أو نقمة اقتصادية، حسب رأي بعض الاقتصاديين تعتبر مصدر نعمة حيث تزيد من الدخل القومي وتصبح هناك فرصة كبيرة لتحسين مستويات المعيشة وإحداث نهضة اقتصادية كبرى في أي بلد استنادا للعائدات المتولدة من تصدير هذه الموارد خاصة إذا كا نت متوفر ة بكميات كبيرة وكانت أسعار هذه الموارد مرتفعة في الأسواق العالمية، ولكن في الواقع وحسب الدراسة التي قام بها العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد كانت عكس الرأي الأول تماما حيث توصلوا إلى أن هذه الموارد لعنة وليست نعمة، وتم إثبات هذه اللعنة بناء على دراسة العديد من حالات بعض الدول التي اكتشفت فيها الموارد، وذلك من خلال تعرض هذه الدول إلى العلة الهولندية الناتجة عن القيام بتصدير مورد طبيعي الذي تم اكتشافه والتركيز عليه مما يجلب لها عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي، والذي يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الدولية الأخرى حيث يترتب عنها تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة الصناعية والزراعية على المنافسة نتيجة التركيز على هذه الموارد، وبعد فترة من الزمن تتراجع أسعار هذه الموارد مما يجعل هذه الدول تقع في عدة مشاكل اقتصادية. كما أن ضعف المؤسسات التي بدورها تؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي نتيجة ضعف عملية التسيير وعدم القدرة على استخدام هذه الموارد بطريقة عقلانية، مع العلم أن كثرة الموارد الطبيعية كذلك تؤدي إلى سيطرة الطبقة المسيرة أو الحاكمة في البلاد على المناصب العليا من أجل استغلال عائداتها، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع المعيشية للأفراد هذا ما يدفع بهم إلى اللجوء إلى تكوين مجموعات عرقية تعمل على نشوب الصراعات الداخلية داخل هذه البلدان.

II-1) مفاهيم حول الموارد الطبيعية:

شكلت ندرة الموارد الطبيعية أحد أسباب المشاكل والأزمات التي شهدها العالم خلال العقود الماضية ويتوقف النجاح في التصدي لهذه الأزمات وتحقيق مستويات أفضل للرفاهية الاقتصادية في المستقبل ، حيث تمثل مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية عائقا هاما في صراع الإنسان مع الطبيعة لإشباع حاجاته المتزايدة والمتعددة والمتجددة، وبتالي فعلى الإنسان الاجتهاد من أجل تحقيق التوازن بين الرغبات والحاجات المتزايدة بمعدل سريع والإمكانات ، أي الموارد القابلة للاستغلال التي تتزايد بمعدل أبطأ ومحدودة في الطبيعة أي غير قابلة للتجديد، كما أن هناك مشكلات تتعلق بتفاعل بين البشر والموارد الطبيعية، وذلك فيما يخص استغلال الموارد الطبيعة أحسن استغلال بالإضافة إلى الزيادة في نمو عدد السكان وما ينتج عنه من مشاكل.

II-1-1) مفهوم الموارد الطبيعية:

قسم الاقتصاديون عناصر الإنتاج المختلفة إلى ثلاث فئات هي : الموارد البشرية ورأس المال والموارد الطبيعية وتشمل الأخيرة :[1]

- سطح الأرض الذي يتم استخدامه في الزراعة والصناعة والسكن وما تحتويه من غابات ومراعي.
- باطن الأرض وما يحتويه من معادن ومصادر للطاقة كالفحم واليورانيوم والبترول... الخ.
- موارد المياه كالأنهار والبحيرات وما تتضمنه من موارد سمكية وغيرها.
- الغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحتويه من غازات.

وحتى تكون هذه الموارد الاقتصادية يجب أن تكون في دائرة الاستغلال الاقتصادي لإشباع حاجات معينة أو طلب معين(مندور1995)، وحتى يكون كذلك فإنه يجب توفر شرطين هامين الأول المعرفة

---

[1] العصفور صالح ، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، سلسلة جسر التنمية، المجلد 1،الإصدار رقم 5 ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2002، ص 02-03.

والمهارة الفنية التي تسمح باستخراج المورد أو استخدامه، والثاني وجود طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.

وإذا غاب أحد هذين الشرطين فإن هذه الموارد لا يعدو أن تكون شيئا ماديا، والشيء المادي لا تكون له قيمة اقتصادية كمورد، ولكن قدرة الإنسان ومهارته وحاجته هي التي تجعل لشيء معين دون أخر قيمة وليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء، وطالما أن قدرات الإنسان وحاجاته في تغير مستمر عبر الزمن فإن مفهوم المورد ليس ساكنا وإنما حركيا يتسع أساسه وقاعدته ليشمل ما تم اكتشافه نتيجة زيادة وتحسن المعرفة وتغير حاجات الإنسان، فكثيرا ما تم اكتشاف مورد من موارد لم تكن مستحدثة أو ذات قيمة كالبوكسيت واليورانيوم.

كما يعرف **رندال** [1] (1987) الموارد الطبيعية بأنها أشياء ذات قيمة في الحالة التي نجدها عليها، وهى بذلك تعتبر مادة خام يمكن استخدمها في العملية الإنتاجية، أو قد يتم استهلاكها مباشرة، كما أن الموارد التي لا تعرف بعد أو التي لم يوجد أو يعرف لها استخدام اقتصادي لا تعد موردا كما أن الموارد المفيدة في استخدمها والموجودة بكثرة مقارنة بالطلب عليها مما يجعل قيمتها مجانية ولا تعد مورد.

كما يعرق جوزيف ستلجيتز 1979 بأن المورد الطبيعي موجود في الطبيعة ولا دخل للإنسان فيه ونفرق بين الموارد الطبيعية كما يلي:

- الموارد الطبيعية القابلة للنضوب مثل النفط.
- الموارد الطبيعية القابلة للإكثار مثل السمك.
- الموارد الطبيعية الغير قابلة للإكثار ولا تنضب مثل الأرض.
- الموارد الطبيعية القابلة لإعادة الاستخدام(التدوير) مثل المعادن.

---

[1] حمد بن محمد أل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، إدارة والاقتصاد، الطبعة رقم 1،الرياض السعودية، 2007، ص 20.

II-1-2) أراء الاقتصاديين حول الموارد الطبيعية:

عرفت قضية نفاذ أو فناء الموارد الطبيعية اهتمام كثير من الاقتصاديين منذ أواخر القرن الثامن عشر، وقد انقسم الرأي بين عدة مدارس يمكن تحديدها باتجاهين رئيسين، الأول اتجاه المتشائمين وأفضل من عبر عنهم توماس مالتوس ، الثاني هو اتجاه المتفائلين وأفضل من عبر عنه سيتوارت ميل وأدم سميث.

II-1-2-1) الاتجاه المتشائم:

يقرر مالثوس في كتابه الأول عن السكان عام 1789، بينما عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية، فإن الموارد الغذائية تتزايد بمتوالية عددية، وقد أراد مالثوس من هذه المقارنة توضيح أثر زيادة عدد السكان بنسبة تفوق زيادة المواد الغذائية، حيث أكد أن حدوث اختلال بين السكان والغذاء هو أمر مؤكد. كما يفترض "**مالثوس**" حدوث ظاهرة تناقص الغلة في القطاع الزراعي فضلا عن قابلية السكان للتزايد، والسبب في ذلك هو ندرة الموارد (الأراضي الزراعية) وضآلة معدل زيادتها مقارنة بزيادة عدد السكان لأن زيادة عدد السكان تكون في الأراضي الغير صالحة للزراعة، وبتالي تكون الطريقة الوحيدة لزيادة الإنتاج هي استخدام أكثر وبكثافة لمورد الأرض و لم يختلف دافيد ريكاردو عن مالثوس من حيث أهمية قانون تناقص الغلة، فقد اعتمدت نظريته على فكرة الندرة ومحدودية إنتاج السلع الزراعية ولكنه لم يهتم بالمساحة الكلية للأراضي كما فعل مالثوس، بل ميز بين فئات أو أنواع مختلفة من الأراضي حسب درجة جودتها وتوقع أن تتزايد التكلفة الحدية مع زيادة الإنتاج والاضطرار إلى استخدام الأراضي الأقل جودة والأكثر تكلفة في الإنتاج، وأعتبر أن حجم الطلب هو الذي يحدد أسعار السلع الزراعية باعتبار أن مساحة الأرض ثابت وإنتاجها من السلع الزراعية محدود. تتمحور فكرة المتشائمين على أن ندرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى ما يعرف بقانون تناقص الغلة(الإنتاجية).

II-1-2–2) الاتجاه المتفائل:

تدور فكرة هذا الاتجاه حول الإيمان بأن التقنية قادرة على تذليل مشكلة شح الموارد وغيرها من مشاكل الإنسان الاقتصادية والبيئية، ورغم قبول جون سيتوارت ميل لمنطق كل من مالثوس ودافيد ريكاردو الذي يرتكز على محدودية الأرض، إلا أنه كان اقل اقتناعا بحتمية انطباق قانون تناقص الغلة في الواقع العلمي، وقد راهن ميل على التقدم العلمي وأثره في رفع الإنتاجية، كما راهن على تغير سلوك الطبقة العاملة عن طريق التقدم الاقتصادي وزيادة مستوى التعليم، بحيث تصبح أكثر قدرة على التحكم في زيادة أعدادها، وتتوافق هذه النظرية مع نظرة أدم سميث، الذي ركز في كتابه ثروة الأمم على أهمية العمل كمنطلق للاستفادة من موارد البيئة وتحويلها إلى ثروة نافعة، متخطيا بذلك فلسفة التجاريين التي كانت تضع مهمة تكوين الثروة في جمع المعادن النفيسة.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأن التقنية كفيلة بوضع العديد من الاختيارات أمام الإنسان مثل استعمال البدائل الصناعية للموارد الطبيعية، الاقتصاد في استعمال الموارد الأولية، إعادة تدوير الموارد، تطوير تقنيات البحث عن مصادر جديدة، وتطبيق مبادئ صيانة الموارد لإطالة عمرها.

II-2) تقسيمات الموارد الطبيعية وأهمية إدارتها:

تقسم الموارد الطبيعية على أساس مدى البقاء أو الفناء، ويوجد العديد من التقسيمات للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تقسم إلى موارد طبيعية متجددة وموارد طبيعية غير متجددة

II-2-1) الموارد الطبيعية المتجددة:

هي الموارد القابلة للتجديد [1] بصورة طبيعية، مثل الأراضي الزراعية، الغابات والمراعي ، المياه، الهواء، الحيوانات الطيور والأسماك، ولكن تغيير الظروف الطبيعية المواتية باستمرار يؤثر على عملية تجدد هذه الموارد، عن طريق التلوث مثلا أو إساءة الاستغلال في الاستخدام ، من شأنه أن يؤثر على استمرار تجددها وبهذا الصدد فإنه يمكن التمييز بين نوعين من هذه الموارد

أ - **موارد لها منطقة حرجة:** هي الموارد التي تفنى وتندثر أو تنقرض إذا زاد معدل الاستغلال عن معدل تجددها مثل الأسماك والحيوانات، وكذلك التربة التي تتعرض للتصحر إذا تعذر تعويض ما يصيبها من تأكل وتعرية.

ب -**موارد ليس لها منطقة حرجة:** هي الموارد التي تبقى متجددة باستمرار بغض النظر عن النشاط الإنساني، إن كان بعضها يمكن أن يتعرض للنفاذ مؤقتا بسبب زيادة سوء الاستخدام، مثل مياه الأنهار التي يمكن أن تقل بسبب زيادة الضخ، والهواء في المنطقة معينة يمكن أن يتعرض للتلوث، ولكن يمكن أن يستعاد المستوى الطبيعي لحجم ونوعية هذا المورد بمجرد التحكم في معدل الاستخدام في حدود طاقتها على التجدد ، وينطبق ذلك أيضا على طبقة الأزون، إذ

---

[1] عطية ناصف إيمان ، اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية -مصر، 2008 ص ص 13-15.

يساهم التحكم في مستوى الملوثات المضرة بهذه الطبقة إلى تحددها وتراجع خطر زيادة حرارة الأرض.

وقد ساد اعتقاد خاطئ حتى وقت قريب، أن الموارد الطبيعية المتجددة، هي متجددة بصورة غير محدودة، رغم أن بعضها يقتصر على مواقع معينة أو على موارد محدودة كالأرض، حيث أن النظم الطبيعية مطالبة بتوفير المزيد من الإمدادات واستيعاب قدر متزايد من النفايات والملوثات، فإنه لا يمكن استبعاد إمكانية تدهور طاقتها الإنتاجية، وحتى إمكانية انهيار النظام الإيكولوجي بسبب النشاط الإنساني، ومن هنا فإن الأمر لا يقتصر على كون عدد من الموارد المتجددة يزداد ندرة فحسب، بل يمتد الضرر ليصيب النظم الأساسية المستديمة أو المتجددة، وهو ما يهدد التنمية الاقتصادية والبشرية لأمم كثيرة.

II-2-2) الموارد الطبيعية الغير المتجددة:

الموارد الطبيعية الغير متجددة [1] أو ما يطلق عليها أحيانا بالموارد الطبيعية المتناقصة مع الاستخدام، تكون موجودة في باطن الأرض وذلك في صورة رصيد أو مخزون ويمكن قياس الرصيد الموجود في تلك المواد عن طريق معرفة حجم الاحتياطي المؤكد منها. ومن أمثلة الموارد الغير المتجددة كالمعادن والغاز الطبيعي والبترول.

II-2-2-1) عرض الموارد الطبيعية غير المتجددة:

في البداية يجب أن نفرق بين كل من العرض المادي والعرض الاقتصادي للمورد الاقتصادي غير متجدد، فالعرض المادي يشير إلى حجم المخزون الموجود في باطن الأرض، أما العرض الاقتصادي فيتمثل في المستخرج فعلا من باطن الأرض، أي تحويل المورد الطبيعي من مورد موجود في باطن الأرض إلى عنصر

[1] جبلي محمد أمين ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد عالمي تحت عنوان البترول والتنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية (1990- 2008)، جامعة معسكر، 2010 ، ص 127.

إنتاجي يستخدم في العمليات الإنتاجية المختلفة، وعلى سبيل المثال البترول وهو موجود في باطن الأرض يعد مورد، ولكن بمجرد استخراجه كمادة خام يعتبر كعنصر إنتاجي يمكن استخدامه في العملية الإنتاجية، والعرض الاقتصادي للمورد الطبيعي الغير المتجدد له علاقة طرديه مع تكلفة استخراجه من باطن الأرض، حيث تكون مرونة العرض في الإنتاج كبيرة وتقل المرونة كلما زاد حجم الإنتاج نتيجة ارتفاع التكاليف، أما فيما يخص استغلال المنتج للموارد الطبيعية الغير المتجددة فإنه يبدأ في استغلال المورد الأكثر جودة وأقل تكلفة من المورد نفسه، ففي حالة البترول نجد مثلا أن بعض الآبار تتميز بالجودة وقريبة جدا من سطح الأرض ، مما يعنى خلوه من الشوائب. ولذا نجد أن منحنى العرض في الفترة القصيرة وهى فترة الإنتاج الأولى يكون لا نهائي المرونة حيث يمكن زيادة الإنتاج مع ثبات التكلفة، ومع استمرار زيادة الإنتاج فإن المنتج سيضطر إلى استغلال كميات البترول البعيدة عن سطح الأرض والأقل جودة مما يعنى ارتفاع التكاليف وبالتالي تقل مرونة العرض إلى أن يتوقف المنتج عن استغلال الموارد عندما تصل إلى الحد الذي يكون عنده تكلفة استخراج البترول من باطن الأرض أعلى من ثمن أي مورد بديل أخر، مما يعني استمرار وجود الموارد في باطن الأرض ولكن مع استحالة استخراجه واستغلاله اقتصاديا.

الشكل رقم(06): منحى عرض الموارد الطبيعية الغير متجددة

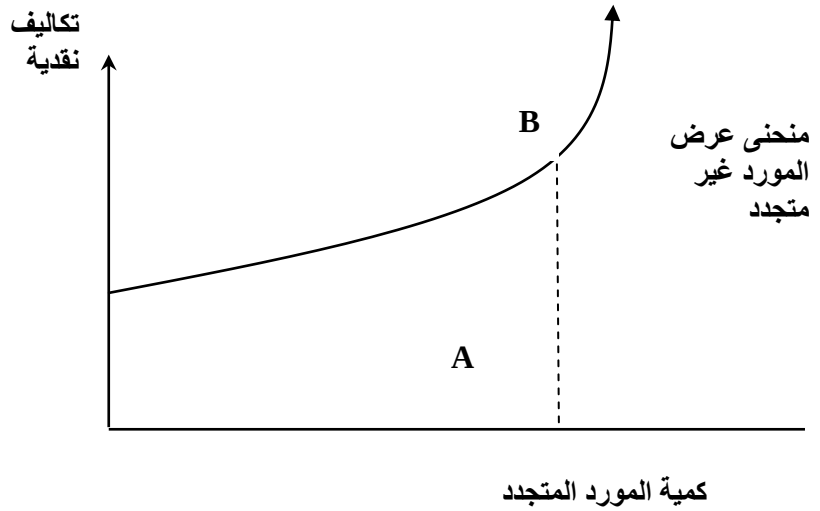

المصدر: أبو السعود محمد فوزي، مقدمة في الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية،2002 ، ص 60.

من خلال الشكل نجد أن منحى المورد الطبيعي غير المتجدد في البداية يكون لانهائي المرونة ، أي إمكانية زيادة الإنتاج عند نفس التكلفة حتى النقطة A، وفي الفترة القصيرة عندما يبدأ المنتج في استغلال الكميات الأقل جودة من المورد ترتفع التكلفة وتزداد الكمية المعروضة من المورد ولكن مع ملاحظة أن مرونة العرض تقل كلما زادت التكاليف إلى أن نصل إلى الحد الذي يكون فيه منحنى العرض عديم المرونة إبتدء من النقطة B.

ويختلف منحنى عرض المورد غير المتجدد من وجهة نظر المجتمع عن ذلك المنحى الذي يعبر عن وجهة نظر المنتج الخاص، فبالنسبة للمنتج الخاص نجد أن عرض المنحنى يعكس التكلفة الحدية الخاصة، أما بالنسبة للمجتمع فإن منحنى العرض يعكس بجانب التكلفة الحدية الخاصة ما يسمى بتكلفة الاستخدام، حيث مجموع كل منهما يمثل التكلفة الحدية الاجتماعية، وتكلفة الاستخدام تنشأ بسبب أن المورد الطبيعي غير المتجدد يتميز بأنه قابل للنفاذ وان الكميات المتاحة منه ثابتة ومحدودة، وأنه كلما زادت

الكميات المستعملة منه في الوقت الحالي انخفضت الكميات الممكن استغلالها منه في المستقبل، أي الكميات المتاحة من ذلك المورد في المستقبل ستكون قليلة كذلك في المستقبل. بالإضافة إلى أنها تكون قليلة الجودة مع ارتفاع تكاليف استخرجها واستغلالها في العملية الإنتاجية، هذا ما يدل على أن الأجيال القادمة ستتحمل عبئ نقص المورد في باطن الأرض إلى جانب ارتفاع أسعار المورد نتيجة لارتفاع تكاليف استخراجه وقد تكلم "**هوتلينغ** عن استخدام الموارد الطبيعية في مقاله الشهير عام 1931 والذي سوف نتناول جانبا منه في بحثنا هذا.

مما سبق نجد أن تكلفة المستخدم تعبر عن القيمة الحالية التي يتحملها المستهلك في المستقبل نتيجة لزيادة الاستهلاك من المورد في الوقت الحالي، أي كل زيادة في استهلاك المورد حاليا يصاحبها انخفاض في المنفعة الحدية الاجتماعية مستقبلا، وفى نفس الوقت ارتفاع التكلفة الحدية الاجتماعية مستقبلا.

الشكل رقم (07) : منحى التكلفة الحدية الخاصة مع منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية

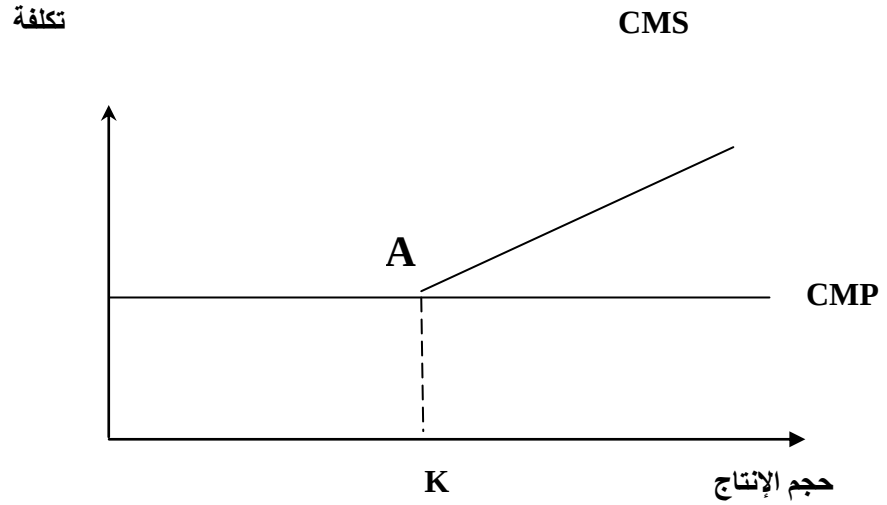

المصدر: أبو السعود محمد فوزي، نفس المرجع السابق، ص 62.

من خلال الشكل نجد أن منحى التكلفة الحدية للمنتج CMP موجب الميل دلالة على إرتقاع التكلفة مع زيادة حجم الإنتاج، أما منحنى CMS هو أيضا موجب الميل وينطبق على منحنى CMP حتى

النقطة A أي عند حجم الإنتاج K ومع استمرار زيادة الإنتاج تزداد تكلفة المستخدم ولهذا يرتفع منحى CMS عن منحنى CMP، كما أن تسعير الموارد الغير المتجددة كأي سلعة في السوق التنافسية يتحدد عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض من المورد.

II-2-2-2) طلب على الموارد الطبيعية غير المتجددة:

يتخذ منحى الطلب على المورد الإنتاجي غير المتجدد الشكل المعتاد لمنحى الطلب، فهو سالب الميل وينحدر من الأعلى إلى الأسفل ومن يسار إلى اليمين دلالة على وجود علاقة عكسية بين سعر المورد والكمية المطلوبة منه.

ويتأثر منحى الطلب بعدة عوامل أهمها:[1]

أ - **الأسعار النسبية المتوقعة للمورد في المستقبل**: أي أنه مع زيادة استخدام المورد حاليا فإنه يتناقص في المستقبل وهذا ما ينعكس على سعر هذا المورد نتيجة زيادة الطلب عليه وقلة الكمية المعروضة منه.

ب **ظهور بدائل جديدة للمورد** : من الملاحظ أن التطورات التكنولوجية الحديثة قد ساعدت على ظهور بدائل جديدة للموارد الطبيعية الغير المتجددة، على سبيل المثال نجد أن المطاط الصناعي أصبح يمثل بديلا جديد للمطاط الطبيعي، كما أن الطاقة الشمسية والطاقة النووية في توليد الطاقة الكهربائية أصبح بديلا للطاقة المستخرجة من البترول.

ت **زيادة معدلات النمو السكاني** : الزيادة المستمرة في معدلات النمو السكاني ستؤدي حتما إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات المختلفة، مما يعني زيادة الطلب على المورد الطبيعي

[1] جبلي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 132-133.

غير المتجدد الذي يساهم في إنتاج تلك السلع والخدمات، وذلك لأن الطلب على المورد مشتق من الطلب على السلع والخدمات.

ث **الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي:** إن الزيادة في النمو الاقتصادي تودي إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي والذي ينعكس بإيجاب على نصيب الفرد من ذلك الناتج. هذه الزيادة من نصيب الفرد تؤدي حتما إلى زيادة استهلاكه من السلع والخدمات المختلفة، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى زيادة الطلب على المورد الطبيعي من أجل تلبية الطلب على السلع والخدمات التي يطلبها المستهلك.

وأخيرا يلاحظ أن المرونة السعرية للطلب على المورد الطبيعي غير المتجدد تكون منخفضة في الفترة القصيرة، وتزداد درجة المرونة في الفترة الطويلة.

ويتم تصنف الموارد الطبيعية حسب الشكل البياني التالي:

الشكل (**08**): تصنيف الموارد الطبيعية

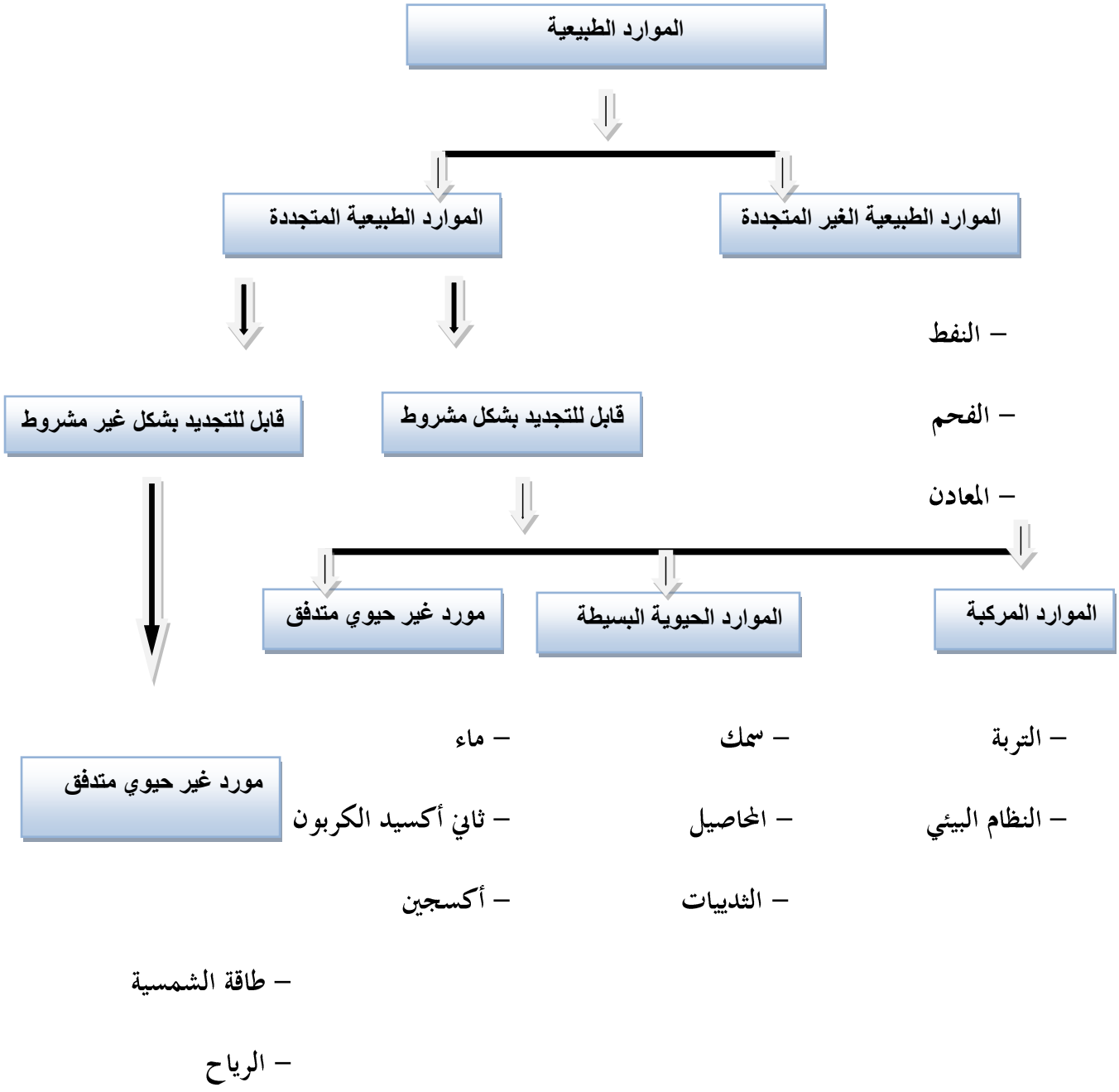

المصدر: دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، NAPC، كانون الأول 2003، دمشق، سوريا، ص 48.

إن عدد الموارد القابلة للتجدد دون شروط قليل جدًا مثل الإشعاع الشمسي، أما الموارد الأخرى فالقسم الأكبر منها قابل للتجدد بشروط مثل حالة الطبقات المائية والغابات أو التربة. وهذا يعني أنه يجب

الاهتمام الخاص بإدارة تلك الموارد ليس فقط من حيث معدلات الاستخدام و إنما من حيث النمط الزمني لاستخدامها والتأثير المتبادل بين الموارد وغيرها.

II-2-3) نموذج هوتلينغ:

يعد " **قراي 1914** " أول من قدم تحليلا اقتصاديا [1] مبسطا لمورد قابل للنضوب كان ممثلا في منجم النحاس، كما يعد نموذج " **هوتلينغ 1931**" أول تطبيق تحليلي رياضي متكامل في مجال الاستغلال الأمثل للموارد القابلة للنضوب، حيث أن أحد أهم افتراضات هذا النموذج هو أن المنتج لهذا المورد محتكر للسوق.

ومن الجدير بالذكر هنا أن كلا من التحليل الاقتصادي " **قراي** و **هوتلينغ**" كان على مستوى القطاع، وكيلاهما وصل إلى الشروط الضرورية نفسها والكافية للاستغلال الأمثل للمورد القابل للنضوب، ويمكن بطرق مختلفة.

يوضح نموذج "**هوتلينغ**" استنتاجا مهما يسمى قاعدة "**هوتلينغ**" هو أن سعر المورد القابل للنضوب يتزايد عبر الزمن بمعدل يساوي الفائدة أو معدل الخصم، هذا الاستنتاج هو ما يسمى بقاعدة **هوتلينغ** ، ويمكن التعبير عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$Pt = p_0(1+r)^r$$

وبيانيا بالشكل التالي:

[1] حمد بن محمد أل الشيخ، مرجع سبق ذكره ، ص 105

الشكل (09): قاعدة هوتلينغ

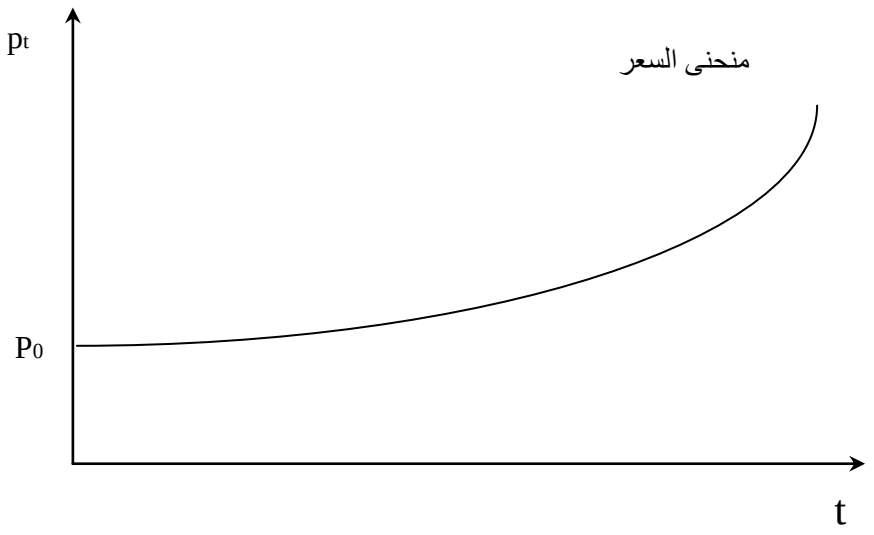

المصدر: حمد بن محمد أل الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 106 .

من خلال منحى السعر نستنتج أنه كلما تم استغلال المورد القابل للنضوب عبر الزمن كلما ارتفع سعره بمعدل الفائدة، وهذا ما تحمله الأجيال القادمة بسبب عدم تنظيم وتحسين كيفية الاستغلال من طرف الأجيال الحالية، لذا لابد من العمل بالشراكة بين الأجيال المتعاقبة في استغلال الثروات الطبيعية المحدودة بكل أشكالها بما في ذلك ما هو موجود على سطح الأرض من أنهار وبحار وبحيرات وتربة وغابات ومصادر طاقة وجبال وسهول ووديان وصحاري، وما يحيط بالأرض من هواء وغلاف جوي وفضاء، أو كنوز تحتويها بطن الأرض من معادن ومياه جوفية ونفط وفحم، فبينما يسعى الجيل الحاضر إلى الاستفادة القصوى من كل الثروات الطبيعية سواء في تلك المتاحة له أو التي هي بصدد الاكتشاف.

- إن معدل استخراج المورد ينخفض مع مرور الزمن إذا كانت التكاليف الحدية للاستخراج متزايدة وكان معدل الخصم موجبا.
- إن مخزون المورد ينخفض تدريجيا مع مرور الزمن، إلى أن يصبح المخزون الاقتصادي مساويا للصفر، المخزون الاقتصادي هنا هو ذلك الذي يمكن استخراجه بالأسعار

والتكاليف الحالية أو المستقبلية المعروفة، ولا يعنى هنا بالضرورة نضوب المورد جيولوجيا، لكنه يعنى نضوب المورد اقتصاديا حسب الأسعار والتكاليف الحاليتين، وهذا ما يعرف بالنضوب الاقتصادي للمورد.إن سعر التكاليف الحدية للاستخراج سيزيدان مع الزمن، وأن الفرق بينهما عند كل مدة زمنية يساوي تكلفة الفرصة البديلة للنضوب.

ومن بين أسباب استنزاف هذه الموارد ما يلي:[1]

- القيام الدول النامية الغنية بالموارد بتصديرها على شكل خام من أجل كسب عائدات و القيام باستغلالها في استيراد احتياجاتها من طرف الدول المتقدمة، ويترتب على هذه الآلية استمرار استنزاف الأصول الإنتاجية في الدول النامية.
- عندما تبدأ الدولة النامية بالاقتراض الخارجي لتنمية صناعاتها المحلية لتوفير المتطلبات الصناعية محليا، ويأتي هدف الصادرات في المقام الثاني، وهنا لا توجد ميزة نسبية للصادرات الصناعية المنتجة محليا، لذا يتم الاعتماد على صادرات المواد الأولية.

II-2-4) أهمية إدارة الموارد الطبيعية:

لم تكن عملية رسم السياسات الاقتصادية[2] تأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية إلى غاية ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي برز أول مرة في مؤتمر أستكهولم المنعقد عام 1972، والمتمحور حول البيئة الإنسانية، من خلال ما أشارت إليه وثائق المؤتمر فيما يتعلق بضرورة وضع الانشغالات الإيكولوجية ضمن سياسة التنمية واستخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة، ليتم التأكيد بعد ذلك في قمة بريو ديجانيرو Rio de janiero التي انعقدت سنة 1992 وفي القمة

[1] الكواز أحمد، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 44، 2011، ص 10.

[2] نجوى عبد الصمد ، طلال محمد مفضي بطاينة، دور نظم المعلومات الجغرافية في إدارة الموارد الوطنية، جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن، 2010 ، ص ص 04- 06.

الدولية حول التنمية المستدامة التي انعقدت بـــ Johanesburg سنة 2002 على أن التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي مع الإقرار بأن التنمية إن لم تكن متواصلة تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها للحاجة الإنسانية فإنها تكون تنمية ضارة.

وقد انبثقت عن مفهوم التنمية المستدامة الذي عرف في قمة ريو على أنها " تلبية الاحتياجات الآنية دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته "

ومن أجل العمل على تحقيق هذه التنمية يجب القيام بما يلي:

- المحافظة على مستوى البيئة وحمايتها من أضرار التلوث المختلفة
- ضرورة دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن سياسات التنمية الاقتصادية المختلفة.
- الإدارة العقلانية والبيئية للموارد الطبيعية، البشرية، الاقتصادية لضمان محافظة واستخدام لهذه الموارد مع العمل على تطويرها وتنميتها دون التأثير السلبي على البيئة، وهذا ينبغي أن يكون الاهتمام بالمحافظة على الموارد والبيئة ضمن أولويات التنمية التي يجب أن تجمع سياساتها بين معالجة ندرة ومحدودية الموارد والمحافظة المستمرة على هذه الموارد أثناء تطويرها من جهة، و من أجل معالجة الآثار البيئية المترتبة على التنمية يجب القيام بترشيد استخدام هذه الموارد بما يحافظ على البيئة وبما يؤدي إلى زيادة الأرصدة المتاحة من الموارد ومن ثم التعجيل بعملية التنمية من جهة أخرى.

وتتحقق المحافظة المستمرة على الموارد بإدارتها، عن طريق القيام بكافة إجراءات تشخيص الموارد المتاحة، تخطيط وتنظيم كيفية استعمالها والرقابة عليها.

ويعد توافر مختلف البيانات والمعلومات (الكمية أم النوعية) عن خصائص الموارد والمشاكل التي تعاني منها أمرا ضروريا ومن أهم متطلبات إنجاز إجراءات الخاصة بإدارة الموارد والتي نعرضها بإيجاز فيما يلي:

- حصر الموارد المتاحة وتحديد خصائصها الكمية والنوعية، وتصنيفها ودراسة دورة حياتها.
- وضع خطط إستراتجية فما يخص عملية استخدام الموارد المتاحة على المدى البعيد.
- القيام بدراسات وبحوث حول تنمية الموارد والتي من أهدافها الكشف عن أية منافع جديدة للموارد والتي تؤدي إلى التوسع في استخدامها أو أية استخدامات جديدة وبديلة وممكنة.
- مراقبة وتنظيم أساليب استغلال الموارد الطبيعية وتحديد مظاهر الإسراف في استهلاكها مع دراسة المخاطر التي تؤدي إلى تدهورها ونفاذها وتحديد التدابير والإجراءات الوقائية والتصحيحية اللازمة للمحافظة على هذه الموارد.
- تقييم البيئي، ويتم بدراسة أثار أنشطة كل من إنشاءات إدارة الموارد والمشاريع الاقتصادية المستعملة للموارد على النظم الإيكولوجية أي الأضرار التي تلحقها هذه الأنشطة على عناصر البيئة وتؤدي إلى تدهورها واستنزفها، وتساعد هذه الدراسة في الرقابة على العوامل التي أدت إلى التلوث والعمل على التخفيف من معدلاته، كما يجب أن تأخذ نتائجها بعين الاعتبار عند تخصيص الموارد على استخداماتها المختلفة بعد هذا الإجراء من أهم متطلبات التنمية المستدامة.
- تقييم ومراقبة هياكل إدارة الموارد والتي تتم عن طريق تقييم وضعية هياكل ومنشآت إدارية واستغلال الموارد وتحديد أثارها الإيجابية والسلبية مع تحديد الإجراءات اللازمة لإعادة تأهيل هذه الهياكل وتقييم الحاجة إلى إنشاء هياكل جديدة.
- التقييم الاقتصادي للمورد بتحليل العائد والتكلفة الناتجان من استخدام الموارد وذلك بمقارنة العائد الاقتصادي للمورد مع تكلفة استخدامه التي تتكون من عبئ نفاذ المورد

المستعمل مضاف إليه مصاريف برامج حماية البيئة من أضرار التلوث الناتجة عن استخدام هذه الموارد ، ويستند إلى هذا التحليل عند تحديد الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج حماية البيئة المستهدفة بتحقيق أكبر منافع من استخدام هذه الموارد من ناحية أخرى.

II-3) الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية:

كانت نتائج التنمية [1] القائمة على تصدير الموارد الطبيعية سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية ومن نتائجها:

- بطء النمو الإقتصادي.
- ضعف التنوع الإقتصادي وبؤس مؤشرات الرفاه الاجتماعي.
- ارتفاع مستويات الفقر و اللامساواة.
- الآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي.
- الفساد المستشري والحكم الفاسد، إضافة إلى الصراعات والحروب.

إذ يبدو عموما أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان أداؤها أسوأ من البلدان الأقل غنى على النقيض تماما مما يتوقعه المرء، ولكن هذا لا ينطبق على كل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فمنذ 30 عاما كان معدل دخل الفرد في اندونيسيا ونيجيريا متشابها، مع العلم أنهما يعتمدان على الإيرادات النفطية، لكن اليوم معدل دخل الفرد في اندونيسيا 4 أضعاف نظيره في نيجيريا، حيث هبط دخل الفرد النيجيري من 302.75 دولار عام 1973 إلى 254.28 دولار عام 2001. بوتسوانا وسيراليون كلتاهما غنيتان بالماس، فقد كان متوسط معدل النمو في بوتسوانا بين عامي 1974 و 2002 يبلغ 5.2%، في حين عرفت سيراليون صراع أهلي للسيطرة على ثروات الماس.

[1] ريفينيو ووتش، التخلص من لعنة الموارد، مطبوعات الجامعة الأوربية المركزية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص 16-17.

ومن خلال هذه العلاقة الموجودة بين الموارد الطبيعية والنمو فلبد للبلدان الغنية بهذه الموارد أن تقوم بما من شأنه التخلص من لعنة الموارد هذه.

لقد قام الاقتصاديون وعلماء السياسة في العقد المنصرم ببحوث ساعدتنا على فهم أفضل لهذه القضايا، ونحن ندرك أن المعضلة في معظمها من طبيعة سياسية، وبتالي فإن فهم القوى الأساسية بشكل أفضل يمكن أن يساعد على صياغة العمليات السياسية بطريقة ترجح الحصول على نتائج أفضل، وأن مثل هذا الفهم سيساعد على إحداث الإصلاحات المؤسساتية التي تضمن استخدام الموارد لمصلحة الشعب، كما أنه لابد من وجود سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي لضمان استفادة البلد من موارده إلى الحد الأقصى، وأن تقود الموارد إلى المزيد من النمو، وأن يتم اقتسام المنافع على نحو واسع.

II-3-1) العلة الهولندية:

عندما يشهد بلد ما تدفقاً كبيراً من الأموال الأجنبية، كما هو حال البلد الذي يبيع موارد ثمينة إلى الأسواق الأجنبية، فقد تكون إحدى النتائج الاقتصادية هي الظاهرة التي تعرف باسم" الداء الهولندي "، حيث تحول الأموال الأجنبية الناجمة عن بيع الموارد الطبيعية إلى العملة المحلية، الأمر الذي يرفع من سعرها قياساً بالعملات الأجنبية، وهذا بدوره يرفع سعر السلع المحلية قياساً بالسلع الأجنبية، مما يجعل صادرات البلد أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمية .فتعاني المنتجات الزراعية والصناعية وغيرها من كساد يقود إلى ضياع فرص العمل ومن ثم المزيد من الاعتماد على قطاع النفط والغاز والمناجم من أجل إيرادات الحكومة.

حيث شهدت هولندا في الستينات[1] من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير ما كان متوقعا كان لهذا التطور الإيجابي الجلي

[1] كرستين إبراهيم زادة، ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 50-51.

انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من اقتصاد البلد، حيث أصبح الجيلدر (العملة الهولندية) أكثر قوة، وجعل الصادرات الهولندية غير نفطية أقل قدرة على المنافسة وقد أصبحت هذه الظاهرة تعرف باسم " المرض الهولندي" ورغم أن المرض ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي، فإنه يمكن أن يحدث أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل، ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية، والمساعدة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أستخدم الاقتصاديون نموذج المرض الهولندي لدراسة مثل هذه الوقائع بما في ذلك أثر تدفق الثروة الأمريكية إلى إسبانيا في القرن السادس عشر واكتشافات الذهب في أستراليا في الخمسينات من القرن التاسع عشر.

لنأخذ على سبيل المثال بلد يكتشف فيه النفط، إن حدوث قفزة في صادرات نفط البلد يرفع المداخيل في البداية، مع تدفق الصرف الأجنبي فإذا تم إنفاق هذه الصرف الأجنبي كله على الواردات فإن ذلك لن يكون له تأثير مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها في البلد وذلك بالنسبة إلى السلع المنتجة محليا، ولكن لنفرض أن النقد الأجنبي يتم تحويله إلى عملة محلية وينفق على سلع محلية غير متداولة، إن ما يحدث بعد ذلك يتوقف على ما إذا كان سعر الصرف (الاسمي) للبلد، أي سعر صرف العملة المحلية بالنسبة لعملة أجنبية رئيسية ثابتا عن طريق البنك المركزي أم أنه مرن، فإذا كان سعر الصرف ثابتا فإن تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية يمكن أن يزيد عرض النقود في البلد، ويؤدي الضغط على الطلب المحلي إلى رفع الأسعار المحلية، وذلك يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي، أي أن وحدة من العملة الأجنبية الآن تشتري سلعا وخدمات " حقيقية" في الاقتصاد المحلي أقل مما كانت تفعله من قبل.

إذا كان سعر الصرف مرنا، فإن عرض المتزايد من العملة الأجنبية يرفع قيمة العملة المحلية، وهو ما يعني ضمنيا أيضا زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي، وفى هذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف

الاسمي وليس في أسعار المحلية، وفى كلتا الحالتين تصبح صادرات القطاعات الأخرى للبلد غير قادرة على المنافسة، وهذه العملية كلها تسمى " أثر الإنفاق".

وفى الوقت نفسه تتحول الموارد (رأس المال والعمل)، إلى إنتاج سلع محلية غير متداولة خارجيا لتلبية الزيادة في الطلب المحلي وقطاع النفط المزدهر، ويؤدي هذا التحولان إلى انكماش الإنتاج في قطاع الصادرات المتعثر حينذاك، وهذا ما يعرف باسم "أثر حركة الموارد".

وقد تضاعفت هذه الآثار في بلدان النفطية الغنية في السبعينات من القرن العشرين، حين تصاعدت أسعار النفط وارتفعت صادرات النفط على حساب القطاعات الزراعية والصناعية التحويلية، وبمثل فإن ارتفاع أسعار البن في أواخر السبعينات من القرن العشرين (بعد أن اتلف الصقيع محصول البن في البرازيل)، فجر رواجا في قطاعات البن في بلدان منتجة مثل كولومبيا على حساب الصادرات القطاعات الأخرى.

II-3-1-1) آلية العلة الهولندية وأثرها على الدول المنتجة:

من الضروري أن نتعرف على آلية عمل ظاهرة العلة الهولندية [1] والتي نوجزها في النقاط التالية:

- نمو الصادرات في قطاع الموارد الغير المتجددة كالبترول، وهذا بطبيعة الحال يؤدى إلى زيادة مدا خيل الدولة من العملة الصعبة.
- سعر الصرف الحقيقي للبلد يرتفع، والذي يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية لصادرات البلاد.
- انخفاض الواردات بقوة، وذلك نتيجة لانخفاض عائدات الدولة والتي سببها قلة الصادرات الراجع إلى ارتفاع أسعار الصرف وعدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى ضعف القطاعات الصناعية الأخرى في البلاد.

وفقا لـــ "**إرلينغ لارسن**" هناك ثلاثة عوامل رئيسية تفسر لنا وفرة الموارد الطبيعية وما مدى تأثيرها على القطاعات الاقتصادية الأخرى:

- أثر" إعادة توزيع عوامل الإنتاج" ، عندما نكتشف وجود موارد طبيعية كالنفط على سبيل المثال فإن مسألة استخراج الموارد تتطلب استثمارات كبيرة، إذ أن هناك قدرات محدودة من رأس المال واليد العاملة، فهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى تحويل كل عوامل الإنتاج نحو هذا القطاع المزدهر وهذا ما يؤثر على القطاعات الأخرى.
- أثر "النفقات" ، اكتشاف الموارد الطبيعية غير متجددة الوفيرة كثيرا ما يرتبط باستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في اقتصاد صغير والتي ينتج عنها وفرة المداخيل من العملة الصعبة، وهذا التدفق المالي من العملة الصعبة يصاحبه ارتفاع قيمة العملة المحلية، الأمر الذي يضعف

[1] جبلي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 165- 167.

القدرة التنافسية للمصدرين عن طريق رفع أسعار منتجاتها وخدماتها في الأسواق الخارجية، علاوة على ذلك فإن تدفق الأموال من الخارج والموارد ذات الصلة يمكن أن تخلق أيضا فائض الطلب في الاقتصاد المحلي، كذلك ارتفاع أسعار المنتجات يؤدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج وهذا ما ينعكس سلبا على القطاعات الأخرى الغير قادرة على تحمل عبئ التكاليف.

- الاستعانة بمصادر الخارجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد أو ما يسمى بالاستثمار الأجنبي يجلب تقنيات وتكنولوجيا متطورة في العمليات الإنتاجية، وهذا ما يفتح المجال أمام الصناعات التحويلية من أجل الاستفادة من هذه التكنولوجيا وتحسين قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية .
- ومن الخصائص المرافقة لهذا المرض هو استيراد اليد العاملة الأجنبية وارتفاع أسعار السلع الغذائية والمصنعة وضعف القدرة التنافسية للسلع الوطنية. كما تصبح أسعار السلع من الخارج أقل منها في الداخل وتنشأ (السوق السوداء، المضاربات، التهريب، تعطيل قوى الإنتاج، ضعف استغلال الموارد المتاحة بشكل مناسب، ارتفاع معدل التضخم، ضعف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية).

II-3-1-2) النظريات النيوكلاسيكية وعلاقتها بالعلة الهولندية:

أ -نظرية ريبزنسكي :

جاء بها الاقتصادي **ريبزنسكي** سنة 1955، والتي يدرس فيها أثر زيادة عامل من عوامل الإنتاج على التبادل الدولي، بمعنى أوسع فهي تدرس التأثير في التغير الهيكلي للاقتصاد نتيجة زيادة عامل إنتاجي محدد (يد عاملة أو رأس المال)، أي استعمال مكثف لعامل إنتاجي في قطاع معين يؤدي إلى توسع هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى. ويمكن تطبيق هذا التحليل على ظاهرة العلة الهولندية، حيث أن كل اكتشاف لمورد طبيعي جديد يؤدي إلى استغلال كمية معتبرة من رؤوس الأموال وكذا اليد العاملة مما يؤدي إلى انتقالهما من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى هذا الأخير وهذا ما يعرف بأثر انتقال عوامل الإنتاج ونتيجة لذلك تتأخر القطاعات الإنتاجية الأخرى ويعرف هذا بظاهرة باللاتصنيع .

الشكل رقم(10): المنحنى البياني لـــــ ريبزنسكي

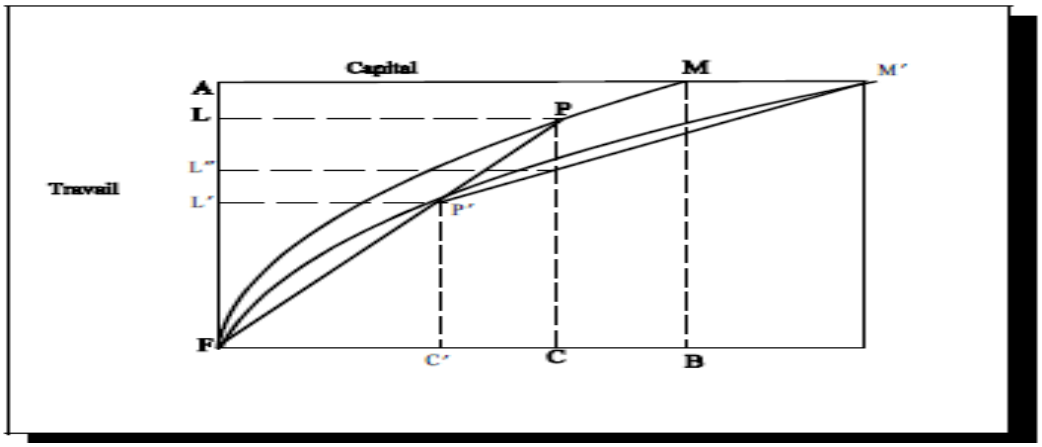

Source : KOUTASSILA Jean Philippe, Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun, Centre d'économie du développement Université Montesquieu-Bordeaux IV – France, 1998, *P 03.*

تحليل المنحنى:

لنفترض دولة ما تنتج نوعين من سلع الأولى غذائية والثانية صناعية بحيث تستغل اليد العاملة بشكل مكثف من السلع الأولى ورؤوس الأموال في السلعة الثانية.

- يمثل المحور (FA): تغير كميات العمل المطلوبة.
- المحور (AM) :تغير كميات رؤوس الأموال المطلوبة.
- (P): نقطة التوازن الابتدائية.
- (FPM): دالة الإنتاج المشتركة للسلعتين الغذائية والصناعية قبل التوسع بحيث:
- (FM): دالة إنتاج السلع الغذائية، إذ تستعمل (LA) من اليد العاملة و(CB) من رؤوس الأموال.
- (FM') دالة الإنتاج المشتركة بعد التوسع.

لنفترض الآن حدوث زيادة في استعمال رؤوس الأموال في القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (AM) من النقطة الابتدائية (M) إلى نقطة أخرى جديدة (M') وهذا يدل على تخلي الصناعات الغذائية على كمية من اليد العاملة فتصبح (FL') بعد أن كانت (FL) وكذا رؤو س الأموال إذ يتقلص استعمالها ويصبح (FC')، بعد أن كان (FC)، وانتقالها إلى إنتاج السلع الصناعية فينتقل المنحنى (FPM) من نقطة التوازنية (P) إلى نقطة توازنية جديدة (P').

ويمكن أن نستنتج بأنه من أجل استغلال (CC') من رؤوس الأموال في القطاع الصناعي لا نحتاج إلا لـــــــ(LL'') من اليد العاملة في نفس القطاع، وبهذا سيؤدي تراكم رأس المال في القطاع الصناعي على ازدهار هذا الأخير على حساب القطاع الغذائي.

وعلى ضوء هذه النظرية يتم تحليل ظاهرة العلة الهولندية على أن اكتشاف مورد طبيعي جديد يؤدي إلى استغلال كمية معتبرة من رؤوس الأموال وكذا اليد العاملة مما يؤدي إلى انتقالها من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى هذا الأخير وهذا ما يعرف (بأثر انتقال عوامل الإنتاج) وكذا إمكانية تغطية التكاليف هذا القطاع التوسعي على عكس القطاعات الأخرى أو كما يعرف (بأثر التكاليف)، وينتج عن ذلك تأخر القطاعات الإنتاجية والأخرى واضمحلالها.

ب- نظرية النمو المفقر لباغواتي :

يفهم من نظرية النمو المفقر [1] أن التوسع الاقتصادي والتجاري في ظل بعض الأحوال قد يلحقان الضرر بالدول النامية، أي أن المشكلة تكمن في حجب النمو من خلال التجارة الدولية، وقد جاء بها الاقتصادي "**باغواتي**" وهي ترتكز على مفهوم عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، وتنص على أنه كل تحسن في صادرات بلد ما لسلعة ما قد يؤدى إلى خفض أسعارها في السوق الدولية إلى نقطة تؤدي إلى تراجع نمو هذا البلد. ذلك لأن التوسع الحاصل في أحد القطاعات يؤدي إلى زيادة صادرات هذا القطاع من منتوج معين يقوم بإنتاجه، وهذا في البداية ينعكس بإيجاب على اقتصاد هذه الدولة بحيث يرتفع الدخل القومي وكذا فردي ويرتفع سعر صرف هذا البلد ، ولكن سرعان ما تصبح هذه السلعة غير منافسة محليا مما يجبر المستهلكين على تفضيل السلع المستوردة هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى يؤدى هذا التوسع إلى استقطاب عوامل إنتاج إضافية من القطاعات الأخرى نحو القطاع التوسعي، وأكثر من ذلك تعتبر سياسة إغراق السوق الدولية بالمنتجات التوسعية إلى خفض الطلب عليها بسبب زيادة العرض، وينتج عن هذا التناقص إلى ظهور نوع من التناقض فمن جهة زيادة موارد الدولة ومن جهة أخرى تناقص النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى وهذا ما يعرف بفخ النمو المفقر.

---

[1] KOUTASSILA Jean Philippe، نفس المرجع السابق، ص 04-05

وفى الأخير يخلص " **باغواتي**" أن البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية تقع في فخ النمو المفقر، أي أن التركيز على تصدير مادة معينة يؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق العالمية، وبتالي تراجع معدل النمو في هذه البلدان، بالإضافة إلى ضعف القطاعات الأخرى وتوجه كل عوامل إنتاج نحو هذا القطاع نظرا لارتفاع مستوى الدخل وهذا ما يعرف بالعلة الهولندية.

وقد دعى "**باغواتي**" إلى إتباع إستراتجية الحد من صادرات المواد الخام، وإعطاء الأولوية لعملية التصنيع، أي إتباع سياسة إحلال الواردات باعتبارها الوسيلة الوحيدة للهروب من ظاهرة النمو المفقر.

II-3-1-3) نماذج العلة الهولندية:

أ - نموذج غريغوري:

جاء هذا النموذج على إثر اكتشاف المعادن في أستراليا في أوائل السبعينات، ومن أجل توضيح مدى تأثير التوسع في هذا القطاع على القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي.

يدرس هذا النموذج مدى تأثر سعر الصرف الحقيقي وتأثيره على الميزان التجاري للبلد، ويتم دراسة ذلك على أساس وجود اقتصاد صغير مفتوح على العالم ينتج سلع تبادلية بأسعار دولية، وسلع غير تبادلية بأسعار محلية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): منحنى غريغوري

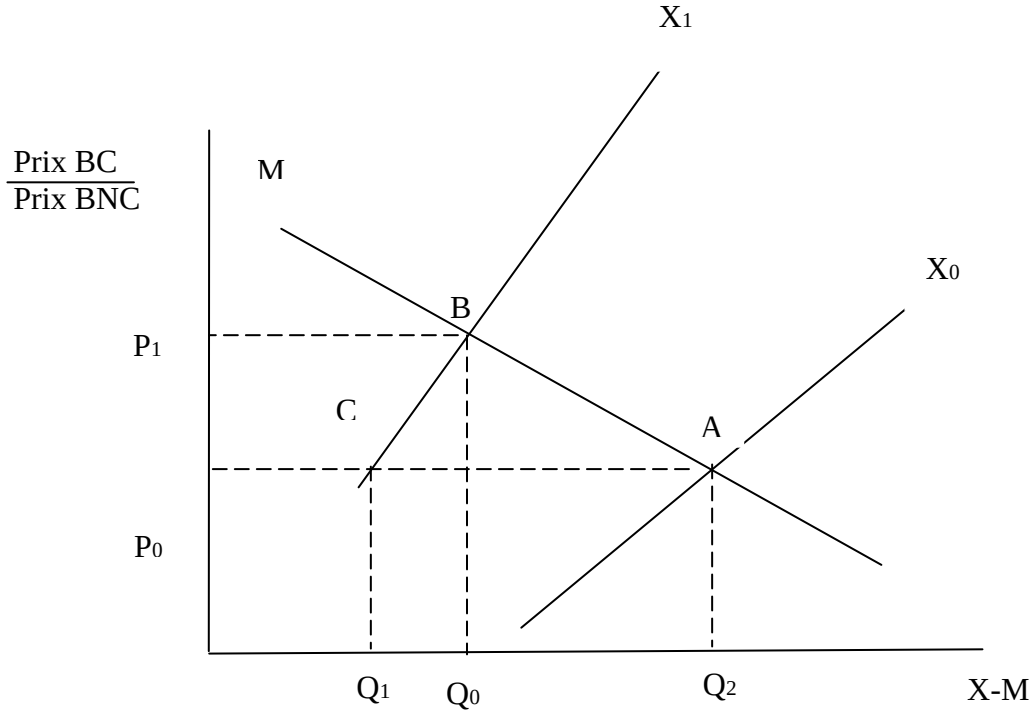

المصدر: KOUTASSILA Jean Philippe ، نفس المرجع السابق، ص 06

تحليل المنحنى:

يمثل المحور العمودي سعر الصرف (TCR)، أما المحور الأفقي فيمثل الفرق بين الصادرات والواردات أي الميزان التجاري، اكتشاف مورد طبيعي جديد كمعادن يؤدى إلى توسع هذا القطاع وبتالي الزيادة في عرض هذه السلع (زيادة صادرات البلد)، والذي يظهر من خلال

انتقال منحى العرض X0 إلى X1، وبهذا يرتفع معه سعر الصرف الحقيقي إلى نقطة جديدة P1، ونظرا لزيادة عائدات الدولة التي بدورها تشجع على زيادة الطلب المحلي على السلع المحلية مما يزيد من أسعارها في السوق المحلية هذا من جهة أما من الجهة الأخرى يؤدى ارتفاع أسعار سعر الصرف إلى عرقلة صادرات البلد بسبب ارتفاع أسعارها دوليا وعدم القدرة على المنافسة، كل هذه العوامل تشجع المستهلك على زيادة الطلب على السلع المستوردة وبتالي تؤدي إلى تراجع النشاط الإنتاجي للبلد خارج

القطاع التوسعي، مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري للبلد والذي سببه هو هبوط أسعار سعر الصرف (تراجع عملة البلد)، وهذا هو لب العلة حسب غريغوري.

ب –نموذج "سالتر سوان":

تم تطوير هذا النموذج [1] من طرف كل من **سالتر سوان في سنة 1950، حيث أن أساسيات هذا النموذج يرتكز على الفرق بين السلع والخدمات القابلة للتداول والغير قابلة للتداول، أما فيما يخص السلع التبادلية تشمل جميع ما تم إنتاجه د اخل دولة ما وهي قابلة للاستيراد والتصدير، أما السلع الغير تبادلية فهي التي لا تتعدى حدود الدولة مثل الأراضي، عقارات، سكنات...الخ.**

كما أن هذا النموذج يرتكز على عدة فرضيات هي كتالي:

دولة تنتج ثلاثة أنواع من السلع:

–سلع قابلة للتصدير x.

–سلع قابلة للاستيراد m .

–سلع غير قابلة للتداول n.

– يتم تحديد سعر السلع القابلة للتداول x ، m على التوالي (Pm،Px) عن طريق السوق الدولية بناءا على سعر الصرف الاسمي، أما سعر السلع الغير قابلة للتداول (Pn) يتم تحديدها عن طريق السوق المحلية بناءا على الطلب والعرض.

–توجه السلع المستورد والسلع الغير تبادلية نحو الاستهلاك النهائي ولا تستخدم في العملية الإنتاجية أما السلع المعدة للتصدير تصدر كاملا ولا تستعمل داخليا.

---

[1] NDOUMTARA Nakoumdé, Boom Pétrolier Et Risques D'un Syndrome Hollandaise Au Tchad : Une Approach Par La Modélisation En Equilibre General Calculable, Thèse De Doctorat Nouveau Régime En Sciences Economiques, Université D'auvergne Clermont – Ferrand , P 67

-سوق السلع والخدمات وكذا عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) يسوده المنافسة التامة.

-حركة عوامل الإنتاج تكون على المدى القصير بالنسبة لليد العاملة، وعلى المدى الطويل بالنسبة لرؤوس الأموال.

الشكل رقم (12): نموذج سالتر سوان.

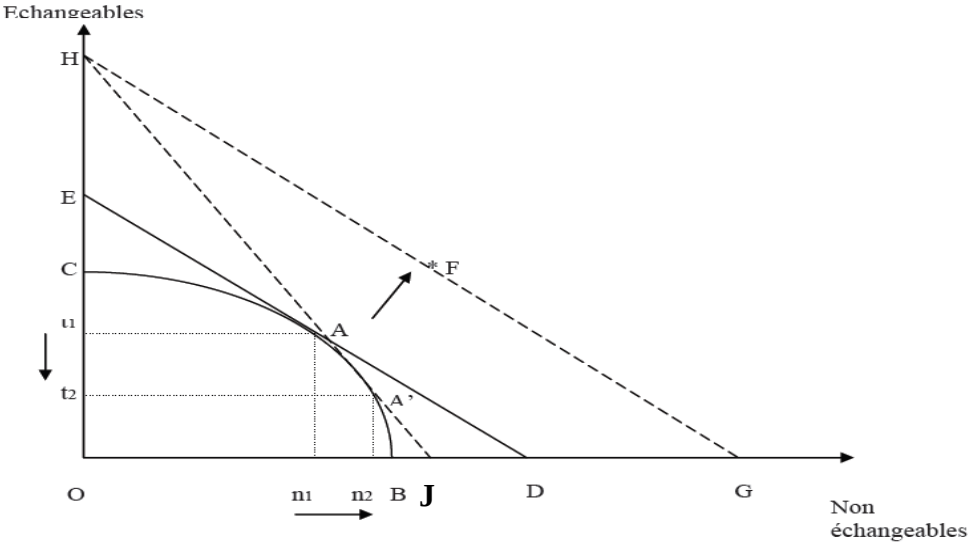

المصدر: Nakoumdé NDOUMTARA، نفس المرجع السابق، ص 68.

تحليل المنحنى:

من خلال هذا المنحى يتم توضيح مدى تأثير ارتفاع أسعار السلع التبادلية والتي تؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة على السلع الغير تبادلية إذ يمثل:

-BC منحى إمكانية الإنتاج.

-A نقطة التوازن الابتدائية.

-(محور العينات) يمثل أسعار السلع التبادلية.

- (محور السينات) يمثل أسعار السلع الغير تبادلية.

- DE تمثل قيد ميزانية البلد: أي مجموعة الثنائيات السلعية من السلع التجارية وغير تجارية التي يمكننا شرائها من خلال دخل محدد ووفق أسعار معطاة، ويحدد ميل خيط الميزانية معدل التبادل التجاري (Pt/Pn).

انتقال خط الميزانية من (ED) إلى (HG) سببه هو ازدهار قطاع السلع التبادلية الذي بدوره يؤدي إلى زيادة النفقات والمتمثلة في ارتفاع مداخيل الأفراد وبتالي ارتفاع أسعار السلع الغير تبادلية وتحقيق نقطة توازن جديدة (F) بين كل من أسعار السلع الغير التبادلية

و تبادلية، ولكن إنتاج السلع التبادلية يعرف ارتفاعا نتيجة زيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية، وبعد فترة من الزمن تعرف الأسواق الدولية تغطية كبيرة من هذه السلع مما يؤدى إلى ثبات أسعارها وتراجع إنتاج هذه السلع الذي يعود بالسلب على ميزانية الدولة مما يؤدى إلى انخفاض النفقات التي تؤثر على الطلب الخاص بالسلع الغير تبادلية ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل بانتقال خط الميزانية من (HG) إلى (HJ)، وهذا التراجع في أسعار يبن مدى تأثير ازدهار قطاع على القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

ت –نموذج كوردن - نيري :

يعتبر هذا النموذج [1] من أبر النماذج المفسرة لظاهرة العلة الهولندية، وهو للعالمين كوردن ونيري والذي تم نشره في مجلة الإكونوميست البريطانية في عددها 92 الصادر في سنة 1992، وتم وضع هذا النموذج من أجل فهم تأثير ازدهار قطاع معين على القطاعات الأخرى وعلى الاقتصاد الخاص بتلك الدولة، حيث افترض العالمين اكتشاف مورد طبيعي متمثل في المعادن، ونتيجة هذا الاكتشاف عرف هذا القطاع ازدهار ملحوظ مما أثر على تنقل اليد العاملة من القطاعات الأخرى نحو هذا القطاع، والسبب يكمن في ارتفاع الأجر الحقيقي، كما حققت هذه الدولة فائض في ميزانها التجاري بسبب ارتفاع أسعار هذا الموارد في السوق نتيجة زيادة الطلب عليها، مما أدى إلى زيادة نفقات الدولة الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغير تبادلية.

ولقد عالج العالمين الأثر السلبي للتوزيع الحاصل في قطاع المناجم على القطاعات الأخرى، وقد اعتمد في دراستهما على تقسيم النموذج إلى قطاعين لهما ثلاث مجمعات كبرى وهي:

– القطاع المزدهر:

ويمثل جميع السلع التجارية القابلة للتبادل من البترول والغاز والمناجم، وكذا بعض المنتجات الفلاحية التي تتميز بارتفاع أسعارها الفجائية في الأسواق الدولية.

[1] CORDEN W. Max , NEARY J. Peter « Booming Sector And De- Industrialisation In Small Open Economy » The Economic Journal, Vol.92.No.386, Decembre 1982. P 825

- القطاع المتأخر:

ويشمل جميع السلع التبادلية الخاصة بقطاع الصناعة والفلاحة، ويتم تحديد أسعار هذه السلع عن طريق السوق الدولية.

- قطاع السلع الغير قابلة للتداول:

ويحوى هذا القطاع جميع السلع الغير قابلة للتبادل كقطاع الخدمات والتأمينات... الخ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسعار هذه السلع يتم تحديدها عن طريق السوق المحلية.

فرضيات هذا النموذج:[1]

- اقتصاد صغير مفتوح به قطاعين الأول تجاري (سلع متداولة) والأخر عير تجاري (سلع غير متداولة).
- قطاع الخاص بالسلع التبادلية والمتمثل في: سلع قطاع المناجم وسلع القطاع الصناعي، أما القطاع السلع الغير تبادلية يتمثل في الخدمات والتأمينات.... الخ.
- تحدد أسعار القطاع الأول وفق المنافسة الدولية أي على أساس السوق الدولية.
- تحدد أسعار القطاع الثاني في السوق المحلية.
- الدراسة تكون على المدى المتوسط.
- مرونة الأسعار.
- جميع السلع موجهة نحو الاستهلاك النهائي.
- رأس المال ثابت غير متنقل بين القطاعات، أما العمل فهو متنقل داخليا.

[1] W. Max CORDEN، نفس المرجع السابق، ص 826

الشكل رقم (13): نموذج كوردن

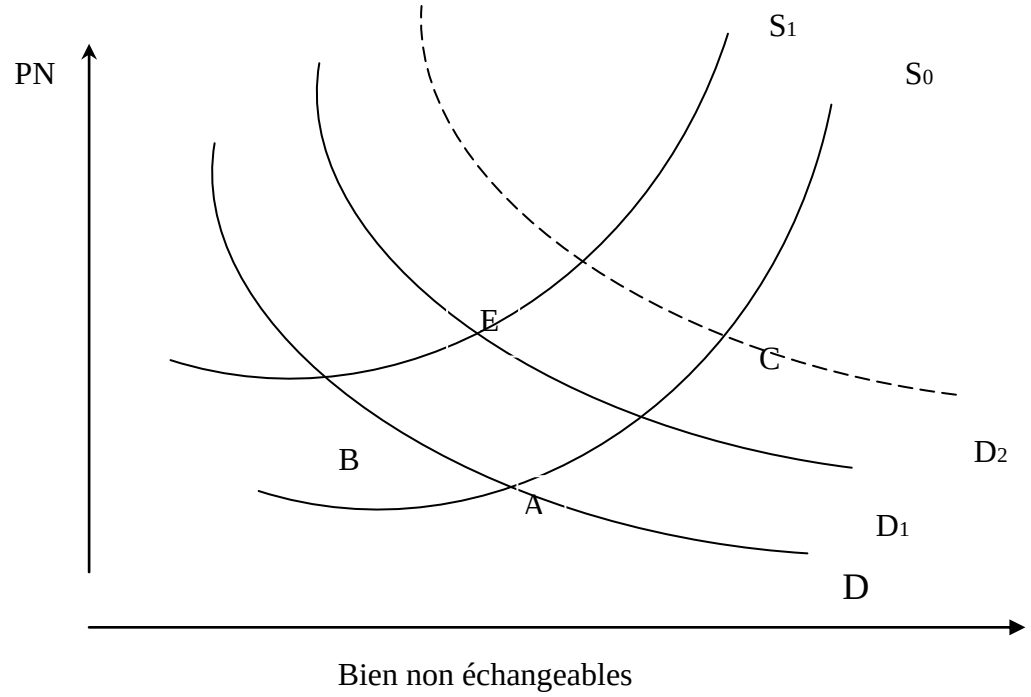

Source : ANTOINE Adam marc « La Maladie Hollandaise : Une Etude Empirique Applique A Des Pays En Développement Exportateurs De Pétrole », Université Montréal, Automme 2003, P 10.

يمثل الشكل التالي منحى الطلب والعرض على السلع الغير قابلة للتبادل وإذ يظهر على محور السينات كمية السلع وعلى محور العينات نجد أسعار هذه السلع، المنحنين (D)،(S) يمثلان دالة الطلب والعرض على التوالي، أما النقاط التالية (A,B,C,E) تمثل نقاط التوازن .

انتقال منحى الطلب على السلع الغير التبادلية من (D) إلى (D1) دلالة على أثر زيادة النفقات التي بدورها تؤدي إلى زيادة الأجر الحقيقي للأفراد، الناتج عن زيادة إيرادات الدولة نتيجة ازدهار قطاع التعدين.

أما التأثير الثاني فيتمثل في انتقال اليد العاملة من القطاعين الثاني والثالث نحو القطاع المزدهر، والسبب في ذلك هو ارتفاع الأجر الحقيقي في هذا القطاع، ومنه فإن ازدهار قطاع التعدين يؤثر على القطاعات الأخرى وهذا ما يعرف لدى الاقتصاديين بالعلة الهولندية.

و نتيجة هذا الازدهار في هذا القطاع تتأثر حركة عوامل الإنتاج كتالي:

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر إلى القطاع المزدهر، والذي يؤدي إلى تراجع إنتاجية العمل في القطاع الأول، وذلك بسبب ارتفاع الأجر الحقيقي في القطاع الأول ، مما يؤثر على قطاع التصنيع.
- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر إلى القطاع المزدهر يكون نتيجة زيادة الطلب على اليد العاملة في هذا القطاع.
- نتيجة توسع في القطاع المزدهر تعرف عائدات الدولة تحسنا ملحوظا، مما يجبرها على الاهتمام بقطاع الخدمات وذلك عن طريق توجيه أغلب الاستثمارات نحو المشاريع الكبرى كبناء السدود والطرقات والمطارات والمدن... الخ، ويظهر هذا من خلال انتقال منحى عرض السلع الغير تبادلية من (S) إلى (SI)، وهذا ما يحتاج إلى يد عاملة مؤهلة وذات خبرة، وبتالي نجد أن حركة رؤوس الأموال تكون موجهة بشكل كبير في مرحلتها الأولى إلى قطاع المزدهر ثم تنتقل إلى قطاع الخدمات بافتراض أن هذه الحركة تكون محدودة على النطاق الدولي، مما ينتج عنه امتصاص اليد العاملة من القطاع الصناعي إلى القطاع الغير منتج، مما ما يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي.

II-3-1-4) تنقل عوامل الإنتاج وعلاقتها بالعلة الهولندية:

أ -تنقل العمل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة:

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح أثر العلة الهولندية على سوق اليد العاملة، وتوزيع الدخل، أثره على القطاع الصناعي مع الأخذ بعين الاعتبار أن العامل الوحيد المتنقل بين القطاعات هو العمل على المدى القصير في حين أن العوامل الأخرى ثابتة ومن خلال الشكل التالي يتم توضيح ذلك.

الشكل رقم (14): أثر العلة الهولندية على سوق العمل

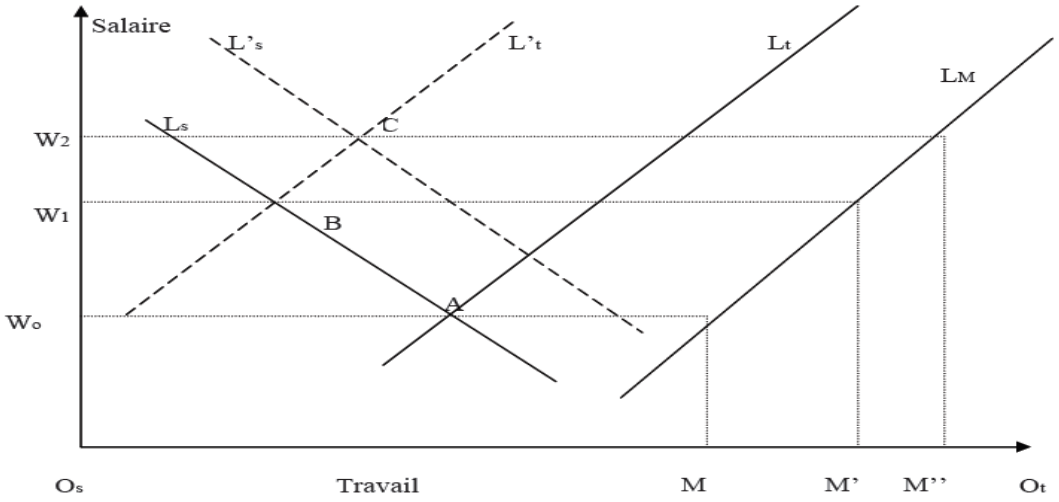

المصدر: Nakoumdé NDOUMTARA، مرجع سبق ذكره، ص 74.

- يمثل المحور العمودي مستوى الأجور.
- المحور الأفقي الكمية المطلوبة من اليد العاملة.
- يتم احتساب كمية اليد العاملة المطلوبة في قطاع الخدمات(قطاع غير تبادلي)، ابتدأ من OS إلى OT كما يتم احتساب كمية اليد العاملة المطلوبة للقطاعين التعدين والصناعي من OT إلى OS عكس الأول.
- L_M منحنى الطلب على اليد العاملة في القطاع الصناعي.

- Ls منحنى الطلب على اليد العاملة في قطاع الخدمات.
- Lt منحنى الطلب على اليد العاملة للقطاعين التوسعي والصناعي.
- A نقطة التوازن الابتدائية (قبل التوسع).
- Wo الأجر التوازني قبل التوسع.

تحليل المنحنى:

يؤدي التوسع الحاصل في قطاع التعدين إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل، أي الزيادة المستمرة في أجور هذا القطاع، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى Lt إلى منحنى أخر Lt' فترتفع الأجور من حالتها الابتدائية W0 إلى W1، هذا التغير يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي، بسبب امتصاص كتلة كبيرة من اليد العاملة منه نحو القطاع التوسعي، وبتالي يتراجع الطلب من Mot إلى M'Ot ، وهذا ما يعرف بظاهرة اللاتصنيع المباشر.

ويتجلى أثر الإنفاق هنا من خلال التدفق الهائل للعملة الصعبة مما يشجع الأعوان الاقتصاديين على زيادة طلبهم على الخدمات (زيادة معدلات الرفاهية) فيساعد هذا على ارتفاع أسعارها فينتقل المنحنى منLs إلى L's ، وهذا ما يؤدي إلى ظهور نقطة توازن جديدة في سوق العمل إذ تنتقل الأسعار إلى W2.

ب – تنقل رأس المال بين القطاعين:

ويكون ذلك على المدى المتوسط والطويل، بين القطاع الصناعي والخدماتي وفق الشكل التالي الموالي:

الشكل رقم (15): أثر العلة في حالة تنقل رأس المال بين القطاعين

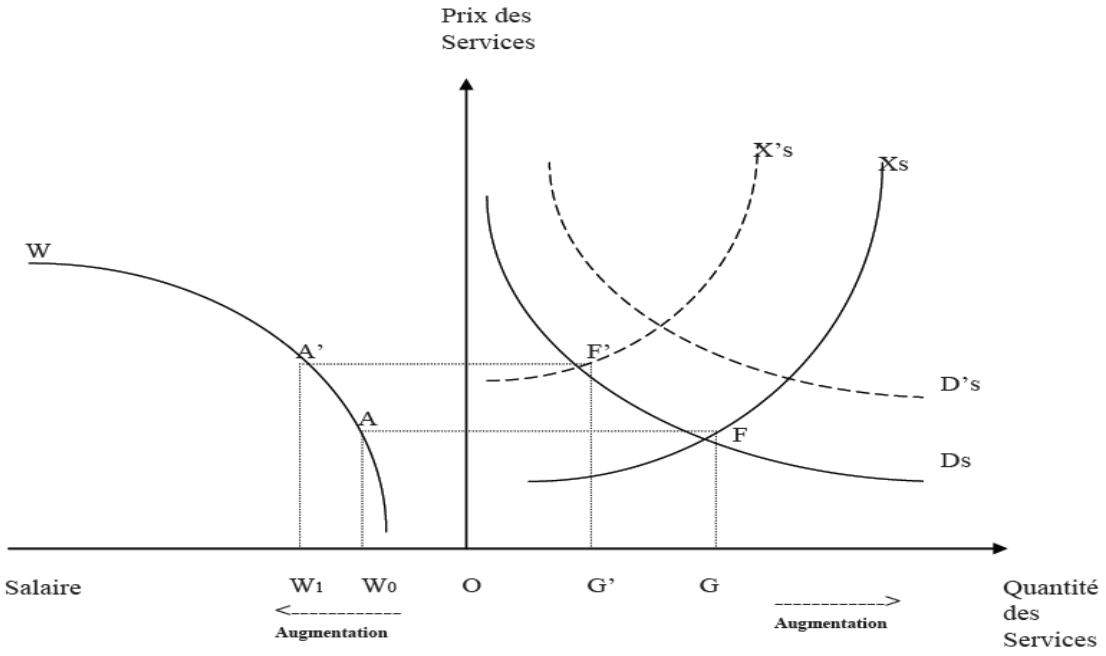

المصدر: Nakoumdé NDOUMTARA، نفس المرجع السابق، ص 80.

تحليل المنحنى:

تمثل الجهة اليمنى للمنحنى سوق الطلب والعرض في قطاع الخدمات، والجهة اليسرى سوق العمل في قطاع الخدمات.

– F يمثل نقطة التوازن في قطاع الخدمات (قبل التوسع).

– A نقطة التوازن في سوق العمل للقطاع الخدماتي قبل التوسع.

- Ds منحنى الطلب الابتدائي وفى نفس الوقت منحنى الإنتاج وذلك بافتراض أن النفقات تساوي المداخيل.

- Xs منحنى العرض الكلي لليد العاملة في قطاعي الخدمات والصناعة.

باعتبار أن القطاع الصناعي يستخدم رؤوس الأموال بشكل مكثف فإن هذه الكثافة ستؤدي إلى توسع هذا الأخير على حساب الخدمات وبتالي ينخفض العرض من الخدمات وترجع كمياتها من OG إلى 'OG ولكن سيكون له أثر إيجابي فيما بعد وذلك لأن القطاع الصناعي يؤدي ارتفاع المداخيل بسبب التوسع مما يؤدي إلى زيادة الطلب على قطاع الخدمات وبتالي تنتقل الأموال إلى هذا القطاع.

ت - تنقل رؤوس الأموال بين القطاعات الثلاثة :

في هذه الحالة نفترض أن كل من رأس المال واليد العاملة تنتقل بين القطاعات الثلاثة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (16): أثر العلة الهولندية في حالة تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات الثلاثة

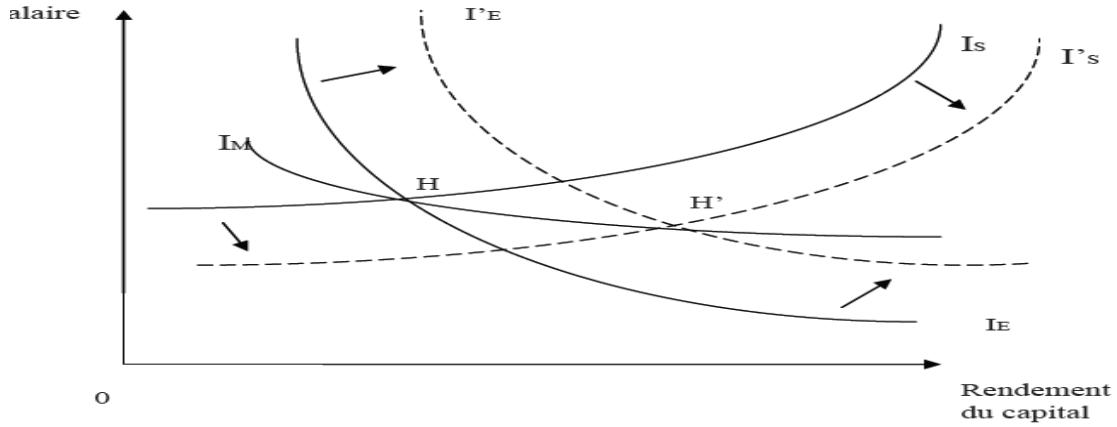

المصدر:Nakoumdé NDOUMTARA ، نفس المرجع السابق، ص 84.

تحليل المنحنى:

تجدر الإشارة على أن أثر الإنفاق غير واضح بسبب استقلالية الأسعار لأنها موزعة بين عوامل الإنتاج وهيكل الطلب، أيضا يتم تحديد أسعار الخدمات وكذا الأجور من خلال مقدرة البلاد على إدخال التكنولوجيا للقطاع.

يجمع المنحنى مختلف القطاعا ت إذ يظهر على المحور العمودي أسعار عوامل الإنتاج، وعلى المحور الأفقي عائد رأس المال.

- I_E منحنى القطاع التوسعي
- I_M منحنى القطاع الصناعي.
- I_S منحنى قطاع الخدمات.
- H نقطة التوازن الابتدائية (قبل التوسع)، بحيث يكون القطاع الصناعي أكثر كثافة لرأس المال وأقل منه لقطاع التعدين,

يؤدي التوسع في قطاع التعدين إلى انتقال المنحنى هذا الأخير من IE إلى IM ، في حين يبقى القطاع الصناعي على حاله، فينتقل المنحى إلى حالة توازني ة جديدة H' هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي التوسع إلى الخفض من أجور الحقيقية مما يساهم في تراجع الأسعار قطاع الخدمات,

من كل ما سبق ذكره نستنتج ما يلي:

- حدوث زيادة في أسعار الخدمات والأجور الحقيقية في حالة كثافة رأس المال في القطاع الصناعي والتعدين.
- انخفاض أسعار الخدمات وكذا الأجور الحقيقية في حالة تراجع كثافة رأس المال القطاع الصناعي مقارنة بقطاع التعدين.

-انخفاض أسعار الخدمات والأجور الحقيقية في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي اقل منها في قطاع التعدين وأكثر منها لقطاع الخدمات.

-وأخيرا وجود أسعار سلع قطاع الخدمات منخفضة بأجور مرتفعة في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي أكبر منها في القطاع التعدين وأقل كثافة بالنسبة لقطاع الخدمات.

ومن خلال ما تم التطرق إليه حول ظاهرة العلة الهولندية وأثرها على الاقتصاد فإنها تمر بالمراحل التالية:

-المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم اكتشاف مورد طبيعي لم يكن موجود من قبل، مثلا كقيام هولندا باكتشاف الغاز الطبيعي.

-المرحلة الثانية: زيادة الصادرات من هذه المورد المكتشف نحو الخارج

-المرحلة الثالثة: نتيجة لهذه الزيادة في الصادرات، تعرف الدولة المصدرة زيادة في عائداتها من النقد الأجنبي.

-المرحلة الرابعة: نتيجة لزيادة العائدات من النقد الأجنبي، يعرف سعر صرف هذه الدولة التي تم فيها الاكتشاف ارتفاعا مقارنة بما كان عليه من قبل.

-المرحلة الخامسة: نتيجة للازدهار الذي يعرفه اقتصاد الدولة التي أكتشف فيها المورد، تعمل على تحسين مستويات المعيشية للأفراد العاملين في هذا القطاع، مما يجعل جميع أفراد هذه الدولة يهتمون بالعمل في هذا القطاع، ونسمى هذه الحالة

بانتقال عوامل الإنتاج المتمثلة في اليد العاملة من القطاعات الأخرى نحو قطاع الموارد.

-المرحلة السادسة: نتيجة للاهتمام بقطاع الموارد، فإن القطاعات الأخرى تتراجع منها القطاع ألفلاحي والصناعي.

-المرحلة السابعة: نتيجة توفر العائدات من النقد الأجنبي وعدم الاهتمام بالقطاعات الأخرى، فإن عملية توفير الحاجيات للأفراد تكون على أساس الاستيراد من الخارج، دون القيام بتوفيرها في الداخل.

-المرحلة الثامنة: نتيجة لهذا الاعتماد الكلي على المورد المكتشف، فإن اقتصاد هذه الدولة يكون قائما على أساس هذا المورد، مثلا الدول التي فيها البترول تعرف بالدول الريعية.

-المرحلة التاسعة: نتيجة للأزمات المالية والاقتصادية التي تحدث في العالم، فإن أسعار هذا المورد تعرف تراجعا، وبتالي تتراجع صادرات هذه الدولة من هذا المورد، وتنخفض عائداتها مما يؤثر على سعر صرفها الذي يعرف هو الأخر تراجعا.

-المرحلة العاشرة: نتيجة لانخفاض عائدات هذه الدولة تقوم بالاستدانة من الخارج من أجل توفير مختلف حاجيات الأفراد، وذلك لأن القطاعات الأخرى في هذه الحالة تكون غير قادرة على توفير هذه الحاجيات، بالإضافة إلى عدم قدرتها على المنافسة.

II-3-2) ضعف المؤسسات:

من المقترحات [1] المقدمة لتجنب لعنة الموارد، إنشاء صناديق الاستقرار التي يمكنها أن تخفف تقلبات الأسعار، وإجراء المزيد من الانفتاح الاقتصادي، وإتباع سياسة تعمل على التخفيف من الداء الهولندي، إضافة إلى المزيد من الاستثمار الفعال في الموارد البشرية ولاسيما في التعليم واكتساب المهارات والمزيد من الشفافية وإتباع سياسات ضريبية جديدة، ولكن ليس من السهل العمل على الاستفادة من ثروات الموارد الطبيعية، فتطبيق هذه السياسة بنجاح يتطلب وجود دولة قوية ومستويات عالية نسبيا من الإدارة، فإذا كانت الحكومات المتطورة تعاني من مشاكل في تنفيذ بعض السياسات، فما بالك بحكومات البلدان الأقل تطورا في مسعاها إلى تنفيذ سياسات أكثر تعقيد وأكثر طموحا.

إن الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية يترافق عادة بوجود مؤسسات عامة ضعيفة تفتقد عموما للقدرة على معالجة التحديات التي تفرضها التنمية المعتمد على هذه الموارد، فإذا كانت المؤسسات الموجودة أصلا ضعيفة وكانت الدولة غير مكتملة التكوين، فإن تدفق إيرادات الموارد الطبيعية سيقود إلى إنشاء دولة تعتمد على هذه الموارد، ومنه يكون النفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية شديدي المركزية، وتكون الحدود بين العام والخاص غير واضحة، ويكون هناك إفراط في استغلال هذه الموارد من الزيادة في الثروة، ويعمد الحكام إلى البقاء في السلطة بتحويل الإيرادات إلى حسابهم وحساب مؤيدهم عن طريق المساعدات والحماية والإفراط في الإنفاق، فالدول الغنية بالموارد لديها ميل مزمن للإنفاق الزائد وتغذية ثقافة السعي وراء ثروة هذه الموارد لدى السكان

في البلدان الفقيرة بالموارد، لا يتم فيها تدعيم السياسات البيروقراطية المفرطة، ولكن في البلدان الغنية بالموارد فإن الثروة تؤدي إلى ضعف المؤسسات، والنتيج ة هي دولة قوية ظاهريا لكنها ضعيفة في الواقع،

[1] ريفينيو ووتش، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-31.

وقد تكون الديمقراطية هي الضحية الأخرى، حكامها مستبدون يستخدمون هذه الموارد من أجل المحافظة على السلطة.

إن البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية معرضة على نحو خاص لإخفاق السياسات، ونظرا إلى أن المؤسسات عاجزة عن التعامل مع المظاهر الاقتصادية للعنة الموارد، ينتهي الأمر إلى تكريس هذه المظاهر في حلقة تنمية مفرغة، فعندما تقوم الأنظمة بتوزيع الموارد واستغلالها بهدف الاستمرار في السلطة، فإن هذا التوزيع السياسي للموارد الطبيعية يقود إلى المزيد من التشوهات الاقتصادية ، ويحد من فعالية الاستثمار.

II-3-2-1) تصنيف المؤسسات ووظائفها:

لقد عرف اقتصاد المؤسسات [1] أهمية كبيرة من طرف الباحثين خلال العقدين الأخيرين، وذلك بالقيام بعرض وتفسير لتكلفة المعاملات وحقوق الملكية ودورها في سير الاقتصاد وفى تحديد معدلات النمو، إضافة إلى استخدام التقنيات لتفسير التنمية الاقتصادية بالاستناد لدور المؤسسات.

كما أكد كل من " **أسموقلو وجيمس روبنسون 2001**" على أهمية المؤسسات باعتبارها من العوامل التي تعمل على تشكيل البنية التحتية الاجتماعية، مع العلم أن لكل من الديمقراطية واحترام حقوق الملكية والاستقرار السياسي أثر على النمو والتنمية، لذالك أصبح اقتصاد المؤسسات يمثل مجالا مهما لتطوير البحث في العلوم الاقتصادية المعاصرة بجعلها أكثر واقعية، هذا التطور في النظرية الاقتصادية ليحل محل النظرية النيوكلاسيكية التي بقيت لعقود طويلة كنظرية مجردة بعيدة عن الواقع، وركزت هذه النظرية على تعظيم الربح من طرف المؤسسات وعلى كيفية تحقيق التوازن العام وذلك تطبيقا لشعار دعه يعمل أتركه يمر، غير أن الواقع أثبتت بأن المنافسة الكاملة ما هي إلا مسالة نظرية بعيدة عن الواقعية، لقد

---

[1] بن حسين ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006 ، ص ص 39-41.

تطورت نظريات النمو والمؤسسات منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، إذ قام كل من " **بول رومر**" وآخرون بربط النمو بالتطور التكنولوجي، لكن هذه النظريات اقتصرت على العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية مثل رأس المال البشري والمادي وإختلالات السعر و لم تقم بتركيز على المتغيرات الاجتماعية والثقافية في تفسيرها لتطور مستويات النمو، ثم جاءت بعد ذلك دراسات أخرى وبدأت تبحث عن المحددات الأكثر عمقا في تفسير اختلاف معدلات النمو بين الدول مثل اختلاف العوامل الجغرافية ودور المؤسسات والتجارة الدولية مثلما أكد ذلك "**رودريك**".

وبعد ما تبين لنا أن للمؤسسات دور مهم في عملية النمو والتنمية، سوف نقوم بتعريف المؤسسات وتحديد وظائفها، إضافة إلى دور الحكومات في إقامة المؤسسات

أ -تصنيف المؤسسات:

يصف "**نورث 1998**" المؤسسات بالقواعد الرسمية أو القواعد الغير رسمية لسير مجتمع أو منظمة أو هيكل معين أو منظمة معينة هدفها ضمان السير الأمثل لهذه المنظمات، كما تعرف المؤسسات بأنها مجرد أطر تنظيمية معينة وأساليب إجرائية، أما التعريف الأكثر شيوعا فيشير إلى دور المؤسسات في حماية حقوق الملكية وضمان العدالة في تطبيق القوانين والتنظيمات ومساهمتهما في الحد من انتشار الفساد وضمان الحقوق السياسية وتحقيق تكاليف المعاملات.

إن الحكومات بإمكانها [1] أن تؤثر في كل من النمو والتنمية الاقتصادية، فمحللون مثل " **أولسون 1999**" يضع علامة استفهام حول افتراض أخر من إفترضات النموذج الكلاسيكي، وهو أن عدد كبير من الوحدات الاقتصادية التي تعمل في أوضاع تنافسية سوف تحقق دائما نتائج مثلى من الناحية الاجتماعية، غير أن أولسون يرى في دراسة استقصائية متميزة خلاف ذالك، لأن بعض الدول غنية

[1] بن حسين ناجي ، نفس المرجع السابق، ص 42.

وأخرى فقيرة، وحسب رأيه فإن الاختلاف لا يرجع إلى اختلاف الموارد بدرجة الأولى، بل يرجع إلى اختلاف القدرة السياسية والمؤسسات على تحقيق إمكانياتها السياسية، واستنادا إلى هذه النظرية لا يتوفر لهذه البلدان هيكل الحوافز الذي يحقق التعاون الإنتاجي، ولا يتوقف هيكل الحوافز على السياسات الاقتصادية المختارة في كل فترة، بل يتوقف الأمر على الترتيبات طويلة الأجل أو المؤسسية، أي على النظم القانونية التي تنفذ وتحمي حقوق الملكية وعلى الهياكل السياسية والنصوص الدستورية وحجم جماعات المصلحة الخاصة وتفشي الفساد وعدم سيادة القانون، لذا يجب على الدولة القيام بدور مهم في اقتصاد السوق، والقيام بتنسيق بين الأنشطة الإنسانية المختلفة حسب ما أقره البنك الدولي، حتى وإن كان هناك اقتصاد ليبرالي حر يجب على الدولة أن تتدخل لأن غيابها يؤدي إلى عدم وجود الأمن وهذا الأمر لا يؤدي إلى تشجيع الإستثمار لأن أساس الإستثمار هو وجود الاستقرار، وذلك لأن مهمة الدولة هي وضع القوانين من قيام النشاط الإقتصادي، كالقانون التجاري وقانون العمل وغيرها من القوانين التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وحسب نورث فإن وجود إدارة عمومية قوية ذات كفاءة، إضافة إلى وجود حكومة جيدة تستطيع الدول من خلال ذلك تحقيق المزايا التنافسية للدول.

الشكل رقم (17): مخطط توضيحي لمفهوم المؤسسات

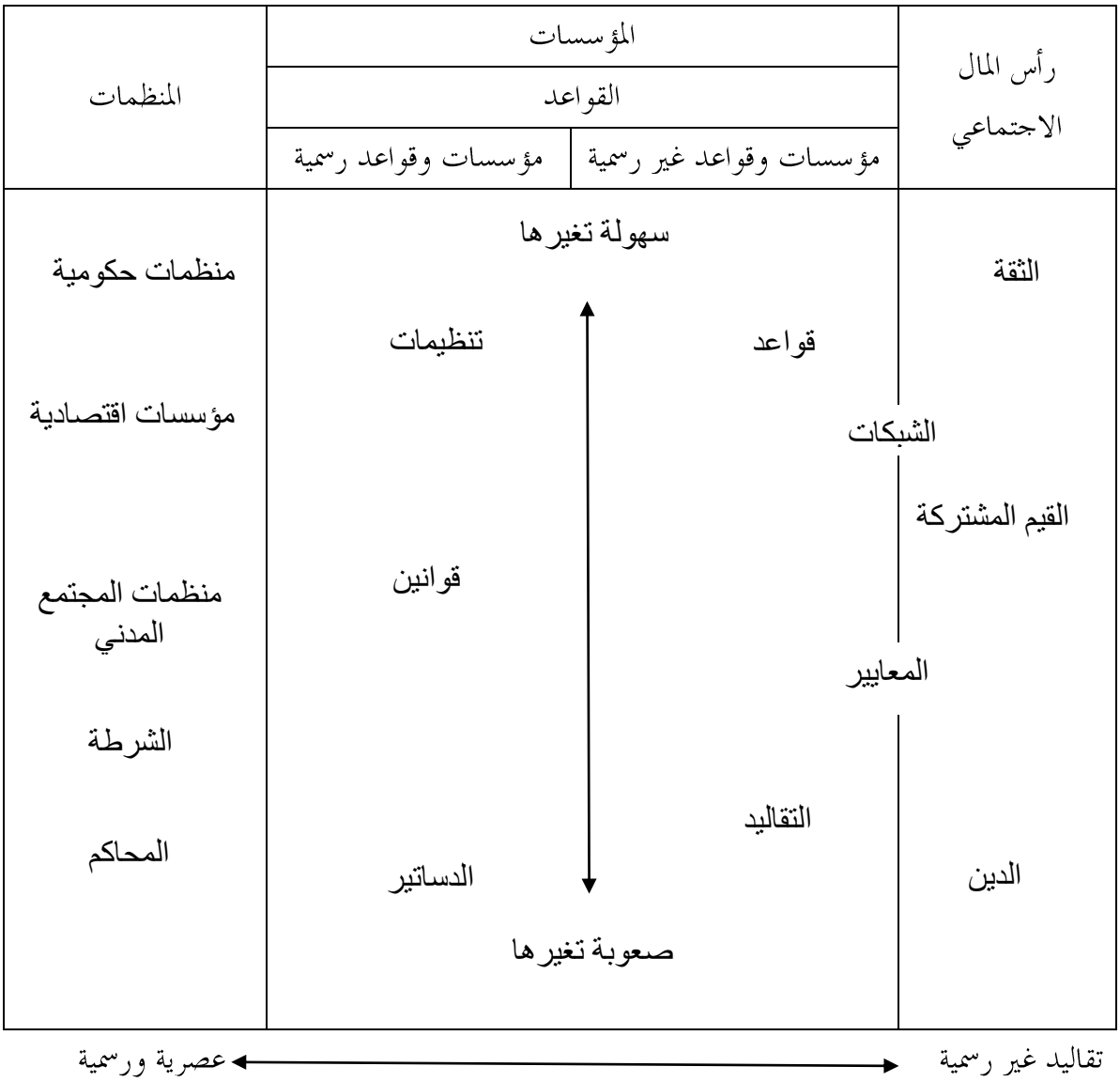

المصدر: بن حسين ناجي، نفس المرجع السابق، ص 42.

لقد قام " **نورث** " بتميز بين المؤسسات والمنظمات، إذا جعل لكل منهما محددا، فالمؤسسات تحدد الإطار العام للحوافز الموجهة للأفراد والمنظمات لحل مشكلة الندرة والنشاط الجماعي، كما تفرض المؤسسات قواعد اللعبة الموضوعة من طرف المجتمع والأفراد وتعترض السلوكيا ت النفعية وتنقسم المؤسسات إلى رسمية وغير رسمية فالمؤسسات الرسمية تشمل:[1]

[1] بن حسين ناجي، نفس المرجع السابق، ص 43- 44.

- القواعد السياسية والقانونية التي تنظم القواعد العامة للحكم ولدور الأفراد في علاقاتهم مع الدولة (الدستور، القانون العام).
- الحقوق الملكية (العقار، الماء).
- العقود الفردية التي تشير إلى هيكل الحوافز الموجودة ضمن العقود الرسمية وغير رسمية.

أما المؤسسات الغير رسمية تستمد مشروعيتها من الثقافة والإيديولوجية ومن التقاليد والدين...الخ، فسلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع عادة ما تكون نتيجة للأعراف والقيم الاجتماعية مشتركة (قيم غير رسمية).

إلا آن المنظمات تتكون من مجموعة المتعاملين الذين يتعاونون في ظل عمل (الإنتاج)، أي أن مجموعة من الأفراد تكون أهدافهم مشتركة: المؤسسات الاقتصادية، والقوانين والخدمات الاجتماعية والأحزاب السياسية والبنوك والجامعات، لذا يجب التفرقة بين المؤسسات.

ب – وظائف المؤسسات:

تؤكد أغلب النظريات الحديثة حول المؤسسات [1] والنمو الإقتصادي على أهميته وجود مجموعة من المؤسسات التي تعمل على حماية حقوق الملكية وتعمل على تنفيذ القوانين، والتي يمكن تسميتها حسب **رودريك** بالمؤسسات الخالقة للأسواق، لأنه في حالة عدم وجود هذه المؤسسات لا يمكن أن يكون هناك أسواق حتى وإن وجدت فإنها لا تعمل بكيفية جيدة، ولكن من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى البعيد فإن الأمر يتطلب تشجيع الإستثمار وتشجيع خلق الشركات، كما يجب إقامة ثلاث مؤسسات أخرى لدعم ديناميكية النمو ودعم القدرة على موجهة الصراعات المحتملة وتسهيل عملية توزيع الأعباء الاجتماعية بكيفية مرضية ومقبولة وهي كتالي:

[1] بن حسين ناجي ، نفس المرجع السابق، ص 44-45.

- مؤسسات تعمل على المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي (البنوك، أنظمة الصرف، إعداد الميزانية).
- مؤسسات مرافقة للإصلاحات، تعمل على توسيع مجال تدخل القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية، تنظيم عمليات توزيع الدخل، وحل النزاعات، ومنها الخاصة بتأمين على البطالة والتقاعد وكافة الصناديق الاجتماعية الأخرى.

ولعل من أهم التساؤلات التي يحاول اقتصاد التنمية المعاصرة الإجابة عليها هي محاولة تفسير أسباب الفرق بين متوسط الدخل في البلدان النامية والبلدان الفقيرة، حيث توجد ثلاث نظريات نحاول الإجابة عن هذا التساؤل:

- **نظرية البعد الجغرافي:** والمتمثلة في العوامل الطبيعية كالمناخ والثروات الطبيعية والموقع الجغرافي التي تؤثر على تكاليف النقل، ومعدلات الإنتاجية خصوصا في القطاع الفلاحي.
- **نظرية التجارة الدولية** : والتي تقوم على تحرير المبادلات التجارية وإقامة التكتلات الجهوية من أجل رفع معدلات النمو وبتالي تحسين المداخيل.
- **نظريات المؤسسات:** والتي ترتكز على أهمية حقوق الملكية وإقامة دولة القانون، أي الاهتمام بتحديد القواعد القانونية والاجتماعية والسياسية التي تحكم المجتمع.

لقد قام البنك الدولي [1] (2004) بدراسة شملت 133 دولة خلال الفترة الممتدة مابين (1960-1989)، والتي أكدت على أن وجود **مناخ مؤسساتي جيد** يؤدي إلى رفع معدلات النمو كما أنها أساس الفرق بين البلدان.

[1] بن حسين ناجي ، نفس المرجع السابق، ص 46.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين محددات النمو:

الشكل رقم(18): العلاقة بين المحددات النمو

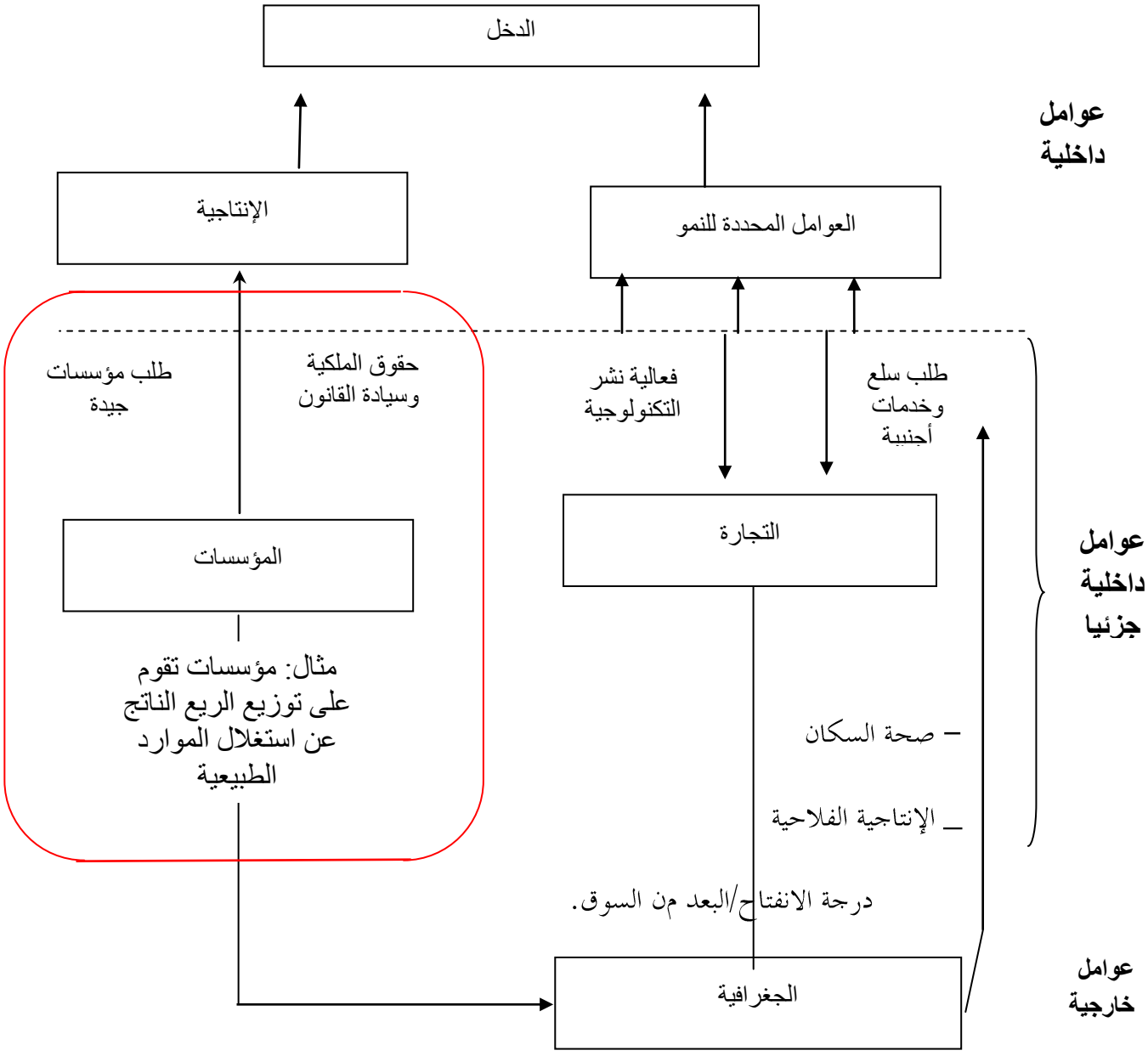

Source : RODRICK Dani, Institutions et Croissance, Séminaire: Relations économiques internationales, Jean-Marc Siroën, Août 2004, P 9.

أنظر: ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006 ، ص 39-41.

من خلال الشكل فإن العامل الجغرافي هو متغير خارجي بينما كل من التجارة والمؤسسات هي متغيرات تتحدد داخليا، ولكن قد تخضع جزئيا إلى خيارات سياسية خارجية على الاقتصاد.

كما أكد " **رودريك**" على أن توفر العوامل المرتبطة بالمؤسسات هي الأهم في تغير معدلات النمو، فتحسين نوعية المؤسسات يؤدي إلى تشجيع الإستثمار وتحفيز التطور التكنولوجي ومن ثم الدخل، كما إن السبب في تحسين نوعية المؤسسات التطور الإقتصادي وزيادة حجم طلب المتعاملين الاقتصاديين لمؤسسات أفضل، وقد يكون للعامل الجغرافي الذي يرتبط بالموارد الطبيعية والخصائص المناخية تأثيرا على الإنتاج في القطاع الفلاحي و الإستخراجي، إلا انه لا يمكن أن يكون له تأثير على النمو الإقتصادي ككل، فهناك كثرا من البلدان التي لا تملك موارد طبيعية لكنها حققت معدلان نمو مرتفعة، بينما نجد بلدان فقيرة لكنها تزخر بثروات طبيعية معتبرة.

أما العامل الثالث يتمثل في تحرير المبادلات التجارية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فالعلاقة بين هذه المحددات الثلاثة هي في غاية التعقيد وذلك بسبب الترابط الكبير الموجود بين الخصائص الطبيعية والجغرافية ومدى تأثيرها على حجم التجارة الخارجية والتي تفرض قيودا على المؤسسات المحلية مما يدفعها نحو تعديل سياساتها وتنظيمها، فمن أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة لابد من تحسين جودة المؤسسات أي تحقيق الحكم الجيد وذلك وفقا لعدة مبادئ أهمها حقوق الملكية وسيادة دولة القانون وسيطرة القطاع الخاص وتحرير المبادلات الخارجية، ولكن رغم وجود المبادئ إلا أن الدراسات الحديثة الخاصة بدور المؤسسات في رفع معدلات النمو تؤكد أنه لا يوجد قاعدة عامة لتحقيق النمو، وبأن المؤسسات تتغير ببطئ لأنها ناتجة عن عوامل تاريخية وثقافة ثابتة اجتماعيا، لذلك فإن إستراتجيات النمو يجب أن تحتفظ بالمبادئ العامة للإصلاحات الاقتصادية.

وفي نفس السياق أكدت إحدى الدراسات [1] التي قامت بها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بأن نوعية المؤسسات هي أساس ارتفاع وانخفاض الدخل، حيث أثبتت دراسات إحصائية بأنه كان لبوليفيا نفس نوعية المؤسسات التي تملكها كوريا الجنوبية لكان مستوى الدخل الفردي فيها يقدر بـــ 18000 دولار بدلا من 7200 دولار، كما يجب الإشارة إلى الدور الذي يلعبه التقدم التقني في تحسين أداء المؤسسات، بالإضافة إلى قيام المؤسسات بتشجيع الإستثمار وتحسين الاستقرار السياسي وحل النزاعات الاجتماعية وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (19): دور المؤسسات في التأثير على الدخل والنمو

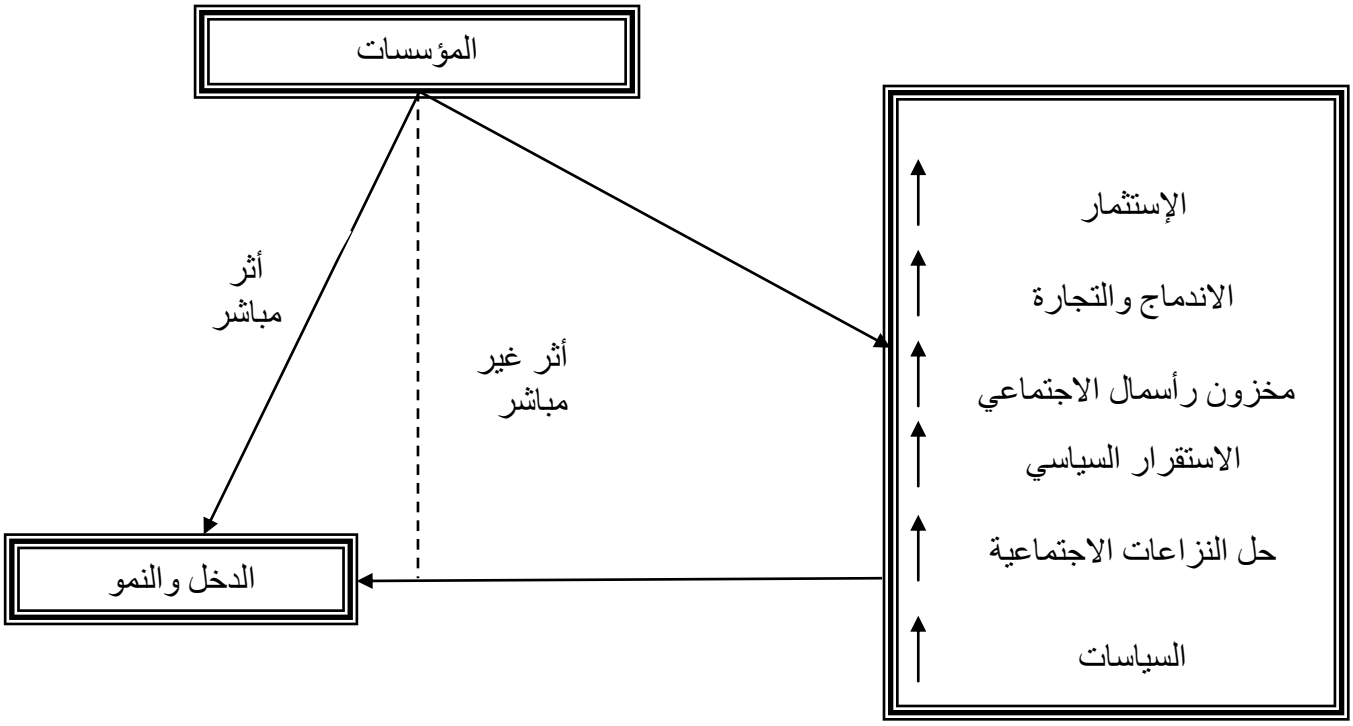

المصدر: RODRICK, D، مرجع سبق ذكره، ص 9. **أنظر**: ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006 ، ص ص 39-41.

من خلال الشكل نستنتج أن العوامل المؤثرة في النمو تتمثل فيما يلي:

[1] RODRICK Dani ، نفس المرجع السابق، ص 46.

- أهمية نوعية المؤسسات بالنسبة للنمو لأن المؤسسات الجيدة تعمل على حماية حقوق الملكية كما تساهم في حل النزاعات، المحافظة على الأمن واحترام القانون.
- الاندماج التجاري والبعد الجغرافي ليست عوامل محددة للنمو ولكنها تؤثر في تغيير معدلاته.
- للحكومات دور أساسي ومركزي في تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال تسهيل عمليات الإستثمار وتقليص تكاليف العمال وتهيئة البنية التحتية، بالإضافة إلى القيام بوضع سياسات تجارية والتفاوض مع المنظمات الدولية.

II-3-2-2) الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات:

من خلال الدراسة التي قام بها **أوتي ريتشارد وساكس ورنر** والتي تم التوصل فيها إلى أن الموارد الطبيعية تعتبر لعنة وليست نعمة وذلك بسبب ضعف الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد، ومنذ ذلك الحين سعت العديد من الدراسات حول السبب في هذه اللعنة والتي من بينها ضعف المؤسسات، فالمؤسسات لها أثر سلبي مباشر وبدرجة كبيرة على النمو، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى ضعف المؤسسات ولها علاقة بالموارد الطبيعية ما يلي:[1]

أ - **الاقتصادية:** والمتمثلة في نصيب دخل الفرد، فالبلدان التي تملك مؤسسات جيدة هي تلك التي تعمل على حماية حقوق الملكية المتعلقة بالأفراد خصوصا أصحاب الدخول منخفضة وتعويضهم عليها في حالة استغلالها، والعمل على تحسين نوعية التنظيم، ومحاربة الفساد، والقيام بتوزيع الدخل بين الأفراد بالاعتماد على معامل جيني[2]، وذلك نتيجة لعدم المساواة بين المصالح المتضاربة بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تشجع الصراعات والتوترات وعدم الاستقرار

---

[1] PHILIPPOT Louis-Marie. Rente Naturelle et Institutions Les Ressources Naturelles: Une « Malédiction Institutionnelle ». Credit. 15 Septembre 2009. P 08-10

[2] معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة الدخل القومي، تعتمد فكرة على منحنى لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع .

وانعدام الأمن، فعدم المساواة في توزيع المداخيل هي سياسة تتبعها النخبة الحاكمة من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية ، كما أن التوزيع الغير عادل للدخل يقلل من نسب التعاون والمشاركة في العمل الجماعي، الذي بدوره يؤدي إلى تشجيع الفساد واختلاس أموال الدولة.

ب المسياسية:

وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى ضعف المؤسسات وذلك بسبب البيروقراطية وانتشار الفساد، وضعف الأنظمة القانونية، بالإضافة إلى الاعتماد على عائدات هذه الموارد دون النظر في النظام الضريبي والعمل على تطويره باعتبار الضرائب مصادر بديلة لعملية التمويل وبتكلفة منخفضة، كما أن النظام الديمقراطي يعمل على تشجيع العمل الجماعي ومشاركة كل الأفراد في صنع القرار، و ترسيخ الشفافية في عملية استغلال الموارد دون القيام باستخدامها للمصلحة الخاصة، و حماية حقوق الملكية من خلال وضع قوانين تهدف إلى ذلك.

ت -الثقافية:

مستوى التعليم كذلك له أثر على جودة المؤسسات، فالأفراد الذين يكونون أكثر تعليما يميلون إلى البحث عن مؤسسات أكثر فعالية وأكثر شفافية وخاصة بما يتعلق باستخدام الأموال العامة، ارتفاع مستويات التعليم يجعل المسئولين قادرين على السماح للأفراد في المشاركة في بناء مؤسسات جيدة، كما أن المجموعات العرقية تؤثر على نوعية المؤسسات وذلك من خلال زيادة حدة التوترات والحد من التعاون بين الأفراد وظهور مؤسسات غير رسمية موازية لمؤسسات الدولة.

يلعب كذلك الماضي الاستعماري الذي هو أصل النظام القانوني، فالبلدان النامية لديها مؤسسات ضعيفة بسبب هذا الاستعمار، فعلى سبيل المثال المستعمرات الإنجليزي ة تختلف عن المستعمرات الأوربية، لأن الاستعمار الإنجليزي كان يعمل على تحسين وتطوير المؤسسات بنية البقاء مما ينعكس

بإيجاب على مؤسسات الدول المستعمرة بعد استقلالها ، عكس المستعمرات الأوربية التي كانت فيها معدلات الوفيات مرتفعة وذلك بسبب السياسات المتبعة من طرف الاستعمار الذي يعمل على نهب خيراتها، فالمؤسسات الجيدة تتميز بقوة في القوى التالية: البرلمان، الصحافة، والمجتمع المدني.

II-3-2-3) دور الأنظمة السياسية في تفعيل دور المؤسسات:

عادة ما يشار في [1] الأدبيات الخاصة بعلاقة التنمية الاقتصادية بالنظام السياسي، إلا أن النظم الديمقراطية تشجع على التنمية وبتالي تساهم في نقل الدول النامية إلى دول متقدمة، وفى محاولة لإعادة تقييم فرضية نمط العلاقة الطرديتي بين مستوى التنمية والديمقراطية، أو المستوى المتطور من التنمية والحكم الديمقراطي، هناك عدة فرضيات من بينها، تأثير الاستعمار تاريخيا، وتأثير الدين في الحكم، والتماسك الاجتماعي أو العلاقة المتينة مابين الناس ونظام الحكم، وتأثيرات أخرى مثل الصراعات على ثروات الموارد، وأشارت النتائج إلى أن الصراعات حول الموارد كانت تشكل عائقا أمام المد الديمقراطي، كما يمكن الاعتماد على النظام الديمقراطي من خلال ثلاثة مؤشرات مبسطة: الحقوق الدنيا المدنية والسياسية، وإجراءات المساءلة والمحاسبة الإدارية اليومية، وممارسة التمثيل بالانتخاب الحر.

إن النظم السياسية والتوزيع العادل للموارد متغيران يؤثران على السلطة السياسية وعلى المؤسسات ككل، وذلك لأن النظم السياسية تعزز استقرار السلطة السياسية واستمرارها، كما أن التوزيع العادل للموارد تجعل هذه السلطات تستمر وبالتالي يمكنها القيام بعملية التنمية من خلال القيام بتعديلات على المؤسسات وإصلاحها.

---

[1] الكواز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

ويمكن شرح ذلك حسب كل " **أسموقلو وجيمس روبينسون**" كما يلي:[1]

- للمؤسسات دور في النمو الاقتصادي، لأن المؤسسات الجيدة تعمل على تشجيع الاستثمار في رأس المال الطبيعي والبشري والتقنيات المستخدمة، وتنظيم الإنتاج، كما أن العوامل الثقافية والجغرافية قد تكون مهمة أيضا في الأداء الاقتصادي، و المؤسسات الاقتصادية لا تعمل فقط على رفع النمو الاقتصادي ولكن أيضا تهتم بتوزيع الموارد في المستقبل.
- اختيار المؤسسات الاقتصادية يتم من طرف السلطة السياسية التي تكون في النهاية هي الفاصل في هذه العملية، بالرغم من كفاءة المؤسسات التي قد تلعب دورا في هذا الاختيار.
- اختيار الأنظمة السياسية التي تتضمن تشكيل الحكومة، مثلا النظام الديمقراطي يسمح للأفراد بالمشاركة في عملية التنمية، واختيار السلطة الحاكمة، كما أن قوة السلطة تنشأ من خلال النظم السياسية في المجتمع، والتي من خلالها يمكن وضع القيود على المؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق عملية التنمية.
- يمكن لمجموعة من الأفراد حتى وإن لم تكن لهم قوة من خلال النظم السياسية المتبعة، امتلاك سلطة خاصة بهم من خلال التمرد واستعمال الأسلحة، لذا لبد من تكوين سلطة سياسية واقعية التي تقوم على عاملين أساسين هما التعاون بين الأفراد من أجل حل المشاكل و تقسيم عائدات الموارد تسمح بتحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد .
- النظم السياسية لها تأثير على المؤسسات ككل وبتالي على استغلال الموارد، فإن النظم السياسية يمكن أن تضع الحكم في يد فرد واحد أو مجموعة من الأفراد، ومنه فإن النظم السياسية تعمل

[1] ACEMOGLU Daron , JOHNSON Simon, ROBINSON James, Institutions As The Fundamental Cause Of Long-Run Growth, National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, Ma 02138 May 2004, P P 2-5.

على تحسين وضعية المؤسسات وتمكينها من العمل في شفافية والعمل على تحقيق التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .... الخ.

II-3-2-4) أثر المجتمع المدني على المؤسسات:

إن عمل **روبرت بوتنام** على[1] إيطاليا مثال جيد على الدراسة التطبيقية التي تبرهن الاتصال الموجود بين الرأسمال الاجتماعي والعمل الحكومي، حيث يقرر خلاصة أن القدرة المؤسساتية للتغير لإصلاح الحياة السياسية، وكذا الضغوط الإلزامية من السياق التاريخي والاجتماعي المقيدة للنجاح المؤسساتي، كما لاحظ أن الفترة الممتدة مابين (1970- 1989) اختلاف الأداء والفعالية بين المناطق الحكومية، وسبب هذا اختلاف أن الشبكات والقواعد للمشاركة المدنية لها أثر عظيم على فعالية الإدارات الحكومة، والشكل التالي يوضح لنا الأصناف الأربعة لاتصال المجتمع المدني مع الهيئات المؤسساتية والمدنية، وهو مفهوم المشاركة المدنية، وهذا ما يعكس مستوى الرأسمال الاجتماعي المنتج كحصيلة تراكمية للتفاعل الاجتماعي وتطوره عبر الزمن، وبنظرة عامة الشكل يعكس لنا وجود للمشاركة المدنية أو تدهورها من جهة، ومن جهة مقابلة لها العلاقة بين المجتمع المدني والهيئات المؤسساتية تكون إما تكاملية أو تعويضية استبدالية لأحد الطرفين للأخر.

[1] بن سكران البودالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان تكوين رأسمال الاجتماعي في الجزائر، جامعة وهران، 2009-2010، ص 164,

الشكل رقم (20): العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية

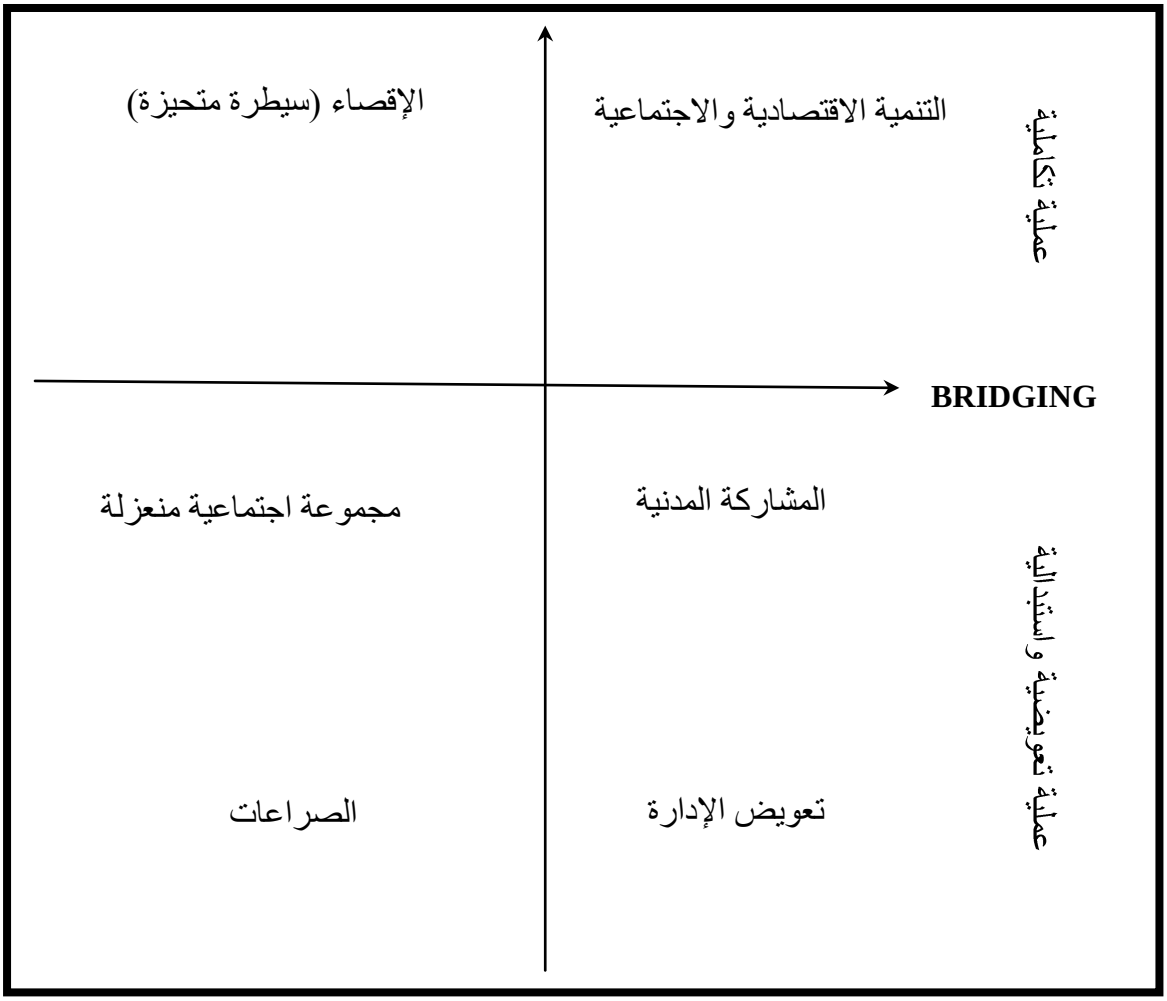

المصدر: بن سكران البودالي، نفس المرجع السابق، ص 164.

أولا– الصنف الأول الصراعات: المجتمع المدني يتميز بوجود المجموعات في حالة انعزالية وبتالي تدهور رأسمال ، أي نلاحظ ضعف كبير في الروابط ، مع ضعف العمل الحكومي المتمثل في المستوى المتدني للهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية.

ثانيا–الصنف الثاني الإقصاء (سيطرة متحيزة): المجتمع المدني لا يزال في مرحلة يحتوى فيها على مستوى متدني لرأسمال الاجتماعي، أين الترابط الاجتماعي والاندماج مفقود أو ضعيف تماما وهو ما نتج

عن غياب الشبكات والعمل المتعاون والثقة الموسوعة ودخول المجموعات في غزله وصراع، وفى هذه المرحلة العمل الحكومي يتميز بسيطرة الطبقة معينة .

ثالثا– الصنف الثالث تعويض الإدارة: هذا المجتمع المدني يتميز باستعدادات قوية لتوفير السلع الخدمات العامة، وتحقيق التنمية المحلية من خلال عمل المجموعات والشبكات المتوفرة، وارتفاع مستوى المشاركة المدنية وكثافتها، بالمقابل نلاحظ قصور في العمل الحركي لدى الهيئات المؤسساتية القانونية والسياسية أي ضعف روابط السلطة.

رابعا– الصنف الرابع التنمية الاقتصادية والاجتماعية: هي مرحلة من المستوى العالي جدا على مستوى المجتمع المدني، يترجمه كثافة رأسمال الاجتماعي وعلى مستوى العمل الحكومي يترجمه فعالية أداء الهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية، وهذا يعكس كثافة قوية لأنواع الشبكات والعضوية فيها والمدعمة لتوسع الثقة والعمل المتعاون وخدمة الترابط والاندماج وتوفير المعلومات والاتصالات.

II–3– 3) الصراعات الداخلية:

منذ منتصف التسعينات[1] كان هناك مجموعة من البحوث عن أسباب قيام الحروب الأهلية، والتي كانت نتائجها هو أن الموارد الطبيعية تلعب دورا رئيسيا في هذه الصراعات وتمويلها، ومن بين هذه الموارد المعادن والنفط ، وبعض الموارد الأخرى كالأخشاب ، حيث أن هناك 17 نزاع لها علاقة بالموارد الطبيعية، في ثمانية منها كانت الأحجار الكريمة هي السبب في ذلك، وفى ستة أخرى النفط والغاز الطبيعي وفى خمسة أخرى الذهب، وفى ثلاث حالات الخشب ، كما أن عدد من الدول الإفريقية تعتمد على النفط والغاز والمعادن في صادراتها، وبتالي فهم أكثر عرضة للحروب الأهلية، النزاعات المسجلة خلال عامي 1970 و 1980 تسببت في أكثر من 1000 معركة، ففي سنة 1990 كان ثلثي

[1] ROSS Michael ,Natural Resources and Civil War: An Overview, Department of Political Science, Paris, August 15, 2003, P P 5-7.

نزاعات العالم في إفريقيا ، والتي قدرت ب 7 حروب في 1980 و 8 حروب في 1980 و 14 في عام 1990.

ولكن الموارد الطبيعية ليست لوحدها سببا في هذه الصراعات، وإنما تنشأ هذه الصراعات من خلال الفقر والمجموعات العرقية المعارضة للنظام، إلا أن الموارد تزيد من حدة الحروب الأهلية، نظرا لتأثيرها على ما يلي:

- تأثير الموارد على الحكومات.
- تأثيرها على السكان الذين يعشون في المناطق الغنية بالموارد.
- تأثيرها على حركة التمرد والعمل على الانفصال.

II-3-3-1) الاعتماد على الموارد الطبيعية والصراعات الداخلية:

الاعتماد على الموارد الطبيعية يجعل الدول أكثر عرضة للحرب الأهلية، وذلك لأن هذه الموارد تجلب إيرادات مالية يمكن من خلالها رفع معدلات النمو والقضاء على الفقر لكن يحدث العكس، ومنه يبدو أن الموارد الطبيعية الوفيرة مثل الذهب والماس والنفط تؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي، فبعد الدراسة عن أسباب الحروب الأهلية تم التوصل إلى أن الدول التي تعتمد على قطاع التعدين (بين 6 و15 % من الصادرات)، انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0,7% في السنة، بينما في الدول التي ساهمت فيها المعادن بنسبة (15و 50% من الصادرات)، انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1,1% سنويا، بينما في الدول التي فيها قطاع التعدين يساهم بنسبة كبيرة (أكثر من 50% من الصادرات)، نصيب الفرد انخفض ب 2,3% سنويا، وهذا الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدي إلى ظهور الحروب الأهلية، وتشير الدراسات الحديثة أن نسبة البطالة كذلك تساهم في قيام الحروب الأهلية وخاصة الدول التي تعتمد على المعادن.

ومن بين الدول التي تعتمد على المعادن (بوتسوانا، سيراليون، زامبيا، الإمارات العربية المتحدة، موريتانيا، البحرين، غينيا الاستوائية، ليبريا، نيجر، شيلي، غينيا، الكونغو الديمقراطية الشعبية، الأردن، بوليفيا، طوغو، إفريقيا الوسطى، بيرو، غانا، بلغاريا، أنغولا) منها 11 دولة حسب البنك الدولي دول مثقلة بالديون مع أنهم يكسبون عائدات كبيرة من النقد الأجنبي من خلال بيع مواردها، ومنذ عام 1990 خمسة منهم كانو ا يعانون من الحروب الأهلية، و 20 دولة تعتمد على النفط وهى كتالي (أنغولا، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، البحرين، كونغو برازافيل، نيجيريا، عمان، غابون، العربية السعودية، قطر، الجزائر، غينيا الجديدة، ليبيا، العراق، فترويلا، سوريا، إكوادور) منها ثلاث دول من بين الستة الأوائل تتصف بدول مثقلة بالديون، بالإضافة إلى خمسة من 20 دولة عانت من الحروب الأهلية. ومن خلال الجدول التالي نوضح مدى تأثير الموارد على ظهور الحروب الأهلية في الدول.

الجدول (02): الموارد الطبيعية وعلاقتها بالحروب الأهلية

الدول	المدة	المورد
أفغانستان	1998- 2001	المجوهرات، أفيون
أنغولا	1975-2002	النفط، الماس
أنغولا (كامبندا)	1975	النفط
بورما	1949	الخشب، المجوهرات، أفيون
كمبوديا	1978- 1997	الخشب، مجوهرات
كولومبيا	1984	النفط، الذهب
الكونغو الديمقراطية	1997	النفط
الكونغو الديمقراطية الشعبية	1996-1997	النحاس، الماس، الذهب
الكونغو الديمقراطية الشعبية	1998	النحاس، الماس، الذهب
أند ونسيا (Aceh)	1975	الغاز الطبيعي
أند ونسيا (W, papua)	1969	النحاس، الذهب
ليبيريا	1989-1996	الخشب، الماس، حديد، مطاط، كاكاو، قهوة، ذهب
المغرب	1975	فوسفات، النفط
غينيا الجديدة	1988	الذهب، النحاس
بيرو	1980-1995	كوكا
سيراليون	1991-2000	الماس
سودان	1983	النفط

المصدر:ROSS Michael ، نفس المرجع السابق، ص 29.

من خلال الجدول يتضح لنا أن معظم الحروب الأهلية في الدول سببها النفط والماس، وذلك نظرا لأهميتهم الإستراتجية في الاقتصاد وخصوصا النفط الذي يعتبر المحرك الرئيسي لجميع القطاعات.

II-3-3-2) الاعتماد على الموارد والحكم:

الاعتماد على الموارد الطبيعية يؤثر على الحكومات وذلك بسبب عدم قدرتها على حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يجعلها أكثر عرضة للصراعات الداخلية وذلك من خلال الأسباب التالية:

أ- الفساد:

إن ضعف الحوكمة في البلدان التي تزود بالطاقة والموارد الأخرى يمكنه أن يعقد أمن هذه الإمدادات بطرق ثلاثة:[1]

أولا وقبل كل شيء فإن الفساد وسوء إدارة الإيرادات في أي دولة نامية يزيد من السخط الشعبي وعدم الاستقرار السياسي في تلك الدولة إلى حد النزاع العنيف الذي يشكل بحد ذاته خطرا على أمن الإمدادات، هذا هو الحال في نيجيريا، حيث تستغل الجماعات المسلحة السخط الشعبي حيال سوء إدارة صناعة النفط في شن هجمات منتظمة ضد هذه الصناعة الأمر الذي أدى إلى خفض الإنتاج بضع مئات الآلاف من البراميل يوميا.

ثانيا إن الفساد في قطاع الموارد الطبيعية هو في الدول المنتجة يمكنه أن يؤدي إلى إيجاد مصالح مكتسبة لبعض الأشخاص الذين قد يقومون باستغلال مناصبهم العامة من أجل تحقيق أرباح شخصية، وهذا يضر بشكل فادح في استقرار البلاد وقد يؤدي إلى تقلب غير مناسب في الأسعار وفى العرض للطاقة، ومن أمثلة على ذلك أوكرانيا، حيث توجد دلائل تشير إلى أن أطرافا أوكرانية متنفذة ولها مصالح خاصة، وقد احتلت موقعا مركزيا في تجارة الترانزيت للغاز إلى أوربا بطريقة غير شفافة، وأبعدت شركة الغاز المملوكة للدولة بشكل يثير القلق بشأن احتمال تورطها في الجريمة المنظمة

---

[1] باتريك إلي وآخرون، حوكمة الموارد في القرن الحادي والعشرون، منشورات مؤسسة هينرش بل، الطبعة الثانية، تشرين أول 2008، ص 30.

ثالثا هناك العديد من الأمثلة لبلدان تعيش في فقر مدقع، ومعرضة للاضطرابات بينما تجني النخب الحاكمة فيها مكاسب ضخمة غير مشروعة متأتية من إختلاص عائدات الموارد الطبيعية، وغينيا الاستوائية هي أكبر مثال، إن مثل هذه البلدان هي أكثر عرضة لانهيار الدولة وللنزاع، التي يتحمل تكاليفها المواطنون والمجتمع الدولي (مثلا من خلال زيادة المعونات وتعطيل التجارة والحاجة إلى قوات حفظ السلام وتقديم الإغاثة للاجئين) علاوة على ذلك ترتكب حكومات هذه الدول في كثير من الأحيان انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من أجل قمع المعارضة

إن تطبيق معايير مزدوجة سواء في الصناعات الإستخراجية نفسها أم تلك التي تنعكس في تطبيق سياسات البلدان الأم، لا تقوض عملية الإصلاح فحسب بل إنها تهدد السلام والاستقرار فعلى سبيل المثال:[1]

- سقط بنك ريغز لأنه يحتفظ بحسابات أوغستو بينوشية وبالعائدات النفطية لغنيا الاستوائية التي كان يسيطر عليها الرئيس أوبيانغ سيطرة كاملة، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تتجاهل الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتسم بها نظام أوبيانغ وكذلك فقد وقعت شركة الصينية عقد إنتاج تشاركي مع غينيا الاستوائية في عام 2006، وكذلك شركة بيتروبراس البرازيلية.
- تقوم حكومة الكونغو برازافيل بترهيب نشطاء المجتمع المدني الداعين للشفافية، وذلك من خلال المضايقات واستغلال النظام القانوني كالاعتقالات وتوجيه التهم الملفقة ومنع السفر، الأمر الذي يحول دون مشاركة هذه المنظمات في الاجتماعات ومن بينها اجتماعات مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية

[1] باتريك إلي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص 30- 32.

- تستند السياسة الصينية في إفريقيا على مبدأ " عدم التدخل" وهو أمر يلاقي الترحاب في إفريقيا في أعقاب تجربتها الاستعمارية والتدخل المستمر من القوى الاستعمارية السابقة ولكن الدول الغربية فشلت في تأمين الإمدادات من الموارد عن طريق الأنظمة التي لها سجلات حافلة بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الإبادة الجماعية، كأنغولا وزيمبابوي والسودان. ما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الاستثمارات الصينية لن تحذو حذوها، فالاستثمارات التي توفر المزيد من الموارد للأنظمة القمعية، بصرف النظر عن مصدرها تلحق الضرر الكبير بالديمقراطية وحقوق الإنسان لسكان تلك البلدان، وتهدد إمكانية القضاء على الفقر.

ب- ضعف الحكومة:

تؤدى الموارد الطبيعية إلى ضعف الحكومة مما تجعلها أكثر عرضة للحروب وأقل قدرة على حل المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية وتوفير السلع والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، الحكومات التي تمول عن طريق عائدات الموارد مثل النفط والمعادن بدلا من الضرائب تكون ضعيفة، فقوة الحكومة تأتي من خلال الضرائب التي تفرض على الأفراد، وهذه السياسة تحتاج فترة من الزمن من أجل تجسيدها، لكن ضعف الحكومة في تجسيد هذه السياسة تؤدي إلى انتشار البيروقراطية، وتكون الحكومة غير قادرة على التخفيف من حدة الصراعات، والتي حدتها تعمل على نشوب الحروب الأهلية، أما النقطة الثانية فتتمثل في ضعف سيطرة الحكومة على كيفية استغلال الموارد، إذ هناك بلد لديه موارد ذات قيمة عالية مثل الذهب [1] والماس وغيرها من المعادن النفيسة، التي تجعل الحكومة تواجه صعوبة في وضع القوانين الخاصة بالمناطق الإستخراجية لهذه المعادن، حيث أن هذه المعادن تجلب عدد كبير من عمال المناجم والتي غالبا ما تكون في المناطق الريفية، ونتيجة لضعف الحكومة في تطبيق هذه القوانين تجد صعوبة في حماية حقوق

[1] Michael ROSS ، مرجع سبق ذكره، ص09

الملكية الخاصة بها، ونتيجة لذلك فإنها غالبا ما تلجأ إلى الإجراءات الغير قانونية بما في ذلك العنف، واستغلال هذه الموارد بهذه الطريقة تجعل أصحابها يتهربون من دفع الضرائب مما ينتج عنها مستويات عالية من الفساد داخل الحكومة، وعمليات التهريب، ومثال على ذلك حالة سيراليون التي توضح كيفية أن المعادن أثرت على الحكومة وأدت إلى الحروب الأهلية، فخلال الفترة الممتدة مابين سنة 1930-1960 عرفت سيراليون معدلات مرتفعة للنمو، وذلك بسبب مواردها الطبيعية كالذهب والحديد والماس، والتي تم استخراج هذه الموارد عن طريق شركات أجنبية و شركات أخرى مملوكة للدولة، حيث حققت من خلال هذه الموارد عائدات كبيرة، ولكن في سنة 1980 أصبح استخراج هذه المعادن يتم بطرق غير رسمية، مما أدى إلى ضعف الحكومة في السيطرة على حقول الماس، والتي كانت موطنا لعشرات الآلاف من عمال المناجم الذين لا يمتلكون رخص استغلال هذا المورد، بالإضافة إلى تكوين شبكات من العصابات المسلحة والجيوش الخاصة والقوات الشبه عسكرية التي ساهمت في مساندتهم لعمال المناجم وتسهيل تجارة الماس، حيث أنه خلال هذه الفترة كانت الحكومة قادرة على محاربة الفساد، ولكن في سنة 1990 عرفت أسعار النفط ارتفاع ملحوظ، وانخفاض في أسعار المعادن مما أدى إلى انخفاض عائدات الدولة من هذه المعادن، حيث انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج من 14,5% إلى 3,9%، وهذا ما أدى إلى انخفاض مستويات النمو في البلاد مما أدى إلى تكوين مجموعات عرقية التي أدت بالبلاد إلى حرب أهلية و أدت إلى مقتل حوالي 350000 شخص، وتشريد عن ما لا يقل عن ثلث السكان العالم.

الحكومات التي تعتمد على الموارد الطبيعية تصبح أقل ديمقراطية وبتالي أقل عرضة للمحاسبة، كما أن الحكومة التي تعتمد على مصادر أخرى مثل الضرائب، تستطيع من خلال هذه السياسة توفير عائدات ، بالإضافة إلى قمع المعارضة من خلال السياسة الضريبية، لكن البلدان الغنية بالموارد تستخدم عائدات

هذه الموارد من أجل إلغاء أو تخفيض الضرائب على أفرادها، لكن في ظل غياب الضرائب الأفراد يقمون بمطالبة حكومتهم مرة أخرى بزيادة النفقات، كما أن الحكومة في هذه الدول تعمل على عدم ترسيخ النظام الديمقراطي، وذلك من أجل تشكيل فئات في المجتمع يطالبون بحقوقهم السياسية، فالنظام الغير ديمقراطي يستخدم سلطته من أجل الحد من المعارضة، والقيام بتوفير عائدات الموارد لصالحهم، وذلك من أجل القيام بإنفاق هذه العائدات بنسبة كبيرة على الجيش، وتعزيز قوتها، وبتالي فإن الموارد الإستخراجية يمكن أن تعزز من نفوذ القوات الخاصة بالحكومة، والتي تعطيها المزيد من الاستقلالية ويكون لديها نفوذ على المجتمع المدني، ففي اندونيسيا على سبيل المثال الجيش العسكري يقوم بجمع أموال التي يتم الحصول عليها عن طريق استخراج الموارد واستغلالها لصالحه، دون القيام بتوجيه هذه الأموال إلى الخزينة العامة للدولة، والقيام بإتباع طرق قانونية في إنفاق هذه الأموال، وهذا ما يؤثر على فشل الأنظمة الديمقراطية ، وبتالي فإن السيطرة على عائدات الموارد من جهة معينة يؤدى إلى نشوب الحرب الأهلية، ومنه فإن الدول الأكثر تبعية للموارد الطبيعية تكون فيها معدلات النمو منخفضة وبتالي فإن حكوماتها تكون غير مستقرة وغير قادرة على إدارة اقتصادها بشكل جيد، وهناك عدة دول وقعت في نفس المشكل مثل الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبريا.

II-3-3-3) الموارد الطبيعية والحركات الانفصالية:

وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى [1] الحروب الأهلية من خلال قيام الأفراد الذين يعشون في المناطق الغنية بالموارد بالعمل على تشكيل دولة مستقلة من أجل استغلال هذه الموارد لصالحهم، فالأفراد الذين يعشون في هذه المناطق يتميزون بميزات خاصة سواء كانت دينية أو عرقية، والتي تميزها عن غيرها من غالبية السكان، ولكن القيام بعملية الاستخراج من طرف الأفراد القاطنين بهذه المناطق يكلفهم الكثير، ففي

[1] Michael ROSS ، نفس المرجع السابق، ص ص 15- 17

حالة قيام الحكومة بعمليات الاستخراج عن طريق شركات خاصة فإن هذه الموارد ستكون أكثر ثراء، فعلى سبيل المثال في اندونيسيا التي حصلت على استقلالها في سنة 1940، شهدت حركة انفصالية ذلك لأن هذه الدولة فيها معدلات النمو مرتفعة لأنها وفيرة بالغاز الطبيعي، كذلك اندلعت الحرب الأهلية في السودان بين الشمال والجنوب، وذلك من أجل مطالبة سكان الشمال بالقيام بإدارة النفط المكتشف في الجنوب والقيام ببناء مصفاة لتكرير النفط في الشمال بدلا من الجنوب.

المتمردين من مئات الآلاف هم في حاجة إلى مصدر دخل منتظم، فقبل نهاية الحرب الباردة تم تمويل هذه الجماعات في الدول النامية خاصة من قبل قوى أجنبية، ولكن بعد ذلك اضطرت هذه الجماعات إلى البحث عن طريقة أخرى لتمويل أنفسهم ، فكانت الموارد الطبيعية أحسن وسيلة لذلك، وذلك لسببين هما:

- استخراج الموارد الطبيعية يحقق أرباحا كبيرة نظرا لقيمتها في الحياة العملية كالنفط والمعادن
- وقوعها في مناطق معينة يمكن إستلاء عليها بسهولة والتي وغالبا ما توجد في المناطق الريفية.

كما يمكن نهب هذه الموارد من طرف الشركات القائمة بعملية الاستخراج، وبتالي فإن الموارد تعتبر مصدرا مهما لهذه الجماعات، وهناك ثلاث طرق لتمويل أنفسهم من خلال الموارد:

- من خلال عملية السلب والنهب مباشرة وبيع الموارد.
- من خلال بيع العقود الآجلة للموارد.
- عن طريق الابتزاز والخطف.

وهناك أمثلة كثيرة عن الجماعات المتمردة التي تمول نفسها من خلال بيع الموارد الطبيعية واستغلالها بسهولة منذ أواخر سنة 1980 كان هناك عدة حالات منها:

- انغولا في سنة 1990 بيعت مئات الملايين وربما حتى مليارات الدولارات من الماس.

- في أفغانستان تحالف الشمال تم تمويله في سنة 1990 من خلال بيع مابين 40 إلى 60 مليون دولا سنويا من الأحجار الكريمة .
- في سنة 1990 ليبريا، قامت جبهة تشارلز تايلور الوطنية القومية، بكسب حوالي 75 مليون دولار، من خلال فرض الضرائب على بيع الماس والخشب والمطاط والحديد الخام.
- في سيراليون في سنة 1990 قيام الجبهة الثورية المتحدة بالحصول على قيمته 25 مليون دولار من خلال الماس.
- وهناك بعض الصراعات التي بدأت خلال الحرب الباردة واستمرت بعد ذلك فأضطر المتمردون إلى تمويل عن طريق الموارد الطبيعية، أنغولا تم تمويل الإتحاد الوطني للاستقلال من قبل الولاية المتحدة وجنوب إفريقيا خلال الفترة الممتدة مابين 1970-1980، وفى منتصف 1980 قامت هذه المجموعة باللجوء إلى الماس في شمال شرق البلاد.

وهناك أيضا طرق أخرى لتمويل هذه الجماعات من المتمردين عن طريق قيامهم بإستلاء على المناطق الغنية بالموارد وبيعها للشركات من أجل استخراج هذه الموارد، والجدول التالي يوضح الحركات الانفصالية القائمة على أساس الموارد.

الجدول رقم (03): الموارد الطبيعية والحركات الانفصالية

البلد	المنطقة	المدة	الموارد
أنغولا	كابيندا	1975	النفط
بورما	قبائل التل	1949	المجوهرات
الكونغو الديمقراطية الشعبية	Katanga/Shaba	1965-1960	النحاس
أند ونسلي	غرب أند ونسلي	1969	النحاس، الذهب
أند ونسلي	Aceh	1975	الغاز الطبيعي
نيجيريلي	Biafra	1970-1967	النفط
غينيا الجديدة	Bougainville	1988	النحاس، الذهب
السودان	الجنوب	1983	النفط
المغرب	غرب الصحراء	1988-1975	الفوسفات

المصدر: Michael ROSS، نفس المرجع السابق، ص 32.

II-3-3-4) فرضيات حول الموارد وعلاقاتها بالنزعات:

هناك تسعة فرضيات حول الآليات التي تربط الموارد الطبيعية بالحروب الأهلية وهي كتالي:[1]

-4 فرضيات الأولى تصف الطرق التي تؤدى إلى بداية النزاع.

-3 فرضيات الأخرى تقترح مدة النزاع حول الموارد الطبيعية.

-فرضيتين الأخيرتين تبين كثافة الحروب والأسباب، ونسب المتضررين من الأشخاص القائمين بهذه الحرب.

سنحاول دراسة كل فرضية على حدى:

[1] ROSS Michael, How Do Natural Resources Influence Civil War, Evidence from 13 Cases, Department of Political Science, UCLA, June 11, 2003, P P 11- 15.

-**الفرضية الأولى:** الموارد الطبيعية تؤدي إلى الحروب الأهلية، وذلك من خلال قيام المجموعات الثائرة من جمع المال عن طريق الإستيلاء على الموارد التي يتم استخراجها من طرف الشركات المستثمرة والقيام ببيعها والحصول على أموال، أي قيام هذه المجموعات بالاستيلاء على الموارد الطبيعية بطريقة غير مباشرة وبسهولة دون بذل مجهودات.

أما الاحتمال الثاني فيتمثل في " آلية الشكوى" حول انتزاع واستغلال الموارد من طرف السكان المحليين، الذين يرون بأن استغلال الموارد يؤثر على البيئة، بالإضافة إلى فرص العمل الغير كافية لديهم ، والتي تسبب عراقيل اجتماعية ، وبتالي فإن هذه الشكاوي تؤدى إلى حروب أهلية نظرا لعدم الاستجابة لهذه الشكاوي فعلى سبيل المثال قطع ونقل الأخشاب تتسبب في تدهور البيئة وطرد الناس القاطنين بهذه المناطق وحرمانهم من استغلال أراضيهم.

-**الفرضية الثانية:** ثروة الموارد الطبيعية تؤدي إلى احتمال حدوث الحرب الأهلية بسبب الشكاوى حول نزع ملكية الأراضي المعوض عليها بشكل غير كافي، بالإضافة إلى التأثير على البيئة، وفرص العمل الغير كافية.

انتقال ملكية الأراضي للشركات القائمة باستغلال الموارد و عدم القيام بتعويض ملاكها بصفة كافية، يؤدي إلى القيام بحروب أهلية، وبطبيعة الحال فإن السبب الرئيسي في هذه النزعات هي الشركات المستثمرة في الموارد الطبيعية.

-**الفرضية الثالثة**: ثروة الموارد تؤدي إلى احتمال حدوث الحرب الأهلية بسبب قيام السكان القاطنين بهذه المناطق ورغبتهم في تشكيل دولة منفصلة من أجل استغلال الموارد لصالحهم.

في هذه الحالة التزاع حول الموارد الطبيعية يتم من طرف الثوار على الشركات القائمة باستغلال الثروات وانتزاعها من مناطق معينة، حيث أن هذه المناطق أفرادها غير مستفيدي ن من هذه الموارد، مما يدفعهم إلى القيام بتشكيل مجموعات عرقية منفصلة عن الدولة من أجل حماية مواردهم واستغلالها لصالحهم.

-**الفرضية الرابعة**: الثروة النفطية تزيد من احتمال حدوث الحروب الأهلية، والسبب يكمن في القضاء على البيروقراطية، والمطالبة بالتوزيع العادل لهذه الثروة من أجل تحسين المستويات المعيشية

الثروة النفطية في[1] العديد من الدول أدت إلى ظهور الحروب الأهلية ، والتي سببها انتشار ظاهرة عدم المساواة في تقسيم الثروة وظهور ظاهرة الفساد... الخ.

كما أن وفرة الموارد الطبيعية قد تؤثر على مدة الحرب الأهلية، حيث أن هذه الثروة تؤدي إلى حروب طويلة المدى ، والسبب في ذلك يكمن في استخدام الثوار لهذه الموارد من أجل تدعيم وتمويل أنفسهم و الاستمرار في عملية الاقتتال، وهناك العديد من الدول التي وقعت فيها الحروب حول الموارد لهذه الأسباب منها: ليبريا، سيراليون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانغولا.

كما أن ضعف الثوار يؤدي بهم إلى العمل على إطالة النزعات من أجل عدم السماح للجهات الأخرى باستغلال هذه الثروة لصالحهم، و تمكينهم من كسب موارد إضافية.

---

[1] ROSS Michael، نفس المرجع السابق، ص ص 15- 17.

-**الفرضية الخامسة:** تؤدي الموارد الطبيعية إلى زيادة أو نقصان مدة الحروب الأهلية، والسبب يكمن في تمويل الجانب الضعيف في عملية الصراع.

أي أن الجانب الضعيف دائما يفكر في إطالة النزاع، مستندا على فكرة أن تلك الحرب تسمح لهم من الاستفادة من عائدات تلك الموارد، لأن هذه الموارد تعيق عملية السلام والسبب يكمن في استفادة الثوار وقادتهم من العائدات بما فيه الكفاية في حالة النزاع، على سبيل المثال المجموعات الثائرة في كل من أنغولا وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية تستطيع من خلال عملية النهب أو الابتزاز السيطرة على ثروات مالية أحسن من طريقة اللجوء إلى عملية السلام.

قادة المجموعات العرقية الذين أعطو ا جيوشهم حرية التصرف في جمع الثروة لصالحهم، يجعل أمر صعبا أمام عملية المفاوضات من اجل السلام حول كيفية استغلال الأمثل للموارد، إذ يرون القادة بأنهم في حالة السلام تكون لهم فرصة الاستفادة بكمية اكبر من الثروة في وقت الحرب، وبتالي فإنهم يعملون على إقناع الجنود على عملية بناء السلام الذي يسمح لهم بتحقيق أرباح أكثر منها من خلال الحروب والنزعات الداخلية.

-**الفرضية السادسة:** الثروة الطبيعية تؤدي إلى زيادة أو نقصان الحرب الأهلية، وذلك لأن الثوار وقادتهم يستفيدو ن من هذه الموارد من خلال هذه الحروب واستغلالها لصالحهم

الحرب على الموارد مربحة للثوار وقادتهم إذ يتعمدون إطالة النزاع ومعارضة عملية السلام والسبب يكمن في:[1]

-نهب الموارد يولد أرباح شخصية للثوار وقادتهم.

[1] ROSS Michael، مرجع سبق ذكره، ص 17 – 18.

-عدم تقديم تعويض كافي في حالة القيام بمعاهدة تقضي بتوقيف هذه الحروب.

ولكن بالمقابل فإن ثروة الموارد تسهل اتفاقية السلام وذلك من خلال تقديم تعويض أكثر للجهات الفاعلة في عملية الحرب، إذ يرون بأن هذه التعويضات تنفعهم بدرجة أكبر من عملية النهب.

-**الفرضية السابعة:** الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة مدة الحروب الأهلية الانفصالية، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومة على الالتزام باتفاقية السلام المبنية على الاستغلال الذاتي للمجموعات العرقية للموارد الطبيعة وخاصة في المناطق التي يقطنون بها.

وتقوم الحكومة بموافقة على متطلبات الثوار من أجل المحافظة على أرواح الأشخاص بسبب اشتباكات التي تقوم على الأراضي الغنية بالموارد، والعمل من اجل السيطرة عليها وترسيخ البرامج المسطرة حول عملية التنمية .

-**الفرضية الثامنة:** تؤدي ثروة الموارد إلى زيادة نسبة المصابين أثناء الحرب الأهلية من أجل الأراضي الغنية بالموارد.

وقوع المعارك المتعلقة بالموارد في بعض المناطق التي تكون غير مهمة قبل اكتشاف هذه الموارد، ولكن بعد اكتشافها تصبح وجهة نظر للعديد من الجهات، كما أنها قد تخفض الحروب الأهلية بسبب التعاون بين المتعارضين فيما يخص انتزاع الموارد واستغلالها لصالحهم.

-**الفرضية التاسعة:** ثروة الموارد تؤدي إلى نقص الأشخاص المصابين أثناء الحروب بجعل المتقاتلين يتعاونون من أجل القيام بعملية استغلال الموارد.

أي قيام الجهات المتعارضة بالتعاون من أجل استغلال الموارد لصالحهم، والسبب في ذلك هو عدم التفكير أي جهة من استغلال الثروة لصالحها.

II-3-3-5) الإجراءات الواجب إتباعها لتفادي الصراعات حول الموارد الطبيعية

من أجل رفع النمو الاقتصادي وتحسين استغلال الموارد الطبيعية وتفادي الوقوع في الصراعات الداخلية يجب القيام بما يلي:

- تحسين مراقبة وحماية الموارد الطبيعية من أجل منع الصراعات الداخلية.
- العمل على تقسيم الثرة (الموارد الطبيعية) بطريقة عادلة ، من أجل تفادي الصراعات القائمة بهدف السيطرة على هذه الموارد من طرف طبقة معينة في المجتمع، والعمل على رفع معدلات النمو من خلال تحسين الأوضاع المعيشية و رفع مداخيل الأفراد داخل هذه الدول .
- الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية من أجل تعزيز الانتعاش الاقتصادي.
- الاهتمام برأسمال الاجتماعي[1] الذي يتمثل في التعاون والعمل الجماعي لمعالجة المشاكل المحلية، لأن العمل الجماعي يقلل من صور التراعات داخل المجتمع حول الموارد الطبيعية، كما أن رأسمال الاجتماعي يساهم في التنمية الاقتصادية المحلية، ويساهم في تحسين البيئة، وذلك من خلال التعاون في كيفية استغلال والاستفادة من الموارد الطبيعية بطرق عقلانية، كما أن مساهمة كل الجهات دون سيطرة جهات معينة على استخدام واستغلال الموارد أي إشراك جميع الأفراد في عملية الاستغلال تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لدى الأفراد، والعمل على الاهتمام بأحوال الأجيال القادمة من خلال الاحتفاظ بنصيبهم من الموارد وعدم الإفراط في استغلالها، والتعاون المتزايد

[1] MBOTE Kameri, MUSAASIZI Joel and WAITHAKA Michael, Effective Natural Resource Management For Conflict Prevention , Eastern And Central Africa Programme For Agricultural Policy Analysis, Monograph Series 8, August 2007, P P 19 -22.

وتدفق المعلومات والمعرفة بين الأفراد الدول الغنية بالموارد، يؤدي إلى التقليل من ظاهرة نضوب الموارد، كما يمكن أن تؤدي إلى تحسين طريقة المراقبة وكيفية استغلال الموارد.

ومن خلال الدراسات التي قام بها الاقتصاديون توصلو ا إلى أن رأسمال الاجتماعي أدى إلى نقص النزاعات حول الموارد الطبيعية بشكل ملحوظ، كما أن الحكومة تلعب دور مهم في تكوينه، برغم من أن عملية خلق رأسمال الاجتماعي صعبة، إذ لابد من وضع إستراتجيات ودعم العملية من أجل بناء السلام والتقليل من الصراعات الداخلية, و لإدارة واستعمال الموارد من اجل التقليل من حدة النزعات يجب القيام بفحص الطرق التي يكون فيها كل من رأسمال الاجتماعي والسياسة المحلية مكملان لبعضهم البعض.

بعض السمات الإيجابية لرأسمال الاجتماعي تتمثل في تقوية الروابط بين مجموعات متباينة ، مما تؤدي إلى عدم قدرة الغرباء على التدخل في إدارة الموارد، ولتعزيز السمات الإيجابية لرأسمال الاجتماعي في الحكم، يجب أن يشمل هذا المصطلح جميع الحكومات المحلية، الغير حكومية والأفراد بصفة خاصة.

خلاصة الفصل:

رغم أن الموارد الطبيعية تعتبر مصدر من مصادر التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، فمن خلال الاعتماد على هذه الموارد واجهت الدول عدة مشاكل اقتصادية وأخرى سياسية، والمتمثلة في ضعف القطاعات الاقتصادية بسبب الاهتمام والتركيز على الموارد، ب الإضافة إلى ضعف المؤسسات الناتجة عن تطبيق الأنظمة والقوانين التي لا تسمح بتحسين طريقة استغلال الموارد بطريقة عقلانية، والقيام بتقسيم الثروة الناتجة عن الموارد بطريقة غير عادلة بين الأفراد التي أدت إلى تدهور مستواهم المعيشي هذا ما دفعهم إلى تشكيل مجموعات عرقية تعمل على نشوب صراعات داخلية التي هي أخرى شكلت عائقا لعملية التنمية، والتي من خلالها تستطيع هذه المجموعات من استغلال الموارد لصالحها بطريقة مباشرة دون اللجوء إلى الحكومة، هذه المشاكل ناتجة عن عدم كفاءة المؤسسات القائمة على تسير شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهذا ما يثبت أن الموارد الطبيعية لعنة على اقتصاديات بعض الدول، في حين أن هناك بعض دول استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة لعدة أسباب سوف نتطرق إليها في الفصل الثالث، من خلال دراسة حالة كل من الجزائر، نيجيريا و بوتسوانا.

الفصل الثالث: أثر الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر، نيجيريا وبوتسوانا)

مقدمة الفصل:

تعتبر الموارد الطبيعية من بين العناصر المهمة في عملية التنمية الاقتصادية، فهناك بعض الدول التي عملت على رفع معدلات نموها من خلال هذه الموارد، كما يمكن القول أن هذه الموارد كانت لها أثار سلبية على بعض الدول، حيث أن هذه الدول وقعت في عدة مشاكل منها إهمال القطاعات الصناعية و الفلاحية والتركيز على قطاع واحد، بالإضافة إلى ضعف مؤسساتها وظهور ما يسمى بالصراعات الداخلية وكل هذه المشاكل يمكن التعبير عنها بنظرية نقمة الموارد الطبيعية، وفى هذا الفصل سوف نقوم بدراسة مدى تأثير الموارد الطبيعية على عملية التنمية سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية وذلك في كل من نيجيريا ،الجزائر وبوتسوانا باعتبارهما دول غنية بالموارد الطبيعية والمتمثلة في النفط في كل من نيجريا والجزائر، والماس في بوتسوانا والعمل على توضيح كل من الأسباب التي أدت إلى نجاحهما أو فشلهما في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

III-1) دراسة حالة الجزائر:

III-1-1) المحروقات في الجزائر

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها[1] مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية ولذلك فمن المفيد جدا معرفة الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات لكل من البترول والغاز، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتجات إلى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين وعدة مستهلكين.

III-1-1-1) النفط:

لا بد عند التكلم عن الاحتياطات النفطية أن نعرف:

أ- **الاحتياطات المؤكدة أو المبرهنة:** وهي الكميات التي قدرت على أساس علمي، وعرف تواجدها، وممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانيات التقنية المتاحة حاليا.

ب - **الاحتياطات المحتملة :** وهي الكميات المكتشفة وغير المقدر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية. ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها والتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية.

---

[1] مقليد عيسى ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شاهدة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007- 2008، ص 42.

ت- **الاحتياطات الممكنة :** وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها، وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول أو الغاز؛ و في تقدير الاحتياطات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطات الأكيدة. أما حساب المدة المتوقعة من عمر النفط أي مدة الإنتاج، فيختلف حسب جهات التقدير ومستوى الاستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة المحققة سنويا .

حققت الجزائر 12,2 مليار برميل[1] من الاحتياطات النفطية في سنة 2012، هذه الاحتياطات تجعلها تحتل المرتبة الثالثة في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا، معظم هذه الاحتياطات تقع في حاسي مسعود قرب الحدود الليبية بنسبة 60 % من إحتياطات الإجمالية الجزائر، الشركة الوطنية سونطارك هي الشركة الرئيسة في هذا القطاع، معظم الشركات المستثمرة في النفط تكون على أساس الشراكة مع هذه الشركة التي تسيطر على نسبة تفوق 50 % من قيمة الاستثمار وبتالي على الجانب التسيري له، حيث عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار الأجنبي في النفط وقطاعات الغاز، والتي بدورها أدت إلى زيادة الإنتاج بالإضافة إلى اكتشاف أبار جديدة لهذا المورد.

في ديسمبر 2011 قام وزير الطاقة والمناجم الجزائري بتعديل قانون المحروقات من أجل تسهيل على الشركات الأجنبية باستثمار والقيام بعملية التنقيب على النفط، والشكل التالي يوضح مكانة الجزائر فيما يخص إحتياطات النفط. حيث حققت الجزائر 1,27 مليون برميل في اليوم من النفط الخام، و 1,88 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال سنة 2011.

---

[1] Country Analysis Briefs . Energy Information Administration , **Algeria , 08 Mars** 2012.

متوفر على الرابط www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Algeria/oil.pdf

الشكل رقم (21): احتياطي النفط في إفريقيا لسنة 2012

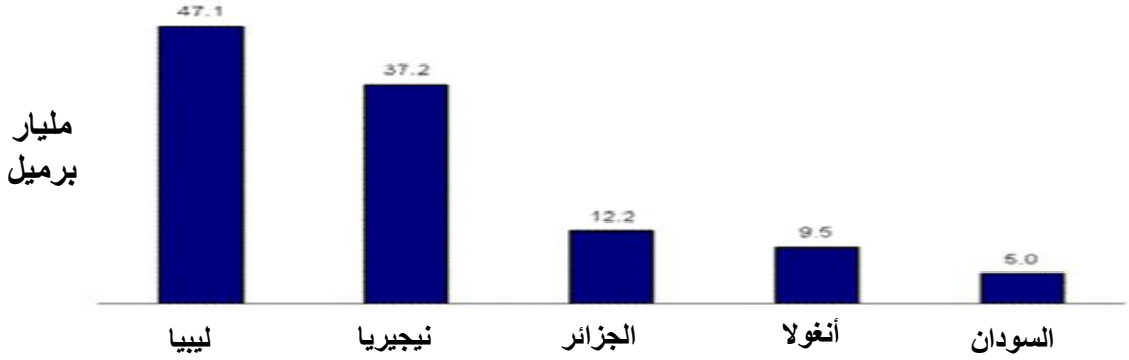

Source: Country Analysis Briefs . Energy Information Administration , **Algeria , 08 Mars** 2012. www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Algeria/oil.pdf

من خلال الشكل يتضح لنا أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة باحتياطي قدر بـــ: 12,2 مليار برميل في إفريقيا بعد كل من ليبيا بـــ 47,1 مليار برميل ونيجيريا بـــ 37,2 مليار برميل ثم تليها أنغولا والسودان بـــ 9,3 و 5 مليار برميل على التوالي، وهذا ما يبين أن الجزائر بلد غني بالنفط .

في 2011 صادرات الجزائر من النفط الخام قدرت بـــــ 750,000 برميل، حيث تم تسويق الجزء كبير منه نحو الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 510,000 برميل منه 328,000 نفط خام، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المستورد الوحيد الأكبر للنفط في الجزائر والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (22): صادرات الجزائر من النفط

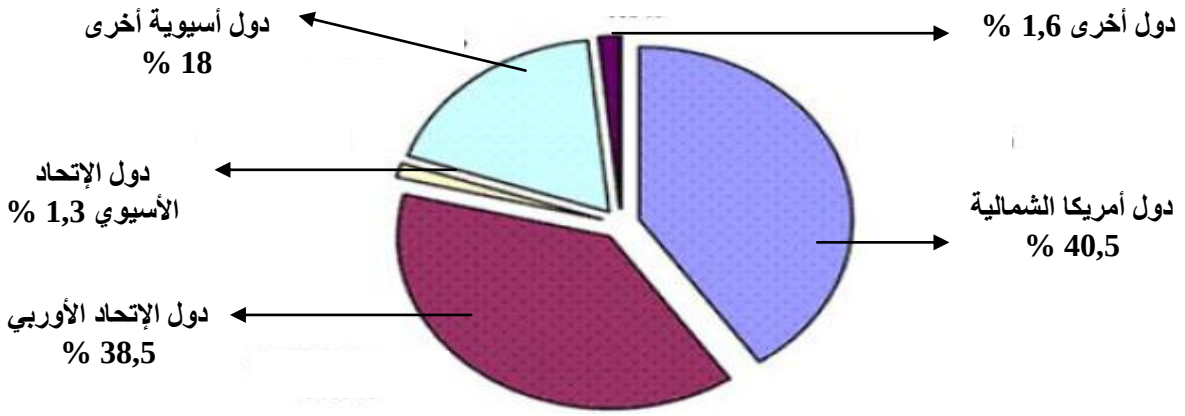

Source: Country Analysis Briefs . Energy Information Administration , **Algeria , 08 Mars** 2012 www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Algeria/oil.pdf.

من خلال الشكل يتضح لنا أمريكا الشمالية تحتل المرتبة الأولى في استيراد النفط من الجزائر ثم تليها أوربا بنسبة 38,5 % و أسيا بنسبة 18%، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى التي تمثل نسبة 1,6%.

قامت الجزائر في سنة 2012 بتصفية 450,000 برميل في أربع مصافي منها مصفاة أرزيو، الجزائر، سكيكدة، ولكن رغم ذلك إلا أن الجزائر تبقى في حاجة إلى بناء مصافي من أجل رفع نسبة الإنتاج وتوفير الحاجيات الداخلية، 64 % من النفط تم تصفيته في مصفاة سكيكدة بقيمة 300,000 برميل، أما مصفاة أرزيو تنتج حوالي 60,000 برميل موجهة للاستهلاك والتصدير ، كما تستعمل الجزائر سبع محطات ساحلية لتصدير النفط الخام و الغاز الطبيعي .

والشكل التالي يوضح النفط المستهلك والمصدر خلال الفترة الممتدة مابين 1992-2010.

الشكل رقم (23): استهلاك وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (1992- 2010)

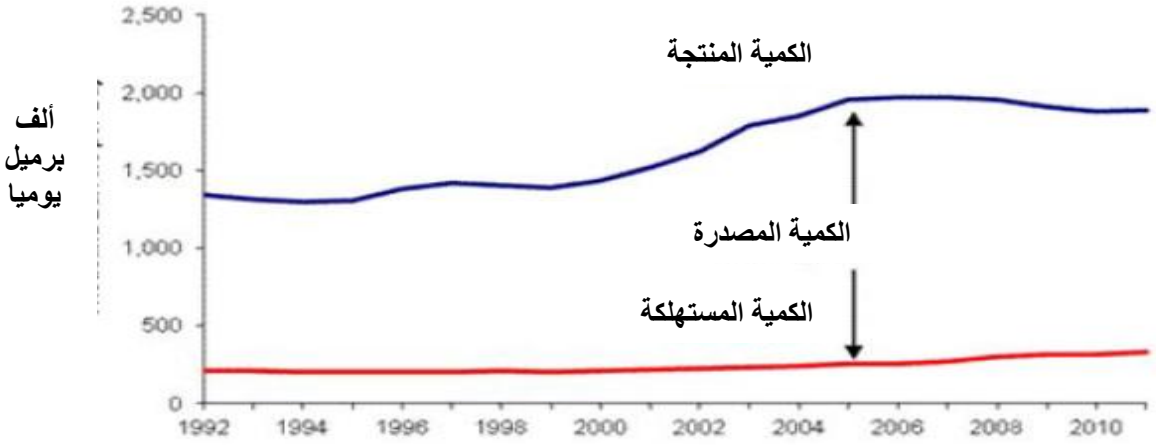

Source: Country Analysis Briefs . Energy Information Administration , **Algeria , 08 Mars** 2012. www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Algeria/oil.pdf

من خلال الشكل يتضح لنا أن الاستهلاك النفطي في الجزائر كان مستقرا خلال الفترة الممتدة مابين(1992- 2006)، بمعدل 250,000 برميل يوميا، إلا أنه في سنة 2008 و2010 عرف استهلاك زيادة حيث قاربت 500,000 برميل يوميا. أما فيما يخص الإنتاج فقد قدر بـــــ 1300,000 برميل يوميا كما عرف تحسن ملحوظ في سنة 2005 والذي قدر بحوالي 2 مليون برميل يومي وهذا ما يعكس كذلك تحسن صادرات الجزائر من النفط.

III-1-1-2) الغاز الطبيعي:

خلال شهر جانفى من سنة 2012 الجزائر كانت تملك 159 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، مما يجعل الجزائر تحتل المرتبة العاشرة في العالم والثانية في إفريقيا بعد نيجيريا، حقل الغاز الكبير أكتشف في حاسي الرمل سنة 1956، و الذي يحتوى على 85 مليار متر مكعب أي نصف احتياطات الغاز الطبيعي الجزائري، أما فيما يخص عملية الإنتاج والاستهلاك يتم توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (24): الغاز المنتج والمستهلك في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين(1990- 2010).

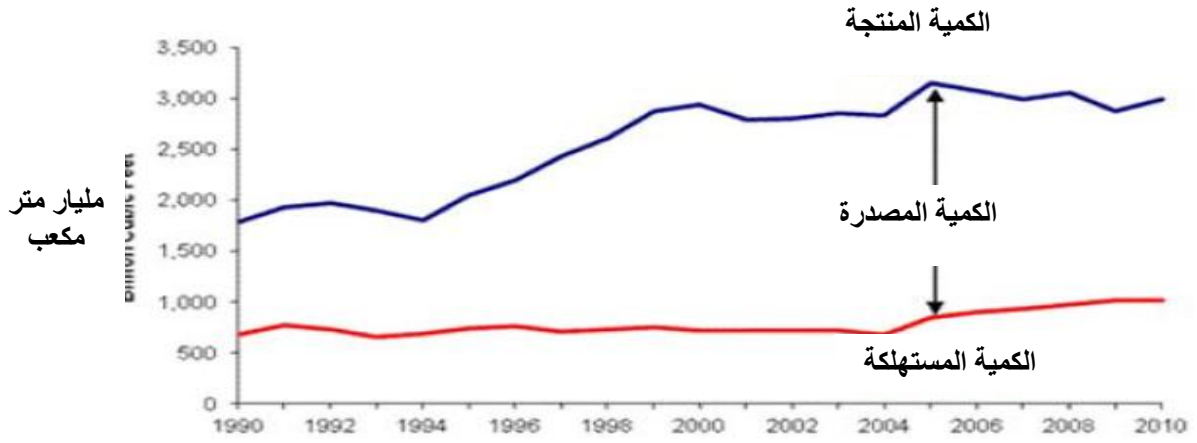

Source: Country Analysis Briefs . Energy Information Administration, **Algeria, 08 Mars** 2012 www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Algeria/oil.pdf

من خلال الشكل يتضح لنا أن الجزائر أنتجت حوالي 1,7 مليار متر مكعب خلال سنة 1999، أما خلال سنة 2004 بـــــ 3 مليار متر مكعب، ولكن بعد ذلك عرف نوعا من التراجع حيث قدرت قيمة الإنتاج خلال سنة 2010 بـــــ 2,9 مليار متر مكعب، أما فيما يخص الكمية المستهلكة من هذا المورد هي كتالي: 7,5 مليون متر مكعب(1990)، 7,5 مليون متر مكعب (1990)، 1 مليار متر مكعب(2010)، وهذا ما يبين زيادة حاجيات الجزائر لهذا المورد.

الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي في الجزائر قدرت بـــ 9,5 مليون متر مكعب خلال سنة 1990، و 2,5 مليار متر مكعب في سنة 2004، أما خلال سنة 2010 فقدر عرفت الكمية المصدرة نوعا من التراجع إلى 1,9 مليار متر مكعب.

III-1-2) الاقتصاد الجزائري:

في السنوات الأخيرة [1] سجلت الجزائر أداء اقتصادي أدى إلى تعزيز الاقتصاد الكلي، ولكن على الرغم من هذا التحسن إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى معتمد على قطاع النفط والغاز، والذي يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية، خلال الفترة الممتدة مابين 2004- 2010 نمو الناتج الداخلي الخام للبلاد قدر بـــــ 3,4% ساهم فيه قطاع المحروقات بشكل كبير، بالإضافة إلى مساهمة قطاع الخدمات، وقطاع الأشغال العامة والبناء، وبدرجة أقل القطاع الزراعي الذي عرف تحسن في سنة 2009، نسبة كبيرة من الاستثمارات تم توجيهها نحو قطاع البناء والخدمات والتي ساهمت في نمو الناتج الداخلي الخام الغير نفطي بمعدل 6,3% سنويا أثناء الفترة الممتدة مابين 2004-2010، ولكن رغم هذه الزيادة إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام تبقى منخفضة، أما في ما يخص القطاع الزراعي فقد نمى بمعدل 8,5% سنة 2010، حيث قدر ب 7% سنة 2009، أي بزيادة قدرها 1.5% خلال سنة واحدة، هذا النمو كان بسبب الظروف المناخية المناسبة في هذه الفترة والخطط الإستراتجية المتبعة في هذا المجال، أما قطاع الخدمات وصلت نسبة مساهمته إلى 26% من الناتج الداخلي الخام، كما سجل نمو متوسط قدر بـــ 9 % خلال الفترة الممتدة مابين (2005-2010). والجدول التالي يوضح المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال (2006 - 2012) .

[1] FUNDANI Matondo, THIOUNE Diarra, EGUIDA Rebert Kossi, AMADOU Abou, BOUZGRAOU Malek, DIALOGUE NOTE 2011-2012, African Development Bank Group, May 2011, P 02.

الجدول رقم (04): المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين(2006-2012)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)	117,2	134,3	171,7	137,9	162,0	179,9	206,5
الناتج الداخلي الخام لكل فرد (دولار)	3,517	3,967	4,996	3,954	4,573	5,503	5,660
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	2,0	3,0	2,4	2,4	3,3	2,4	2,6
الميزان التجاري	34,0	34,2	40,6	7,8	18,2	26,8	20,9
الحساب الجاري	29,0	30,6	34,5	0,4	12,1	18	10,5
معدل التضخم(%)	2,3	3,6	4,9	5,9	4,5	8,4	5,0

Source : indicateurs Economiques et financiers de l'Algérie, ambassade de France en Algérie, service Economiques regional, November 2012.

الحساب الجاري عرف فائض على الرغم من تراجع النمو الإقتصادي سنة 2009، حيث انخفض بنسبة 1% من الناتج الداخلي الخام بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية (- 42,5% في 2009 مقارنة ب 2008)، والمرتبط بالأزمة الاقتصادية العالمية، وتحسنت إلى حد كبير سنة 2010 بسبب ارتفاع سعر برميل النفط ، حيث قدرت الاحتياطات من النقد الأجنبي آنذاك بـــ 157 مليار دولار في نهاية 2010، والتي من خلالها تستطيع الجزائر الاستيراد لمدة ثلاث سنوات للسلع والخدمات، أما فيما يخص المديونية فالجزائر منذ سنة 2004 عملت على تخفيض قيمة المديونية، ومن بين المؤسسات التي أقرضت الجزائر نادي باريس ولندن والتي تقدر حاليا ب 5,4 مليار دولار.

التضخم بقي ثابتا بشكل رئيسي بسبب السياسة النقدية المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري، خلال الفترة الممتدة مابين 2006 - 2010 بنسبة 4,24 % سنويا، أما خلال سنة 2011 بلغ التضخم نسبة 8,4 % والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، ثم انخفضت النسبة إلى 4,5 % سنة 2012، وذلك بسبب قيام الجزائر بتطبيق سياسة دعم أسعار المواد سريعة

الاستهلاك منها السكر والحليب والقمح، ولكن رغم إتباع هذه السياسة إلا أن التضخم يبقى مرتبط بارتفاع أسعار السلع في السوق العالمية، والذي يسمى بالتضخم المستورد,

ميزانية الدولة عرفت فائضا قدر ب 12,5% سنة 2006، 11,4% سنة 2007، و6% سنة 2008 من الناتج الداخلي الخام ، أما سنة 2009 و 2010 انخفض هذا المعدل إلى 6,9%و 4,4 %من الناتج الداخل الخام على التوالي، بسبب تراجع الإيرادات النفطية والمستويات العالية من النفقات من خلال تطبيق برامج الاستثمار في الجزائر من أجل ترقية القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والصناعة والعمل على تخفيض معدلات البطالة، مع العلم أن العجز في الميزانية تم تمويله من طرف صندوق ضبط الإيرادات الذي وضعته الحكومة الجزائرية من اجل حماية الاقتصاد في حالة الأزمات الخارجية والمتعلقة بأسعار النفط، الخطة الخماسية 2010- 2014 كلفت الجزائر أموال كبيرة والتي قدرت بـــ 286 مليون دولار، ولكن أسعار النفط خلال هذه الفترة عرفت ارتفاعا ملحوظ في حين عرفت إحتياطات الدولة من العملة الصعبة 200 مليار دولار، والشكل التالي يوضح الوضعية المالية للجزائر.

أما فيما يخص التنمية الاجتماعية [1] فقد عملت الجزائر على تحسينها، إذ تم تصنيف الجزائر سنة 2010 في المرتبة 84 من بين مجموع 169 دولة، أما فيما يخص المستوى المعيشي نسبة الفقر انخفضت إلى 0,5 %سنة 2009، والتي قدرت بـــ 1,9 % خلال سنة 1988، أما من الناحية الصحية متوسط العمر بلغ 71 سنة و75,5 خلال سنتي 2000،2009 على التوالي، أما التعليم فقد عرف تحسن فالأطفال الذي يتجاوز عمرهم 6 سنوات يباشرون التعليم بنسبة 97,96% سنة 2009 مقارنة بسنة 1966 التي بلغت 43%، أي بارتفاع بلغ 54.96%، ولكن على الرغم من هذا التقدم إلا أن الجزائر تواجه عدة مشاكل اجتماعية من بينها البطالة وخاصة فئة الشباب الأقل من 30 سنة بنسبة 10 % خلال سنة 2009، والتي كانت إحدى الأسباب الرئيسية لمظاهرات 2011 وأيضا إحدى العوامل الرئيسية

[1] Matondo FUNDANI وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 03-04.

للهجرة الغير شرعية للشباب نحو أوربا وسائر دول العالم، ونتيجة لهذه المشاكل عملت الحكومة على دعم الشباب من خلال تقديم قروض عن طريق وكالات خاصة وفتح مناصب شغل، كما عملت الحكومة على الاهتمام بالقطاع الخاص وتطويره، أما فيما يخص السكن فقد عملت الجزائر على توفير أكثر من مليون وحدة سكنية بين 2004- 2010 والتي ساعدت على رفع السهم السكنى إلى 7,090,000 سكن.

III-1-2-1) السياسات الاقتصادية:

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي، فلما انخفضت أسعار النفط في سنة 1998 تراجعت وضعية الميزانية العامة للدولة، ولما ارتفعت هذه الأسعار عرفت ميزانية الدولة فائضا، هذا ما يوضح ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

الجدول رقم (05): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين (2001- 2011) .

السنوات	إيرادات الجباية البترولية (مليون دينار جزائري)	الإيرادات الكلية (مليون دينار جزائري)	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية (%)
2001	956400	1505500	63.52%
2002	1007900	1603200	62.86%
2003	1350000	1974500	68.37%
2004	1570700	2229900	70.43%
2005	916000	1667920	54.91%
2006	973000	1802616	53.97%
2007	970200	1924000	50.42%
2008	1628500	2786600	58.44%
2009	1835500	3081500	59.56%
2010	1472700	2992400	49.20%
2011	3829720	5224500	70.05%

المصدر: - شرقي جوهرة ،بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية ،مذكرة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر، 2003، ص 30.

- مخلفي أمينة ،اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دارسة حالة الجزائر مع الرجوع إلى بعض التجارب العلمية)، أطروحة دكتوراء، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2011- 2012، ص 287.

عرفت الجباية البترولية ارتفاعا ملحوظ خلال الفترة الممتدة مابين 2001-2005، من 66,5% خلال سنة 2001 إلى أن وصلت الجباية البترولية إلى مستوى 76% من مجموع الإيرادات لسنة 2005، وبتالي فإن الجباية العادية لا تمثل إلا 10% من الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يكفى فقط لتغطية أجور الوظيف العمومي وهذا الوضع يعكس ما يلي:

-عدم كفاءة الإدارة الضريبية وارتفاع الميل نحو التهرب الضريبي، ومن ثم ضعف التحصيل الضريبي.

-كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية غير المبررة التي لم تستطع توسيع الأوعية الضريبية.

–ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية، مما يجعل مساهمتها في الإيرادات الضريبية ضعيفة، ذلك لأن الضرائب على المداخيل والأرباح كانت 228,9 مليار دج وهو ما يمثل 2,7% من الناتج المحلي الخام.

آما مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام عرفت تحسن ملحوظ ، من 18,4 % سنة 1999 إلى 34,0% خلال سنة 2008 بمعدل نمو قدر بـــ 15,6%، أما فيما يخص مساهمة الضرائب في الناتج الداخلي الخام عرفت استقرار بمعدل 7,7% خلال الفترة الممتدة مابين 2006– 2008، وهذا ما يبن أن الجزائر لم تقم بأي إصلاحات من اجل رفع نسبة مساهمة القطاع المالي في الناتج الداخلي الخام باعتباره مصدر تمويل يمكن الاعتماد عليه، وهذا مشكل تعاني منه أغلبية الدول الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة الدول الريعية.

III–1–2–2) النمو الاقتصادي الجزائري:

بلغ الناتج الداخلي الخام خلال السنوات التالية [1] 2010، 2011 ، 2012 في الجزائر 162، 199، 207 مليار دولار على التوالي، أما النمو الاقتصادي فقدر بمعدل 3.3% سنة 2012، أما فيما يخص الحسابات الجارية للبلاد فهي كتالي: 10% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، مقابل 10.3% سنة 2011، أما فيما يخص نسبة البطالة [2] في الجزائر فقدرت بـــ 10% خلال كل من 2010،2011 ثم ارتفعت إلى 10,3% سنة 2012 في حين بلغت 10.5% سنة 2013 ، ونظرا لتفاقم الأزمة في أوربا سينخفض سعر النفط، مما يؤثر سلبا على الزيادة الأخيرة في نفقات

[1] International de recherche macroéconomique, http://fr.kushnirs.org/macroeconomie/pib/pib_niger.html

[2] Ambassade de Suisse / ALGER, Rapport économique ALGERIE, Année 2012, p11.

الحكومة الموجهة إلى الدعم الاجتماعي، مع العلم أن النفقات الحكومية عرفت رصيدا سلبيا بنسبة أقل من 5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011.

يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة لبعض الأخطار من بينها تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وهو ما قد يتسبب في انخفاض أسعار النفط الذي يؤثر على توازنات الميزانية، وبتالي فإن الأزمة المالية تكون بسبب التبعية الحادة للنفط، بالرغم من الاستقرار المالي الكلي، لذا فإن التحدي الرئيسي بالنسبة للجزائر يكمن في التنوع الاقتصادي مع قطاع خاص ديناميكي ومولد لمناصب الشغل، وبهذا الصدد تم وضع إطار جديد للتعاون بين الجزائر والبنك الدولي خلال الفترة الممتدة مابين 2011-2014 بهدف تنويع الاقتصاد وتشجيع خلق مناصب شغل جديدة، ويقوم إطار الشراكة الإستراتجية على ثلاث محاور:

- تعزيز النمو من خلال التنويع الاقتصادي.
- ترقية التنمية المستدامة والحد من الفوارق الإقليمية.
- تعزيز هيئات التخطيط الاقتصادية والمتابعة والتقييم.

III-1-2-3) التجارة الخارجية الجزائرية:

عرفت التجارة[1] الخارجية الجزائرية سنة 2012 تطور ملحوظ، حيث عرف ميزانها التجاري فائض قدر بـــ 27 مليار دولار بارتفاع قدر بـــ 3,57% مقارنة بسنة 2011، أما فيما يخص معدل تغطية الصادرات للواردات قدر ب 158% لسنة 2012 مقابل 151% لسنة 2011 أي بارتفاع قدر بـــ 2%.

[1] Ministère des finances, direction générale, des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : 2011-2012).

الواردات الجزائرية انخفضت بنسبة 1% لسنة 2012 بقيمة 47,2 مليار دولار مقارنة بـــ 46,8 مليار دولار لسنة 2011 والسبب في ذلك يعودّ إلى ما يلي:

- انخفاض واردات التجهيزات والمواد الغذائية لسنة 2012 بـــ 1615% و 8,8% على التوالي بناءا على سنة 2011.
- أما المواد الاستهلاكية الغير غذائية فعرفت ارتفاع قدر بـــ 35,8% خلال سنة 2012.
- المواد المخصصة للتصنيع عرفت ارتفاع قدر بـــ 3,29% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): واردات الجزائر خلال سنتي 2011 – 2012 الوحدة: مليار دولار

المواد	2011	2012	التقيم (%)
المواد الغذائية	9850	8983	8,8-
المواد المستعملة للتصنيع	13632	14081	3,29
التجهيزات	16437	13782	16,15-
المواد الاستهلاكية الغير غذائية	7328	9955	35.85
المجموع	47247	46801	0,94

source :. Ministère des finances, direction générale, des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : 2011-2012).

قدرت صادرات الجزائر من المحروقات نحو الخارج بنسبة 97,04% من الحجم الإجمالي لسنة 2012 بارتفاع قدر بـــ 0,51% مقارنة بسنة 2011.

الصادرات خارج نطاق المحروقات تبقى دائما في حدود 2,96% من الحجم الإجمالي بقيمة 2,18 مليار دولار، أي بارتفاع قدر ب 6% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

أما الصادرات الأخرى لسنة 2012 فكانت كالتالي:

–المنتجات نصف مصنعة 2,24% من الحجم الإجمالي بقيمة 1,66 مليار دولار.

–المنتجات الخام 0,23% من الحجم الإجمالي بقيمة 167 مليون دولار.

–التجهيزات الصناعية والمواد الاستهلاكية الغير غذائية قدرت بـــ 0,04%، 0,02% على التوالي من الحجم الإجمالي.

أما فيما يخص الدول الخمسة الأوائل المستوردة من الجزائر هي كالتالي:

– الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 22.11% بقيمة 1,49 مليار دولار.

– إيطاليا 14,59 % بقيمة 986 مليون دولار.

– فرنسا 10,80% بقيمة 730 مليون دولار

– إسبانيا 7,43% بقيمة 502 مليون دولار

– كندا 6,90% بقيمة 466 مليون دولار.

أما فيما يخص الموردين الأساسين للجزائر، فرنسا المرتبة الأولى بنسبة 16,73% بقيمة 495 مليون دولار ثم تليها الصين بنسبة 12,20% بقيمة 361 مليون دولار، ثم إيطاليا 11,90% بقيمة 352 مليون دولار، إسبانيا 8,50 % أي ما يعادل 238 مليون دولار، ألمانيا 4,63% بقيمة 137 مليون دولار.

III–1–3) أثر النفط على الاقتصاد الجزائري:

اعتماد الجزائر على العائدات النفطية، يجعلها تواجه مشاكل من خلال عدم ثبات أسعار النفط بإضافة إلى إهمال القطاعات الأخرى، وهذا ما يطلق عليه مصطلح العلة الهولندية، نسبة إلى التجربة الهولندية

عندما تم اكتشاف الغاز فيها، كما أن الاعتماد على هذه العائدات يؤدي إلى ضعف المؤسسات وعدم قدرتها على دفع عجلة التنمية بسبب الفساد والعمل على نهب إيرادات الدولة الناتجة عن النفط، ونتيجة لهذا الاستغلال من طرف المسؤولين ظهرت صراعات داخلية تطالب بالعدل في توزيع الثروة والعمل على رفع المستويات المعيشية، من خلال هذه الآثار الناتجة عن وفرة النفطية أطلق عليه الاقتصاديون لعنة الموارد الطبيعية بعدما كانت نعمة في نظر البعض.

III-1-3-1) العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري:

تطور قطاع المحروقات في الجزائر [1] كانت له تأثيرات مختلفة على جميع القطاعات ولكن بدرجة متفاوتة، فيما يخص قطاع الصناعة فقد عرف تطور ملحوظ في السبعينات ثم تراجع في الثمانينات ليعرف تطور مرة أخرى في بداية القرن الجديد، وذلك راجع لتطور الصناعة النفطية والغازية في الجزائر، أما قطاع الخدمات فقد عرف انخفاض في عشر سنوات الأخيرة بمقارنة مع السبعينات والثمانينات، لكن قطاع الزراعة عرف تطورا وخاصة خلال الستينات والسبعينات إلى حين فترة الثمانينات نتيجة الثورة الزراعية حيث عرف هذا القطاع تطور ملحوظ الذي استمر حتى فترة التسعينات، أما خلال عشر سنوات الأخيرة فقد عرف انخفاض شديدا بسبب التهميش لهذا القطاع لصالح قطاع المحروقات، أما قطاع الاتصالات بدأ يعرف تطورا ملحوظ في السنوات الأخيرة بسبب دخول الشركات الكبرى في هذا المجال.

كما أن العلاقة بين الموارد الطبيعية [2] مع باقي الاقتصاد ونسبة السعر الحقيقي للصرف كانت موضوع دراسات عديدة في الأدبيات الاقتصادية، حيث أن سعر الصرف في الجزائر يخضع لعدة عوامل، ففي

---

[1] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية- العدد 02، 2012، ص 191.

[2] دربال عبد القادر، دقيش مختار، العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر خلال فترة 1986- 2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد 11، 2011، ص ص 117-119 .

الجزائر بالإضافة إلى ارتباط هذا السعر بسعر المحروقات وبالإنتاج كذلك النفقات الحكومية تشكل عاملا أساسيا، وذلك بسبب تبعيتها للدولة، وبتالي فإن السلوك الاستهلاكي للدولة سيؤثر بشكل واضح على سير السعر التوازني، دون أن ننسى الأثر الذي تلعبه المبادلات الخارجية على سعر الصرف، حيث أنه كلما كان البلد لا يعتمد على سياسات تشجيع التجارة الدولية كلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي لأنه في حالة فرض عراقيل على السلع المستوردة ترتفع أسعارها، الأمر الذي يوجه الاستهلاك وبتالي عوامل الإنتاج نحو القطاع الغير تبادلي، ومن هنا يرتفع سعر الصرف الحقيقي والعكس صحيح، كما أن سياسات التعديل الهيكلي لسنة 1987 المتعلقة بتخفيض القيمة الاسمية للعملة أثرت على سعر الصرف، إلى جانب السياسات الجبائية رغم تحسن سعر البترول خلال حرب الخليج، ولكن مع إنشاء سوق مابين البنوك عام 1995 تحسن سعر الصرف الحقيقي بحوالي 20% وهذا لغاية 1998، والسبب يرجع في ذلك إلى تحسن سعر البترول وتوسع النفقات الحكومية من 15.7 % إلى 17.8% مابين 1995-1998، وتحسن احتياطي الصرف المقدر ب 8 مليار دولار عام 1998، وعليه لا يمكن تفسير ظاهرة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر تبعا لنظرية العلة الهولندية، ومنه نستنتج أن سعر الصرف يتبع تغيرات الإنفاق الحكومي، درجة الانفتاح على العالم الخارجي أما سعر البترول فقد تم تعطيله من طرف السلطات (الحكومة والبنك المركزي)، بالرغم من أن سعر الصرف ثابت إلا أن القطاع الصناعي عرف ترجعا محسوسا منذ سنة 1986، والأمر يتعلق بالاعتماد على الجزائر على المحروقات، إضافة إلى أن القطاع الصناعي كذلك له نصيب في تراجعه، وبتالي فإن للمحروقات أثر على الاقتصاد الجزائر.

أ -أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري:

باعتبار أن الجزائر تعتمد بصفة شبه مطلقة على الإيرادات من الصادرات النفطية، حيث عرفت خلال سنتي 1986 و 1998 شلل شبه كلي في الاقتصاد والسبب يكمن في الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في السوق العالمي

أولا– تأثيرات أزمة النفط لسنة 1986 على الاقتصاد الجزائري:

إن ارتباط تمويل الاقتصاد [1] الجزائري بعوائد صادرات النفط دون مصادر أخرى، كاد أن يؤدي به إلى منحنى خطير بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986، حيث عرف سوق النفط تدهورا كبيرا في الأسعار من 27 دولار للبرميل الواحد سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار سنة 1986 متراجعا بشكل كبير جدا عن أسعار سنة 1982 أين بلغ سعر البرميل 32 دولار للبرميل، وقد كان من أثر هذا التراجع في السعر أن انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار دولار سنة 1986، أي بتراجع قدره 4,8 مليار دولار في ميزان المدفوعات، كما له أثر على معدل النمو الاقتصادي أين أنخفض إلى 0,6%، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0,4%، وانخفض الاستثمار بنسبة 4,2%، إضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40%.

أما بالنسبة لمعدلي التضخم والبطالة، فقد عرف ارتفاعا كبيرا مما أثر على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، أما المديونية فقد ارتفعت إلى 23,7 مليار دولار بعد أن كانت 19,8 مليار دولار سنة 1985 لأسباب يمكن إرجاعها بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في العائدات النفطية:

– تغيرات سعر الصرف الدولار بالنسبة للجزائر.

---

[1] بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة مؤسسات المتوسطة والصغيرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 61.

– ارتفاع قيمة الواردات كنتيجة لتراجع ّالإنتاج المحلي وتزايد الفاتورة الغذائية للمجتمع.

ثانيا– تأثيرات أزمة النفط لسنة 1998:

بالرغم من التحول في النمط الاقتصادي[1] الذي شهدته الجزائر، والانتقال من النهج الاشتراكي إلى النهج الرأسمالي القائم على تحرير الاقتصاد إلى قواعد السوق الحر، إلا أن الأداء الاقتصادي ظل يتسم بالضعف، وفى هذا الإطار شهد السوق النفطي أزمة انخفاض في الأسعار سنة 1998، حيث تدهور سعر البرميل الواحد ليصل إلى ما دون 13 دولار. وقد انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر في منظمة أوبك بهدف إعادة التوازن للأسعار، وقد ترتب عن هذا الإجراء انخفاض في عوائد الصادرات من النفط، بعد أن تراجع إنتاج الجزائر من النفط بنسبة 3.3% سنة 1998 ليصل إلى 818 ألف برميل يوميا و 11.4% أي 749.6 ألف برميل يوميا سنة 1999 مقارنة مع سنة 1997، نتيجة لذلك تراجعت العوائد النفطية بنسبة 32%، حيث تقلصت إلى 5.970 مليار دولار سنة 1998، بعد أن كانت تقدر بـــ8.8 مليار دولار سنة 1997، ومن خلال الشكل التالي نوضح الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار أسعار النفط، وفي شهر يناير سنة 2000 بلغ سعر برميل النفط 124 دولار أما في شهر يونيو من سنة 2008 فقد بلغ سعر برميل النفط 126 دولار، وفى نهاية سنة 2008 وصل سعر البرميل النفط من 133 دولار، لكن انخفض سعر البرميل إلى 120 دولار تقريبا في بداية أفريل 2011، ومن أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط هو العرض والطلب العالمي، ومن خلال هذه المعدلات في النمو التي عرفها قطاع المحروقات نلاحظ أن الجزائر عرضة لمشاكل اقتصادية نتيجة اعتمادها على هذا القطاع وإهمال القطاعات الأخرى.

[1] بن ساحة مصطفى، نفس المرجع السابق، ص 62.

كما شكلت المحروقات 97,80% من الصادرات لسنة 2007 .بمبلغ إجمالي قدره 58,06 مليار دولار، وهذا يعني أن باقي الصادرات لا تمثل إلا سوى 2,20% بقيمة تقدر ب1,312 مليار دولار موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم (07): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين (2009 - 2012).

الوحدة: مليون دولار

	2009	2010	2011	2012
المواد الغذائية	313	315	355	313
الطاقة ومواد التشحيم	44128	55527	71427	71794
المنتجات الخام	170	94	161	167
منتجات نصف مصنعة	692	1056	1496	1660
تجهيزات فلاحيه	-	1	-	1
تجهيزات صناعية	42	30	35	30
المواد الاستهلاكية (غير غذائية)	49	30	15	16
المجموع	45194	57053	73489	73981

source :. Ministère des finances, direction générale, des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : 2009-2010-2011-2012).

تبرز أرقام الجدول عدم فعالية القطاعات الغير نفطية وضعف تنافسيتها وهذا ما انعكس على تكوين الاحتياطات العملة الأجنبية، فالبرغم من مستواها الذي مافتئ بتعزيز من يوم لأخر فهي في النهاية وليدة القطاع النفطي، فأي اختلال على مستوى السوق النفطية يجد انعكاسا له على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية، وهذه إحدى العوامل التي تجعل السلطات غير قادرة على الاعتماد على هذا القطاع في دعم قيمة الدينار أمام العملات الأخرى، كونها لا تستند على عوامل مستقرة وبالتالي بإمكانها أن تتدهور، ويعزز ذلك إمكانية استنزافها بفعل التحويلات العكسية لرؤوس الأموال المترتبة عن

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات غير القابلة للتصدير (قطاع الاتصالات) في حين أرباحها قابلة للتحويل.

الجدول رقم (08): تطور احتياطي العملات الأجنبية في الجزائر(2002 - 2006).

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة(مليار دولار)	110,2	143,1	148,9	162,2	182,2	193,9	208,6

SOURCE : indicateurs Economiques et financiers de l'Algérie, ambassade de France en Algérie, service Economiques regional, November 2013.

يتضح لنا من خلال الجدول أن الاحتياطي من العملات الأجنبية في الجزائر خلال هذه الفترة عرفت تحسن ملحوظ، وباعتبار المحروقات تساهم بنسبة 98 % من مجموع الصادرات فإن أساس هذه الاحتياطات هي المحروقات. هذه الاحتياطات من العملة الأجنبية مكنت الجزائر تغطية جميع وارداتها، وهذا ما يؤثر على القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي والفلاحي.

ب – أثر قطاع المحروقات على القطاعات الأخرى:

أولا– أثر الإنفاق:

من خلال الجدول التالي نوضح مدى تأثير قطاع المحروقات على القطاعات الأخرى منها الصناعة والخدمات، ويتم توضيح ذلك عن طريق نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (09): مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال سنة 2012

القطاعات	المحروقات	الفلاحة	خدمات الإدارة العامة	التعريفة الجمروكية والرسم على القيمة المضافة	خدمات الأسواق	الأشغال العمومية	الصناعة خارج المحروقات
نسبة المساهمة	32	8,41	14,61	6,19	23,27	11,21	4,31

Source : indicateurs Economiques et financiers de l'Algérie , ambassade de France en Algérie, service Economiques regional, November 2012.

من خلال الشكل يتضح لنا أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام وهذا ما يدل على أن النفط باعتباره صناعة إستخراجية يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري، أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فيساهم بنسبة قليلة، القطاع الزراعي كذلك عرف تراجعا فيما يخص مساهمته في الناتج الداخلي الخام، ناهيك عن القطاعات الأخرى من بينها قطاع خدمات الأسواق والأشغال العمومية الذي يعرف نوعا من الارتفاع وهذا ما يدل على أن أغلب الاستثمارات الجزائرية كانت مركزة نحو هذين القطاعين، وهذا ما أدى إلى ثبات واستقرار نمو الناتج الداخلي الخام في حدود 2,4% خلال سنة 2009 رغم انخفاض أسعار النفط، في حين بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام 3,3% سنة 2010 بسبب تحسن أسعار النفط دوليا، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يبقى قائما على قطاع المحروقات والتي يتم إثباتها كذلك من خلال نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات التي لم تتعدى نسبة 4,31%، أما فيما يخص قطاع الخدمات فيعرف مستويات مرتفعة مقارنة بالصناعة وذلك بسبب زيادة النفقات نحو هذا القطاع .

ثانيا– أثر تنقل عوامل الإنتاج:

بالرغم من أهمية مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم لا يساهم في التشغيل إلا في حدود 3% من مجمل الأيدي العاملة، وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، مما يجعل قدرته على إستعاب الأيدي العاملة محدودة، وهذا ما يوضح أن حركة اليد العاملة من القطاعات الأخرى نحو قطاع المحروقات منخفضة جدا، بالإضافة إلى أن نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (10): مساهمة قطاع الطاقة والمناجم في تشغيل اليد العاملة الجزائرية (2002- 2006).

	2002	2003	2004	2005	2006
السكان المشغولون بالآلاف	5462	5741	5976	6222	8869
عمال قطاع الطاقة والمناجم	192339	197836	197836	204717	210280
النسبة	03,50	03,35	03,30	03,00	02,40

المصدر: قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أفريل 2008، ص3.

إن هذه الهيمنة للنفط على الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية العلة الهولندية، والتي ترتكز على أن اعتماد اقتصاد على قطاع معين في تحقيق المداخيل من العملات الأجنبية، في حالة نموه يرتفع الناتج المحلي الإجمالي ويتحسن مستوى الإنفاق الذي يمكن التعبير عنه في الجزائر من خلال أن أغلبية الأفراد يعملون في الوظيف العمومي، وإتباع الجزائر هذه السياسة من أجل القضاء على البطالة بالإضافة إلى ضعف النظام الضريبي والعمل على تخفيض قيمة الضرائب وتقديم قروض للأفراد دون شروط معينة، كل هذه النفقات تؤدي إلى تراجع القطاعات الأخرى، خاصة الفلاحة والصناعة المعملية، و تزداد أهمية قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، كما أدى الاعتماد على هذا القطاع إلى تزايد وتيرة الاستيراد.

III-1-3-2) ضعف المؤسسات و الاقتصاد الجزائري:

واجهت الجزائر[1] خلال فترة التسعينيات أزمة كبيرة ومعقدة، رغم الإمكانيات المتاحة لها والتي لا يمكن النظر إليها بنظرة تشاؤمية في الواقع، لكن كانت هناك عدة مؤشرات من خلالها نتأكد أن الخروج من هذه الأزمة ليس في الأجل القصير، ومن بين هذه المؤشرات منها ما هو اقتصادي، سياسي واجتماعي، وهذا ما يؤكد كذلك عدم كفاءة المؤسسات التي كانت موجودة قبل الأزمة، ومن بين نتائج هذه

[1] الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، ملتقى دولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد ،جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2005، ص ص 1-7.

الأزمة بقاء المجتمع لوحده يقاوم يوميا ليس من ناحية الرد الرفضي الصامت للعنف وللاستقرار ولكن كذلك تجاه التوترات التطبيقية لبرنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة الحرجة (1995-1998)، مما جعل المجتمع يتساءل عن مستقبل الأجيال من السكان النشطين، حيث نلاحظ في أيامنا هذه أن الموارد المتاحة للمجتمع الإنساني أكثر محدودية في أي وقت مضى، بينما تواجه الدول والحكومات تحديات تزداد بدورها تعقيدا أو تدهورا، وهذا ما دفع بالعمل من أجل البحث عن أفكار جديدة ومدعمة يمكن من خلالها إيجاد موارد متعددة وكفيلة بضمان السير العادي للحكومات واستقرارها ضمن حدودها الإقليمية مع ضمان الحد من المخاطر السياسية والإستراتجية تجاه العالم الخارجي ودوافع العولمة التي أفرزت الكثير من الآثار ذات المناحي الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وهكذا عملت الدول على ترسيخ فلسفة الحكم الراشد الذي أعطى نوعا من التجديد، بإعطاء المجتمع المدني حركية جديدة في إطار الشفافية والمساءلة، وعبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية وتثقيفية و توعوية، فالجمعية هي التي تقوم بتأسيس الإطار الحقيقي للمجتمع المدني والرأي العام وكذلك بإمكانها بعث حركية جديدة، ومنه فإن إيجاد المرونة في المشاركة والتنشيط عبر النماذج الفعالة في اتخاذ القرارات خدمة للمصلحة العامة، والتي تكون مربحة بالنسبة للدولة في إطار المعرفة الجديدة للحكم الراشد عن طريق ضمان تكوين وتوجيه أفراد المجتمع، ويبقي متخذو القرار المسيرة من أجل الحفاظ على كيان الدولة التي تعتبر بمثابة العنصر القطبي الحيوي والديناميكي.

أ -الفساد الإداري والسياسي والتنمية الاقتصادية في الجزائر:

رغم تعدد مقومات التنمية في الجزائر [1] إلا أن مشكل الفساد الإداري والسياسي يبقى يحتل الصدارة، إذ يعتبر تفشي هذا الفساد [1] وانخفاض مستوى الشفافية من أهم معوقات التنمية المستدامة في أي بلد حيث

[1] الأخضر عزي، غالم جلطي، نفس المرجع السابق، ص 8.

يترتب عليهم ضعف النمو الإقتصادي والتوزيع الغير عادل للثروة التي تتمركز في يد القلة مما تؤدي إلى زيادة الفقر بالإضافة إلى هدر أموال الدولة الأمر الذي ساهم في زعزعة الاستقرار والأمن الاجتماعيين، لذلك فإن أي خطط إستراتجية تهدف إلى رفع النمو الإقتصادي إن لم تكن قائمة على محاربة الفساد والمفسدين لن يحالفها النجاح، حيث أن الفساد هو شكل من أشكال استغلال الثقة من أجل تحقيق مصالح شخصية، لذلك فإن أحد أشكاله هو استغلال الوظيفة العامة والتعدي على المال العام، حيث يعاني القطاع العام من تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بأشكاله المختلفة من رشوة ومحسوبية واستغلال للمنصب بصلاحيات واسعة في ظل ضعف الرقابة وغياب المحاسبة وغياب الرادع، ولكن نتيجة للأرباح الناجمة عن الفساد بنسب كبيرة من المخاطر المحدودة التي يتحملها المفسدون فإن ذلك يشجع الآخرون على الانضمام إلى قافلة الفساد، إن سيطرة الحكومة على عائدات النفط والتي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد فإنها تتحمل المسؤولية الأولى في صياغة وتطبيق إستراتجيات وسياسات تهدف إلى تجفيف منابع الفساد وبيئته، ومن أجل محاربته فلبد من القيام بكبح جماح الرغبة من خلال الكشف عن قضايا الفساد وتسليط العقوبات الصارمة على مرتكبيها، مما يحتم العمل بجدية من أجل محاربته وتفادي الآثار السلبية المختلفة على المسار التنموي، ومن بين الأعمال التي تمت في هذا الإطار المناقشات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية إلى جانب جهود المنظمة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أصناف: - عرضي - مؤسسي — منظم ، وأخطر هذه الأنواع هو الفساد المنظم حين يتخلل المجتمع كاملا وتصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع، وترجع النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن الريع، وأما علماء السياسة فقد تباينت وجهات نظرهم، فمنهم من يرى أن الفساد سببه هو نقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع

---

[1] شنوف شعيب ، رمضاني لعلا، الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 17,

المدني، وهناك فئات ترى أن الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة السياسية، حيث يترعرع الفساد في المجتمعات التي تتصف بما يلي:

- عدم تمتع النظام بشرعية تستند إلى القبول الشعبي وفاعلية الأداء وهو ما تفتقر إليه كثيرا من دول العالم الثالث، بما يمكن أن يعكس مظهرا سياسيا من مظاهر سوء الحكم.
- ضرورة ملائمة الهياكل الاجتماعية والسياسية للتغيرات الاقتصادية، وذلك من أجل تجنب النظام التعرض للمزيد من الصعود وعدم الاستقرار، الذي يمكن أن يمثل عائقا لعملية التحول الديمقراطي.
- عدم السماح للمنظمات المستقلة بمواجهة الدولة وخاصة فيما يتعلق بممارسة القوة السياسية وصياغة وتطبيق السياسات إلى جانب عمليات التجنيد السياسي، حيث يمثل هذا الشرط أساسا للتنمية يعكس تفاعلا متوازيا بين كل من الدولة والمجتمع في ظل علاقة تعاونية تسمح للدولة بتنفيذ برامجها التنموية والقيام بالتوزيع العادل للموارد والحفاظ على النظام دون اللجوء إلى الوسائل القهرية.

أصبح القضاء على الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي في الجزائر إحدى دعائم الحكم الراشد وذلك نظرا لنقص المؤسسات الدائمة وضعفها وتخلف المجتمع المدني، كما أن الفساد عبارة عن وسيلة للمحافظة على هياكل القوى والقيام باستغلال موارد الدولة للمصالح الخاصة دون الاهتمام بوضعية المجتمع ومشاكله التي يعاني منها.

ب – الحكم والتنمية الاقتصادية في الجزائر:

لقد تنامى في السبعينات وفى القرن العشرون الاهتمام بأسلوب الحكم والتنمية لما لهما من أهمية بالغة ولما بينهما من ترابط ، وقد تزايدت أهمية موضوع أسلوب الحكم بعد أن ظهرت الدراسات العديدة أن النجاح والإخفاق في دفع عملية التنمية بأبعادها المختلفة، يتوقف بدرجة كبيرة على مدى الراشدة في تسير الموارد، الالتزام بالقانون، مدى الاستجابة لرغبة العملاء، الفعالية في بلوغ الأهداف فضلا عن الخضوع لقواعد واضحة ومحددة للسلوك والمحاسبة، حيث أن الباحثين في المجال السياسي والاقتصادي [1] يجمعون على أن عملية التنمية الاقتصادية عرفت فشلا في دول العالم الثالث على وجه الخصوص والجزائر على وجه التحديد بالرغم من أنها كرست مجهودات جبارة من أجل إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة وعلى هذا الأساس قامت بتبني إستراتجيات ونماذج تنمية مختلفة، ولكن رغم هذه الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها إلا أنها لم تتوصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية، ولهذا السبب أصبح من المهم القيام بمعرفة أسباب الفشل حيث أصبحت طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظرا لما ألت إليه نتائج سياسات التنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية.

ومن بين المشاكل التي تواجهها الجزائر تتمثل في أداء الحكومة وقوتها في المحافظة على الاستقرار السياسي من أجل ممارسة أنشطتها المختلفة وبصورة متميزة، فكثيرا من دول العالم الثالث تضع برامج مثالية ولكنها تفشل في تطبيقيها على أرض الواقع بسبب التفكير في الحفاظ على السلطة، وفى ظل التطورات الكبيرة والمستمرة التي شهدتها مختلف أدبيات التنمية، تم إعادة توجيه دراسات التنمية نحو مسارات جيدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تميز، بحيث يقود الالتزام بها بالضرورة إلى حسن الحكم والإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع (الحكم الراشد)،

---

[1] شنوف شعيب، رمضاني لعلا، نفس المرجع السابق، ص 9.

والذي يرتبط بدوره بكل من الحكم الحسن والشفافية والمساءلة كشرط من شروط سياسة التنمية، ولكن دون أن ننسى المخاطر التي يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية من أهمها الفساد الإداري والسياسي نظرا لما لها من مخاطر على استقرار النظام.

إضافة إلى تحسين أسلوب الحكم في الجزائر يجب القيام كذلك بالاهتمام بالعمل على تحسين كفاءة الأداء من خلال القيام بتحسين كفاءة استعمال مواردها المتاحة، لذا فإن كفاءة الأداء هو مؤشر كفاءة الدولة، فكما يتم توضيحه من خلال الشكل رقم (25) فإن كفاءة إدارة الموارد المتاحة يتعلق بجانبان مترابطان، الجانب الأول بتخصيص الموارد بشكل يتيح أفضل عائدات ممكنة لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما الجانب الأخر بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد في حين تلعب الدولة دورا فعالا على مستوى هذه الكفاءة.

الشكل رقم (25): أثر كفاءة الأداء على الموارد المتاحة

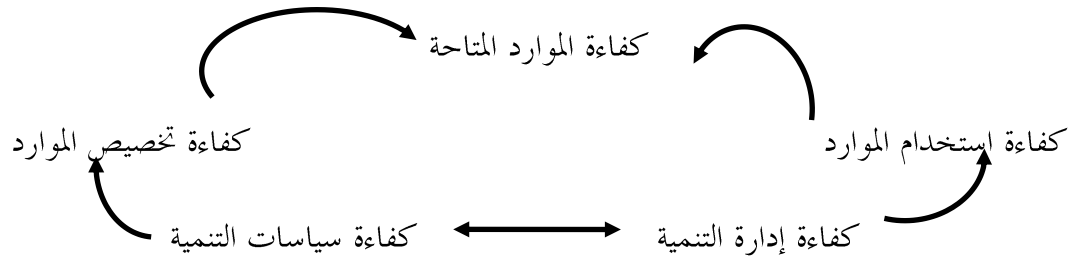

المصدر: صادق محمد ، كفاءة دور الدولة والتنمية في البلدان العربية دروس الماضي وأفاق المستقبل، رابطة المعاهد العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 23-25 أفريل 1986، ص 48,

فينما تتأثر كفاءة تخصيص الموارد المتاحة بكفاءة سياسات التنمية الاقتصادية و، تتأثر كفاءة استخدام الموارد بكفاءة إدارة التنمية الاقتصادية، ولا تؤثر كفاءة إدارة التنمية في كفاءة استخدام الموارد فحسب بل تؤثر كما تتأثر بكفاءة سياسات التنمية، فمن خلال إتباع سياسات معينة إلى جانب كفاءة الإدارة تستطيع الدولة تحقيق أفضل عائد ممكن من خلال استخدام الموارد المتاحة إلى جانب تخصيصها في المجال المحدد وأكثر مردودية، وبتالي فإن كفاءة الدولة تظهر من خلال كفاءة إدارة مواردها المتاحة.

III-1-3-3) الصراعات الداخلية في الجزائر:

كانت الجزائر [1] في السبعينات بلاد ناجحة وواعدة بخطط طموحة تهدف لرفع النمو على المدى البعيد باعتمادها على قطاع المحروقات، إلا أن الاستغلال الغير عقلاني لهذه الموارد أثر على التنمية الاقتصادية ولازال إلى يومنا هذا، فضعف القطاع الزراعي والصناعي يرجع إلى الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية، والعمل على تغطية الطلب المحلي من خلال إيرادات المحروقات، والاهتمام بقطاع الخدمات، وهذا ما أدى بالجزائر إلى الوقوع في أزمات مالية نتيجة الاعتماد على عائدات النفط، مع العلم أن أسعار هذا المورد غير مستقرة دوليا نتيجة لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث أن السلطات الجزائرية قامت بالإصلاحات سنة 1988، وذلك بالتصديق على مجموعة من القوانين كانت تهدف إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ ذلك خاضعة للقانون التجاري، لكن رغم هذه الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني إلا أن أهدفها لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي، وتبعا لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية المتمثلة في : [2]

- انخفاض إجمالي الناتج المحلي خارج نطاق المحروقات بنسبة 1,5% في متوسط الفترة الممتدة مابين (1988- 1991) .
- تعرض المؤسسات المالية إلى أزمات نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدى إلى تنقل المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص.

تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتدهور الأوضاع الاجتماعية للأفراد نتيجة عدم قيام الدولة بالاستغلال الأمثل لعائدات النفط، هذا ما أدى إلى تأزيم

---

[1] SHABAFROUZ Miriam, Fuel For Conflict Or Balm For Peace? Assessing The Effects Of Hydrocarbons On Peace Efforts In Algeria, GIGA Research Programme: Violence And Security, April 2010, P P 5 -7

[2] كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيثر، العدد الثامن، جانفى 2005، ص 07.

الوضع أكثر فأكثر مما أدى إلى عدم الاستقرار الأمني نتيجة الإرهاب خلال فترة التسعينات، والتي لم تسمح كذلك للجزائر بالقدرة على تطبيق إستراتجيات واضحة المعالم والتي يمكن من خلالها تحقيق نمو الإقتصادي والعمل على الخروج من دائرة الاعتماد على المحروقات.

حيث أنه كثيرا ما تكشف الأزمة المالية [1] عن توتر مضمر في نظام سياسي مستقر ظاهريا، وخاصة عندما يكون الوضع القائم أساسه الريع البترولي، وفي هذه الحالة تضغط الضائقة الاقتصادية على النظام، ويعمل كبار المسؤولين على الحفاظ على مكاسبهم في الوقت التي تتقلص فيه العائدات.

الجدول رقم (11): علاقة النفط بالنزاع في الجزائر

	الموارد الطبيعية (النفط)	**عوامل أخرى**
المحلية	• نوع المورد. • درجة الوفرة. • درجة الاعتماد. • موقع النفط في البلاد. • الأنماط التقنية للانتزاع. • التأثير الاقتصادي للنفط.	• تطور اجتماعي واقتصادي. • خصائص سكانية. • عوامل جغرافية. • كفاءة وشرعية المؤسسات(الأمن). • أنماط السلوكية للنخب الحاكمة. • أفكار وعقائد السياسية.
الدولية	• التوزيع الجغرافي للمورد (عبر الحدود:محليا، عالميا). • استعمال الخارجي لإيرادات المورد. • الحكم الدولي الخاص بالمورد.	• العلاقة بالبلدان المجاورة. • اعتماد البلاد (اقتصادي، سياسي). • الحكم الإقليمي الدولي

Source: SHABAFROUZ Miriam, Oil and the Eruption of the Algerian Civil War: A Context-sensitive Analysis of the Ambivalent Impact of Resource Abundance, GIGA Research Programme: Violence and Security, January 2010, P 08.

من خلال الجدول يتضح لنا أن ظاهرة النزاع في الجزائر كانت قائمة على أساس مورد طبيعي وعوامل أخرى منها محلية وأخرى دولية، فيما يخص المحلية فتتمثل في نوع المورد المتمثل في النفط بإعتبارة مادة

[1] برنماج الأمم المتحدة الإنمائي، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، الفساد والحكم الراشد، ورقة مناقشة رقم 03، نيويورك 1997، ص 43- 44.

إستراتجية وأساسية في مختلف القطاعات ، وما له من أهمية في الاقتصاد، إضافة إلى وفرة هذا المورد في الجزائر فهي تملك 12,2 مليار برميل من الاحتياطات النفطية، والتي بلغت 9,3 مليار برميل سنة 1988، وبتالي فإنها تعتبر من بين الدول الغنية بالنفط، كما أن نفط الجزائر يعتبر واحد من أفضل في العالم ومثالي لإنتاج البتروكيمياوي ، كما تملك الجزائر 4,5 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز، ومنه هذه الثروة الهائلة في البلاد يمكن أن تكون دافعا لظهور النزاع في الجزائر.

اعتماد الجزائر على[1] النفط كان بشدة كبيرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال نسبة الصادرات النفطية والمقدرة بـــ 98%، و 76% من الإيرادات الحكومية، حيث أن هذه التبعية للنفط جعلت البلاد عرضة لصدمات خارجية أدت إلى تراجع أسعاره، حيث انخفضت مداخيل الجزائر من 13,2 مليار دولار في 1980 إلى 4,3 مليار دولار في سنة 1986، وهذا ما سبب أزمة اقتصادية أدت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والمتمثلة في انخفاض مداخيل الأفراد إلى 705 دولار سنة 1980، في حين ليبيا بلغت 7200 دولار في نفس السنة، أي أكثر من عشر مرات في الجزائر وهذا كذلك يعتبر دافع لظهور النزاع في البلاد.

عملية استخراج النفط تحتاج إلى تقنيات متطورة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والسبب يكمن في فقدان اليد العاملة الجزائرية للخبرة والكفاءات العالية المطلوبة، مع العلم أن القطاعات الأخرى تعرف تراجعا نظرا لاعتماد الجزائر على النفط، وهذا ما يدفع بالشعب الجزائري إلى العمل على مساندة النزاع من أجل تحقيق مطالبهم المتمثلة في توفير مناصب الشغل وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

أما عن العوامل الأخرى فيمكن إجمالها في الخصائص السكانية، وكفاءة المؤسسات (الأمن)، إضافة إلى الأفكار والعقائد السياسية، أما عن العوامل الدولية فهي معروفة التوزيع الجغرافي للموارد حسب الحدود

---

[1] SHABAFROUZ Miriam، نفس المرجع السابق، ص 9 - 10 .

الإقليمية، والقرب الجغرافي، حيث أن الجزائر تعرضت للاستعمار الفرنسي من سنة 1830 إلى غاية 1962 والسبب يكمن في استغلالها للثروات وخاصة النفط في الحقبة الأخيرة من الفترة الاستعمارية.

III-2) دراسة حالة نيجيريا:

III-2-1) المحروقات في نيجيريا:

III-2-1-1) النفط:

بدء إنتاج النفط الفعلي في عام 1958 حيث[1] تم تصدير أو شحنة من النفط النيجيري الخام لأوروبا وكان ذالك أساس انضمام نيجيريا إلى عالم الدول المنتجة والمصدرة للنفط ودخول شركات جديدة للتنقيب عن النفط واستخراجه وهيمنة هذه الشركات على صناعة النفط النيجيرية ، كما أن لمنطقة دلتا النيجر أهمية فيما يخص صناعة النفط على مستوى الداخلي حيث تعتمد الدولة النيجيرية باعتماد الشبه كامل على نفط دلتا النيجر الذي يعنى بالنسبة لها الأمن والسياسة وعلى مستوى الخارجي، حيث يكتسب نفط هذه المنطقة أهمية كبيرة بالنسبة لإقتصادات الغربية لتميزه وكونه من النوع الخفيف الخالي من الكبريت بدرجة كبيرة والذي يماثل في تركيبة النفط المستخرج من بحر الشمال مما جعل من نيجيريا أكبر منتج للخام الخفيف بين دول الأوبك، ومن بين الأطراف ذات الصلة المباشرة بصناعة النفط ما يلي:

- شركات النفط الأجنبية.

- الدولة النيجيرية والجماعات المحلية التي لم يكن لها دور وشأن في صناعة النفط في المنطقة إلا الاحتجاج على عدم العدل التوزيعي المرتبط بهذه الصناعة وإنشاء تنظيمات متعددة ل هذا الغرض أما الطرفان الرئيسيان اللذان لهما السيطرة الفعلية فقد أثبتت الخبرة الواقعية وجود ارتباط مصلحي بين هذين الطرفين ونتيجة لهذا الارتباط المصلحى أصبحت الخطوط الفاصلة بين شركات النفط والحكومة النيجيرية

[1] صبحي على محمد قنصوه، النفط والسياسة في دلتا النيجر دراسة لعلاقات القوة ونتائجها التوزيعية في دولة ما بعد الاستعمار في نيجيريا، أفاق إفريقية، مركز البحوث الأفريقية - جامعة القاهرة، 2012.

وغير واضحة و لم يكن هناك فارق كبير بين سلوك الدولة النيجيرية وسلوك شركات النفط الأجنبية تجاه المشكلة التوزيعية الناتجة عن صناعة النفط في نيجيريا.

طبقا لمجلة الغاز والنفط نيجيريا [1] كان عندها احتياطي قدر بـــ 37,2 مليار برميل من النفط خلال سنة 2011، حيث أن أغلبية هذه الاحتياطات توجد على طول نهر دلتا النيجر، ففي 2005 واجهت نيجيريا عملية تخريب خط أنابيب، بالإضافة إلى عرقلة الشركات عن عملية الإستخراج بسبب القيام باختطاف العمال والإستلاء على وسائل العمل، في سنة 2010 إنتاج النفط النيجيري بلغ أكثر من 2,46 مليون برميل يوميا مما يجعلها أكبر منتج في إفريقيا، منه 2,15 مليون برميل من النفط الخام في حين بلغ 2,17 مليون برميل لشهر يوليو 2010.

الصادرات النفطية بلغت 2,45 مليون برميل يوميا خلال سنة 2010، منها 1,8 مليون من النفط الخام، بنسبة 43% إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (980,000 برميل من النفط الخام)، وهذا ما جعل نيجيريا تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث التصدير، ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] Country Analysis Briefs . Energy Information Administation , Nigeria ,August 2011
متوفر على الرابط التالي: www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Nigéria/oil.pdf

الجدول رقم (12): الدول المستوردة من نيجيريا

الدول	نسبة الإستراد
كندا	%2
فرنسا	%3
جنوب إفريقيا	%3
ألمانيا	%3
نيوزلندا	%4
إسبانيا	%5
الهند	%14
البرازيل	%8
الولايات المتحدة	%43
أستراليا	%1
دول أوربية أخرى	%5
دول إفريقية أخرى	%5
دول أسيوية أخرى	%3

Source : Country Analysis Briefs. Energy Information Administation , Nigeria, August 2011, www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Nigéria/oil.pdf

من خلال الشكل نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى فيما يخص استيراد النفط النيجيري بمعدل 43%، ثم تليها الهند بمعدل 14% والبرازيل بمعدل 8% وإسبانيا5%، أما البلدان الأخرى فهي تقريبا لها نفس المعدل من بينهم كندا فرنسا ألمانيا وجنوب إفريقيا. ومنه نستنتج أن نيجيريا تقوم بتصدير نفطها تقريبا نحو كل العالم وهذا ما يعكس احتلالها للمراتب الأولى فيما يخص عملية الإنتاج.

أما فيما يخص الاستهلاك فقد استهلكت نيجيريا حوالي 280,000 برميل من النفط المستخرج، أي بنسبة 30% من إنتاج البلاد لهذا المورد، مع العلم أنها تملك أربع مصافي ولكن رغم ذلك استوردت

نيجيريا 85% من حاجياتها المتمثلة في الوقود، وفي 2011 زادت نسبة الإنتاج مابين 60% و 75 %إلا أنها بقيت تقوم بعملية الإستراد من أجل تلبية الحاجيات الداخلية.

III-2-1-2) الغاز الطبيعي:

في 2009 نيجيريا أنتجت[1] حوالي 820 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، كما استهلكت حوالي 255 مليار متر مكعب من اجل توليد الطاقة الكهربائية المقدر بنسبة 60% من الإنتاج، و قامت نيجيريا بتصدير حوالي 500 مليار متر مكعب 133 مليار متر مكعب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 30% من مجموع الصادرات وإلى أوربا وبشكل رئيسي إلى كل من إسبانيا 31%، فرنسا 15%، البرتغال 13%، أما أسيا 15% والمكسيك 16% ، كما قامت نيجيريا بتصدير الغاز عن طريق الأنابيب الدولية والتي تقدر ب 170 مليون متر مكعب، خط نحو الكوديفوار ب 450 مليون متر مكعب ، ومازلت تتفاوض مع الجزائر في سبيل بناء خط الصحراء بطول 2500 ميل من حقل دلتا النيجر نحو ميناء بني صاف بالجزائر من أجل تسهيل عملية التصدير. أما خلال سنة 2012 كانت حسب الجدول التالي:

[1] Country Analysis Briefs . Energy Information Administation , Nigeria, August 2011, www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Nigéria/oil.pdf

الجدول رقم (13):الدول المستوردة للغاز النيجيري خلال سنة 2012.

الدول	نسبة المئوية من مجموع صادرات الغاز النيجيري
اليابان	%24
إسبانيا	%19
فرنسا	%12
كوريا الجنوبية	%9
الهند	%7
البرتغال	%6
تايوان	%6
تركيا	%5
المكسيك	%4
الكويت	%3
دول أسيوية أخرى	%2
دول أمريكا اللاتينية أخرى	%2
دول أوربية أخرى	%1

Source : U. S .Energy Information Administration, 30 December 2013, Based On FACTS Global Energy. www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Nigéria/oil.pdf

إن كل من اليابان وإسبانيا، فرنسا تحتل المراتب الأولى فيما يخص الدول المستوردة للغاز النيجيري ثم تليها كل من كوريا الجنوبية، الهند والبرتغال، أم في المراتب الأخيرة فتأتى كل بعض الدول الأسيوية وأمريكا اللاتينية و دول أوروبوهذا ما يوضح كذلك أن الدول الأوربية تعتبر من بين الدول الأساسية في إستيراد الغاز من نيجيريا .

بإعتبار روسيا أكبر منتج للغاز الطبيعي فإنها تحتل كذلك المرتبة الأولى من حيث الاحتياطي في العالم، ثم تليها نيجيريا في المرتبة الثانية بقية 536 مليار متر مكعب، أما على المستوى الإفريقي فإنها تحتل المرتبة

الأولى أما المرتبة الثانية تعود إلى الجزائر بـــ 191 مليار متر مكعب، ومنه فإن كل من نيجيريا والجزائر دولتان غنيتان بالموارد الطبيعية المتمثلة في الغاز الطبيعي .

III-2-2) الاقتصاد النيجيري:

نيجيريا من الناحية الجغرافية تعد الأكبر[1] في غرب إفريقيا بمساحة تقدر بـــ 923768 كلم وبكثافة سكانية بلغت 122 مليون نسمة، 47% تحت عمر 15 سنة و3% بعمر 65 سنة فما فوق والباقية متوسط العمرين ، وتحتوي على 300 مجموعة عرقية تقريبا تتكلم حوالي 400 لغة ، المجموعات العرقية المعروفة والمهيمنة الهوسا في المنطقة الشمالية ، اليوروبا في المنطقة الجنوبية الغربية، وإيغبو في المنطقة الجنوبية الشرقية، أقصى الشمال يظم إسلاميون والجنوب يحتوى على عدد كبير من المسحيين، حصلت على استقلالها من بريطانيا في سنة 1960 منذ ذلك الحين الوضع السياسي لم يعرف استقرار بل ظهرت نزعات عرقية وإقليمية وانقلابات عسكرية.

أكتشف النفط في نيجيريا سنة 1957، وبدأت بتصديره [2] سنة 1965، ومنذ اكتشافه أصبح العامل المهيمن على اقتصادها، ففي سنة 1950 حققت فائض في ميزانها التجاري بقيمة 390 مليون دولار، ربح النفط المفاجئ بالطبع يقدم ثروة إضافية وهكذا زيادة في النفقات، إلا أن اقتصادها يبقى تابعا للثروة النفطية فقط، كما يساهم النفط بحوالي 90 % من صادرات الكلية وأربعة أخماس من الإيرادات الحكومية الكلية، وتتميز نيجيريا بالمميزات التالية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

---

[1] OYEFUSI Aderoju, Oil-Dependence And Civil Conflict In Nigeria, Department Of Economics And Statistics, University Of Benin, Nigeria, June 2007, P 3-4

[2] BUDINA Nina, Gaobo PANG ,Sweder VAN WIJNBERGEN, Nigeria's Growth Record: Dutch Disease Or Debt Overhang, World Bank Policy Research Working Paper 4256, June 2007,P 03.

- تسيطر الفلاحة على الناتج المحلي الإجمالي، لكن مساهمة هذا القطاع انخفضت بشكل تدريجي على مر السنين منذ نيل استقلالها من 64,1% خلال سنة 1960 إلى 28,35% في 2002 .

- عرف التصنيع تحسن ملحوظ بعد الاستقلال فيما يخص مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يقدر بـــ 8,1% خلال الفترة الممتدة مابين (1970-1990) لكن هذا المعدل انخفض خلال الفترة الممتدة مابين (2000-2002) إلى 4,45%.

- النفط الخام أصبح بارزا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 0,3% سنة 1960 إلى 40,6% سنة 2002.[1]

- ضعف المؤسسات وضعف السياسة الاقتصادية المطبقة في البلاد.

- التفاوت في المداخيل بين الأفراد، وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية.

- التجارة الخارجية يسيطر عليها النفط، بنسبة 32,9% من مجموع الصادرات خلال سنة 1970، و 64,63 % في سنة 2002، أي بزيادة قدرت بـــ 31.7

نسبة الناتج الداخلي الخام النيجيري إلى الناتج الداخلي الخام العالمي خلال الفترة الممتدة مابين 2006 – 2012 حسب الجدول كالتالي:

[1] ADEDIPE Biodun, The Impact Of Oil On Nigeria's Economic Policy Formulation, Text Of A Paper Presented At The Conference On Nigeria: Maximizing Pro-Poor Growth: Regenerating The Socio-Economic Database, Organized By Overseas Development Institute In Collaboration With The Nigerian Economic Summit Group, 16th / 17th June 2004. P 3-4.

الجدول رقم (14): نسبة الناتج الداخلي الخام النيجيري إلى الناتج الخام فى العالمي خلال الفترة الممتدة مابين (2006 - 2012). الوحدة: النسبة المؤية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة المئوية (%)	2,8	2,93	3,35	2,87	3,57	3,45	3,62

source : International de recherche macroéconomique
:http://fr.kushnirs.org/macroeconomie/pib niger.html

عرف الناتج الداخلي الخام من خلال بناءا على الناتج الداخلي الخام العالمي تحسن نوع ما من نسبة خلال سنة 2006 إلى خلال سنة 2012 إلا انه يبقى ضئيلا مقارنة بدول العالم الأخرى والسبب يكمن في الاعتماد الكلي على الصناعة الإستخراجية المتمثلة في النفط وإهمال القطاعات الأخرى التي تلعب الدور الرئيسي في تحسين هذه النسبة بدرجة الأولى ورفع النمو الإقتصادي بالدرجة الثانية.

الجدول رقم (15): الناتج الداخلي الخام الفردي خلال الفترة الممتدة مابين (2006- 2012)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة بالدولار الأمريكي	1012	1128	1376	1088	1440	1498	1558

source : International de recherche macroéconomique :
http://fr.kushnirs.org/macroeconomie/pib/pib_niger.html

مقارنة بدول العالم فإن الناتج الداخلي الخام الفردي في نيجيريا يبقى منخفضا حيث وصل إلى 1558 دولار خلال سنة 2012 وهذا ما يعكس الوضع الإجتماعى للأفراد في نيجيريا في حين تعد هذه الدولة من بين الأوائل في إنتاج النفط وتصديره على مستوى العالم، والتي لابد عليها من العمل على تحسين المستويات المعيشية للأفراد من أجل تفادى عدة مشاكل التي صوف نتطرق لها لاحقا.

III-2-2-1) السياسة الاقتصادية في نيجيريا:

تعمل كل دولة من أجل العمل على تطوير اقتصادها بالاهتمام بالجانب المادي والمالي، فالتطور الإقتصادي متعدد الأبعاد إذ يتضمن إعادة التغير الهيكلي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة

إلى تحسين في دخول الأفراد، ولكي تتحقق هذه الأهداف يجب الحرص على تطبيق الإستراتجيات المسطرة والمدروسة على أرض الواقع، مر الاقتصاد النيجيري بسلسلة من الإصلاحات بمرور الوقت تمثلت في ما يلي:[1]

- **خطة التنمية الأولى (1962– 1968)**: عملت نيجيريا في هذه الفترة على رفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الزراعة والتنمية الصناعية، بالإضافة إلى تدريب اليد العاملة عالية المستوى والمتوسطة، ولكنها واجهت عدة عراقيل أثناء هذه الفترة.
- **خطة التنمية الثانية (1970– 1974)**:عملت نيجيريا على تحسين البنية التحتية التي كانت قد أتلفت خلال الحرب الأهلية، والعمل على تحسين دخول الأفراد.
- **خطة التنمية الثالثة (1975– 1980)**: عملت على تحسين الوضع المالي من خلال الإيرادات النفطية.
- **خطة التنمية الرابعة(1981– 1985)**: عرفت هذه الفترة انخفاض في أسعار النفط الدولية، في سنة 1982 الحكومة عملت على تحقيق الاستقرار الإقتصادي، وذلك عن طريق تخفيف النفقات الحكومية، واحتفاظ بالاحتياط النقدي الأجنبي من أجل تحسين وضعية الميزانية، بالإضافة إلى التعديل الهيكلي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي نتيجة الاستدانة والمتمثل في إزالة الرقابة الإدارية، وحرية التبادلات الخارجية، من خلال هذه السياسات حققت نيجيريا نوعا من النجاح.

في سنة 1999 عملت الحكومة الديمقراطية سلسلة من الإصلاحات ، تمثلت في تطبيق السياسة النقدية وذلك من أجل إصلاح الأداء المالي في البلاد، في 2005 بعض الإصلاحات قدمت كتعديلات لما تم

[1] SANUSI lamido, Growth Prospects For The Nigerian Economy, Central Bank of Nigeria, November 26, 2010, P P 9-11.

تجسيده من قبل، والعمل على تعزيز القطاع المصرفي الذي يتضمن نظام مالي مستمر ومستقر والذي يدعم الاقتصاد في البلاد، ومن أهم الأسباب وعوامل فشل القطاع المصرفي ما يلـــــي:

- تدفقات رأس المال المفاجئة وعدم استقرار الاقتصاد الكلي
- الإدارة السيئة.
- قلة الوعي لدى المستثمر.
- قلة الشفافية.
- ضعف في بيئة العمل.
- ضعف الإطارات التنظيمية.

III-2-2-2) النمو الاقتصادي النيجيري:

الاقتصاد النيجري[1] عرف تحسن بسبب تنفيذ الحكومة لبرامج الإصلاح، حيث عرف الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 6% في عام 2004، مع العلم أنه في سنة 2003 بلغ نسبة 10.9%، أي زيادة بمعدل 4.9% وذلك بسبب الارتفاع الكبير في عائدات النفط، في 2004 أرتفع معدل النمو في القطاعات الغير نفطية إلى 4.7 % مقارنة بـــ 4.4% في 2003، ولكن رغم نمو الاقتصاد بمعدل 5.4% بين عامي 2000-2004 إلا النمو في معدل السكاني عرف زيادة بـــ 2.5%، وبتالي الناتج المحلي الإجمالي عير كافي لرفع مدا خيل الأفراد الذي يعتبر واحد من المشاكل التي تعاني منها نيجيريا، كما أن إنتاجية العامل لا تزال مصدر قلق إذ أن متوسط نمو الإنتاجية في نيجيريا قدر بـــ1.2 % خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2004، بلغت نسبة الاستثمار 23.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال

[1] United States Agency International Development, Nigeria Economic Performance Assessment, This Publication Was Produced By Nathan Associates Inc. For Review By The United States Agency For International Development, February 2006, P 04-05

نفس الفترة، وتركز جزء كبير من هذا الاستثمار في الصناعة النفطية ، وهذا ما يعكس قلة فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة ، إذ لابد على نيجيريا التركيز على توفير العمل من أجل الحد من الفقر، وذلك عن الطريق العمل على تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط بالإضافة إلى تحسين الخدمات الصحية الأساسية والتعليم للناس الأشد فقرا، فالعوامل المؤدية إلى ارتفاع النمو خارج قطاع النفط تشمل تحسين نوعية البنية التحتية والحد من الفساد.

ومن خلال الجدول التالي نوضح معدل النمو المتوسط للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الجدول رقم(16): معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي النيجيري خلال الفترة الممتدة مابين (2009- 2013). **الوحدة:** نسبة مئوية

الفترة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	6,25	6	7	7,8	6,5	6,9	6,6

Source :AFDB, OECD,UNDP,UNECA, African Economic Outlook 2012.

متوفر على الرابط التالي: www.africaneconomicoutlook.org

عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو قدر بـــ 6,3% خلال سنة 2009 ، ثم ارتفع إلى 7,8 % خلال سنة 2010 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مع العلم أن الاقتصاد النيجيري يقوم على أساس تصدير النفط نحو الخارج ، لينخفض مرة أخرى إلى معدل نمو قدره 6,5 % خلال سنة 2011 والوضع كله يتعلق بالطلب والعرض العالميين للنفط الذي يتحكم في أسعاره، كما عرف ارتفاع محسوس ليصل إلى 6,9 % خلال سنة 2012 ثم عاد إلى نفس النسبة المعهودة والمقدرة بـــ 6,6 % .

III-2-2-3) التجارة الخارجية النيجيرية:

صادرات نيجيريا[1] من النفط بلغت 2,45 مليون برميل يوميا في 2010، بزيادة قدرها 12,91 % على أساس صادرات 2009، حيث بلغت الصادرات النفطية نحو الولايات المتحدة الأمريكية 30,5 مليون دولار سنة 2010، بزيادة قدرها 60 % عن سنة 2009، بينما واردات نيجيريا من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 4 مليار دولار سنة 2010، ومن خلال الجدول التالي يتم توضيح وضعية الميزان التجاري.

الجدول رقم (17): الميزان التجاري النيجيري خلال الفترة الممتدة مابين (2006 - 2012).

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات(مليار دولار)	67	56	83	52	90	129	107
الواردات(مليار دولار)	31	51	52	53	66	88	84
الميزان التجاري(مليار دولار)	36	05	31	-1	30	41	23

: SOURCE : International de recherche macroéconomique
http://fr.kushnirs.org/macroeconomie/import/import_niger.html

عرف الميزان التجاري لنيجيريا فائض قدر ب 36 مليار دولار إلا انه انخفض إلى قيمة 5 مليار دولار خلال سنة 2010 ثم ليرتفع مرة أخرى إلى حدود 31 مليار دولار، كما عرف عجز خلال سنة 2009 بقيمة – 1 مليار وذلك نظرا للأزمة المالية وانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية باعتبار نيجيريا من بين الدول الريعية التي تعتمد على مداخيل البترول، ونظرا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية خلال سنة 2011 عرف ميزانها التجاري فائض قدر بـــ 41 مليار دولار كأعلى قيمة خلال هذه الفترة الممتدة مابين(2006 - 2012)، لينخفض هذا الفائض مرة أخرى إلى قيمة 23 مليار دولار خلال سنة 2012.

[1] *Nigeria Trade Fact Sheet, Economic section*, United States Embassy In Nigeria, December 2011, website: http:// nigeria.usembassy.gov

آما فيما يخص صادرات نيجيريا نحو الولايات المتحدة الأمريكية فيم توضحيها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (26): صادرات نيجيريا نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

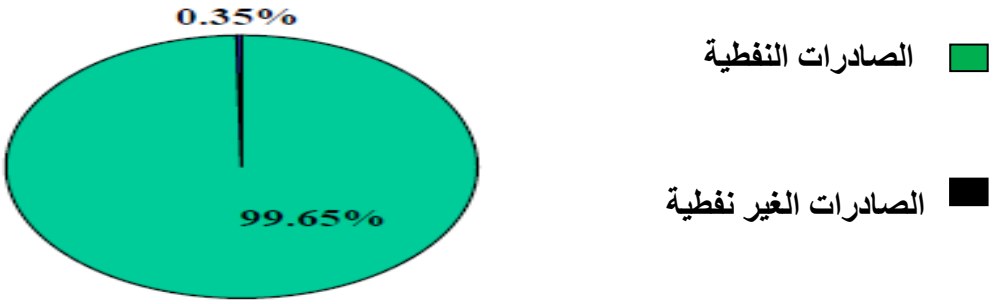

المصدر: *Nigeria Trade Fact Sheet* ، نفس المرجع السابق.

الصادرات النيجيرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية قدرت بـــ 99,65 % من النفط في 2010 ، والتي بلغت 99,45 % في سنة 2009، أما فيما يخص الصادرات الغير نفطية التي قدرت بـــ 0,35 % تضمن المنتجات الزراعية مثل (الكاكاو، التبغ، المطاط، الحبوب، البندق).أما الصادرات الغير زراعية تمثلت في البوكسيد والألمنيوم، والجدول الموالي كذلك يوضح واردا **ت** نيجيريا من الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم (18): واردات نيجيريا من الولايات المتحدة الأمريكية

الواردات	النسبة المئوية من مجموع الواردات
معدات صناعية	5%
مواد أخرى	27%
الحبوب	21%
السيارات	19%
منتجات البترول	13%
آلات النسيج	5%
آلات صناعية	4%
السفن	3%
مواد بلاستكية	3%
المجموع	100%

المصدر: *Nigeria Trade Fact Sheet* ، نفس المرجع السابق.

تعتبر نيجيريا المستورد الأكبر للقمح من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 804 مليون دولار في 2010، ثم تليها السيارات بنسبة 19% من الحجم الإجمالي والشاحنات وحافلات والمنتجات النفطية كذلك بنسبة 13%، واردات نيجيريا من الولايات المتحدة الأمريكية من الطائرات ومحركات انخفضت من 216 مليون دولار خلال سنة 2009 إلى 132 مليون دولار في 2010، والسبب يكمن في امتناع نيجيريا من شراء الطائرات الجديدة.

III–2–3) أثر النقط على الاقتصاد النيجيري:

نظرا للمداخيل التي حققتها نيجيريا من[1] خلال تصديرها للنفط واعتمادها على هذا القطاع وإهمال القطاعات الأخرى تراجعت معدلات النمو فيها بعد فترة من الزمن ، والتي من خلالها واجهت عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وتعرضت لما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية، حيث حاولت نيجيريا التعامل مع هذه الظاهرة وعرض حلول للمشكلة، بالإضافة إلى ضغط رأي العام من أجل ضمان الشفافية في عملية استغلال الموارد الطبيعية (النفط) أحسن استغلال ، ويمكن تحديد هذه المشاكل الناتجة عن وفرة الموارد الطبيعية والمتمثلة فيما يلي: العلة الهولندية، ضعف المؤسسات، الصراعات الداخلية و سنتناول كل منها على حدى:

III–2–3–1) العلة الهولندية في الاقتصاد النيجيري:

تعتبر نيجيريا[2] من بين الدول التي يعتمد اقتصادها على البترول، الذي يسيطر بنسبة عالية على صادرتها، حيث تحتل المرتبة السابع عالميا في إنتاج النفط، والتي يصل إنتاجها إلى مليونيين ونصف مليون برميل يوميا، بحيث يساهم النفط بـــ 40% من الناتج المحلي الإجمالي النيجيري، و70% من عائدات الميزانية ، وقد لعب النفط الذي اكتشف بوفرة خلال السبعينات دورا هاما في ازدهار اقتصاد نيجيريا، حيث وفرت البلاد من خلاله موارد مالية هائلة، فتعددت المشاريع وازدادت الاستثمارات، بالإضافة إلى البترول تتمتع نيجيريا باحتياطات كبيرة من الغاز تقدر ب: 4,007 تريليون متر مكعب تضعها ضمن أكبر عشر دول في إنتاج الغاز الطبيعي وترتبط مع دول الجوار (البنين، التوغو، غانا) بخطوط لنقل الغاز.

---

[1] ALFONSO Juan Perez Pablo, Resource Curse In Nigeria: Perception And Challenges, Central European University Center For Policy Studies, Open Society Institute, December 2007, P 10.

[2] العلاقات الاقتصادية والتجارية بين نيجيريا ومصر، وزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية، 2003، ص 8. متوفر على الرابط: www.alexcham.org\PDF/نيجيريا.Pdf

إلا أن طفرة النفط هذه رغم إيجابياتها كانت لها مشاكلها وسلبياتها الجانبية الأخرى التي تمثلت في عدم قدرة نيجيريا على التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد الكلي على النفط، الأمر الذي أدى إلى إهمال القطاع الزراعي، وظهور مشاكل اجتماعية من بينها زيادة الهجرة من الريف نحو المدينة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة والتضخم، ناهيك عن المشاكل التي يشهدها الاقتصاد نتيجة اعتماده النفط، حيث جعل الاقتصاد النيجري عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية ، نتيجة لاعتماد الحكومة النيجيرية في خططها ومشاريعها على عائدات النفط، بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيع المداخيل بين الأفراد.

أ –موقع النفط في الاقتصاد النيجيري:

عملت نيجيريا على تحسين الأوضاع الاقتصادية، من خلال تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج وتنويع الاقتصاد، وتخفيض نسبة الاعتماد على النفط، لكن الحكومة النيجيرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تستطيع تحقيق هذا النجاح والعمل على استغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال، حيث أن القطاع الزراعي كان يساهم بـــــ 54,7% من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الستينات، ولكن بعد الاستقلال أصبح النفط العامل الرئيسي في الاقتصاد، ومنذ ذلك الحين أصبحت الإيرادات النفطية تعتبر المصدر الرسمي للنفقات الحكومية، كما أن نيجيريا تملك معادن أخرى ولكن اقتصادها يبقى ضعيف مقارنة بالبلدان الأسيوية مثل تايلندا، ماليزيا والصين والهند واندونيسيا التي كانت تحتل المراتب الأخيرة بعد نيجيريا، إلا أن الصين تحتل اليوم المراتب الأولى، حيث صنفت نيجيريا سنة 1970 في المرتبة 88 في العالم بناتج محلي إجمالي لكل فرد 233,35 دولار، والصين في المرتبة 114 في العالم بناتج محلى إجمالي لكل فرد 111,82 دولار، ومن خلال الجدول يتم توضيح مدى مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي النيجيري.

الجدول رقم (19):مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي النيجيري خلال الفترة الممتدة مابين (1960-2008).

السنوات	الناتـــــج المحلي الإجمالي (مليون نايرة)	مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي (مليون نايرة)	نسبة مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي (%)
1960	2,233.0	7.0	0.3
1970	5,281.1	489.6	9.2
1980	49,632.3	14,137.4	28.4
2000	4,582,127.3	2,186,682.5	47.7
2005	14,572,239.1	5,664,883.2	38.8
2006	18,564,594.7	6,982,935.4	37.6
2007	20,657,317.7	7,533,042.6	36.4
2008	23,842,170.7	9,299,524.8	39.0

Source : SAKA luqman, MOTUNRAYO LAWAL Fatima, The Political Economy Of Oil And The Reform Process In Nigeria's Fourth Republic: Successes And Continue Challenges, International Refereed Research Journal, 2,April 2011, P 64.

من خلال الجدول يتضح لنا أن مساهمة النفط والغاز في الناتج الداخلي الخام عرف تحسن مستمر من 0,3% إلى 47,7% خلال الفترة الممتدة مابين 1960-2008 أي بارتفاع بمعدل 47.4% وهذا ما يوضح تبيعه الاقتصاد النيجيري للمحروقات، بعدما كان القطاع الفلاحي هو الركيزة الأساسية للاقتصاد حيث انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 54,8% سنة 1970 إلى 25,7% خلال سنة 2006، عكس قطاع المحروقات، ومنه نستنتج أنه منذ اكتشاف المحروقات في نيجيريا بدأ القطاع ألفلاحي يتراجع وذلك بسبب وفرة هذه الموارد (المحروقات) وارتفاع أسعارها في السوق الدولية ومساهمتها في الإيرادات الحكومية، كما أن الصادرات النفطية تسيطر على التجارة الخارجية النيجيرية ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20): الصادرات النفطية والغير نفطية في نيجيريا خلال سنة 2012

المواد	الصادرات	الواردات
مواد فلاحيه	5,5	11,0
النفط ومواد المنجمية	87,7	2,4
مواد مصنعة	7,1	86,5

Source : www.mondeperspective.com

من خلال الجدول يتضح لنا أن الصادرات في نيجيريا من النفط قدرت بمعدل 87.7 % خلال سنة 2012، بينما الصادرات الغير نفطية قدرت بمعدل 12,6% خلال نفس الفترة منها المواد المصنعة بلغت نسبة 7,5% تتصدرها الآلات وتجهيزات النقل بمعدل 50,1% ثم كل من المواد الكميائية والنسيج بمعدل 0,6% ، 0,3% على التوالي، ثم تليها الصادرات من المواد الفلاحية، أما فيما يخص الواردات من المواد المصنعة فقد بلغت 86,5% من حجم الإجمالي بـــ 50,1% من تجهيزات النقل و10,8% من المواد الكميائية، 2,7% حديد ، ومن خلال هذا الترتيب أو التصنيف للصادرات النيجيرية نحو الدول نستنتج أن قطاع المحروقات يستحوذ على نسبة كبيرة وبتالي فإن الاقتصاد النيجيري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات وتنطبق عليه ظاهرة العلة الهولندية.

ب_ أثر المحروقات على القطاعات الأخرى:

أولا– أثر الإنفاق:

من خلال الجدول التالي نوضح مدى تأثير قطاع المحروقات على القطاعات الأخرى منها الصناعة والفلاحة والخدمات، ويتم توضيح ذلك عن طريق نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (21): مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام النيجيري خلال الفترة الممتدة ما بين (2008- 2012). الوحدة: مليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع الصناعي	82	55	102	104	102
قطاع الأشغال العمومية	2,6	2,3	2,6	2,9	3,4
الفلاحة	67	62	69	75	86
التجارة	30	28	32	36	41
الخدمات	16	15	16	19	21
النقل	6,2	5,1	5,3	5,6	4,4
الناتج الداخلي الخام	208	169	230	246	263

Source: International de recherche macroéconomique.

متوفر على الرابط التالي: http://fr.kushnirs.org

من خلال الجدول لم تتعدى نسبة مساهمة القطاع الفلاحي 36,68% خلال سنة 2009 مقارنة بسنة 1970 حيث قدرت نسبة المساهمة بـــ 41,66% أما سنة 1986 بلغت 37,20% وهذا ما يثبت تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي، وفيما يخص قطاع الأشغال العمومية لم تتجاوز نسبة المساهمة 1,36%، قطاع التجارة هو الأخر لم يتجاوز 16,56%، الخدمات لم يتجاوز نسبة 8,87% كذالك النقل لم تتجاوز النسبة 3,01%، أما القطاع الصناعي فوصلت النسبة إلى 44,34% خلال سنة 2010 والمتمثلة في الصناعة الإستخراجية اى استخراج النفط وتصديره خام، وبالتالي فإن لقطاع المحروقات أُثر على القطاعات المذكورة سابقا.

ثانيا– أثر تنقل عوامل الإنتاج:

يتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (22): مساهمة قطاع النفط في تشغيل اليد العاملة النيجيرية النشيطة خلال الفترة الممتدة ما بين (1999- 2003)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
عدد العمال في قطاع النفط	87308	99800	99000	104400	111600

Source: FAJANA Sola, Industrial Relations In The Oil Industry In Nigeria, International Labour Office, Geneva, 2005, P 04.

إن صناعة الغاز والنفط كثيفة برأس المال وليس بالعمالة، فهي تتطلب استثمارات كبيرا دون أن تخلق فرص عمل كثيرة، ورغم أن قطاع النفط والغاز في نيجيريا يشكل جزء مهما من الاقتصاد، فإنه لا يوظف سوى 1% من العمالة الإجمالية، وعلى اعتبار أن العمل المطلوب في هذا القطاع عالي المهارة، فإن الشركات متعددة الجنسيات المسيطرة على الإنتاج تملأ هذه الوظائف بأجانب من بلدان فيها تعليم عالي وأكثر استخداما للتقنيات المتطورة منها في نيجيريا، كما يظهر من خلال الجدول أن عدد العمال لم تشهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة الممتدة مابين 1999- 2003، حيث انخفضت من 99800 سنة 2000 إلى 99000 سنة 2001، في حين وصلت خلال سنة 2003 إلى 111600، ومنه نستنتج أن قطاع النفط لا يؤثر على تنقل اليد العاملة.

III–2–3–2) ضعف المؤسسات والفساد في نيجيريا:

يتمثل الفساد في نيجيريا[1] في نهب أموال الخزينة، بالإضافة إلى الرشوة وسوء إدارة الموارد الطبيعية المتمثلة خصوصا في النفط، ومن بين مؤشرات كثرة الفساد في نيجيريا، تدنى المستوى المعيشي لدى أفرادها وعدم تحصيلهم على مداخيل كافية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، مع العلم أن نيجيريا تعد من بين الدول الغنية بالنفط، إضافة إلى تدنى مستوى التعليم والصحة وغياب الهياكل القاعدية المتمثلة في

[1] Juan Perez Pablo ALFONSO11 -10 ، مرجع سبق ذكره، ص

الطرقات والتجهيزات الكهربائية، ارتفاع معدلات البطالة وغيرها من المؤشرات التي تعرف تدنيا وتتعلق بضعف المؤسسات لدى نيجيريا.

الفساد والحكم السيئ[1] لهما أثر على النمو كما لهما أثر على مناخ العمل، وعلى تكوين رأسمال البشري ومن المعروف أن المؤسسات الجيدة تعمل على تشجيع الإستثمار سواء المحلي أو الأجنبي في جميع المجالات، لأن المؤسسات تعتبر عامل من عوامل النمو والتنمية، ومن خلال الدراسات التحليلية حول تأثير الفساد على نوعية المؤسسات، تبين أن لهذا الأخير أثر على العمليات التجارية وسوء الإدارة العامة، حوالي 70% من الشركات تقوم بدفع الرشاوى من أجل الحصول على رخص تجارية وخدمات المرافق العامة ناهيك عن الأفراد، وهذا كله راجع إلى عدم كفاءة الأشخاص القائمين بإدارة المؤسسات وعدم قدرتهم على وضع قوانين تحكم جميع المعاملات والرقابة على تنفيذها، ولمعالجة الفساد يجب القيام بما يلي:

- اتخاذ إجراءات واضحة المعالم ضد الفساد، وتشديد العقوبات على مرتكبي المخالفات.
- القيام بتحديد المناطق الواقعة في البلاد والأكثر فسادا، والتي يكون هذا الأخير أكثر خطورة على الدولة والمجتمع ككل.

وعلى هذا الأساس قامت الحكومة النيجيرية بتكوين وكالات تابعة لها من أجل محاربة الفساد:[2]

---

[1] OKONJO Ngozi, OSAFO Philip, Nigeria's Economic Reforms: Progress And Challenges, The Brookings Institution 1775 Massachusetts Ave., Nw Washington, Dc 20036, March 2007, P P 18-25.

[2] Juan Perez PABLO ALFONSO، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

- الوكالة الأولى كانت مكلفة بعمليات الفساد والقيام بمراقبتها وتحديد مرتكبيها، واستلام الشكاوي والعمل على تنوير الشعب من أجل تفادي الرشوة رغبة في حصولهم على حقوقهم من المرافق العامة.

- الوكالة الثانية كانت مكلفة بالفساد المتعلق بالجانب الإقتصادي، كالقيام باستغلال إيرادات النفط للمصالح الخاصة من طرف المسؤولين دون الاهتمام بمصالح الأخريين وهذا ما يحرك الرأي العام، إضافة إلى الاهتمام بعمليات تبيض الأموال.

كما قام الرئيس " **أوباسانجو**" بعدة إصلاحات تمثلت في العمل على تحسين الإدارة والمؤسسات والحكم في نيجيريا وذلك عن طريق:

- الإدارة الجيدة للإيرادات المالية، والتي معظمها يتم تحصيلها عن طريق الجباية البترولية مع مراقبة النفقات العامة.

- الاهتمام بعملية استغلال النفط والغاز، دون القيام بهدر هذه الموارد التي تعتبر أساسية في الاقتصاد النيجيري.

الإسراف في النفقات العامة في نيجيريا أثر على المشاريع العامة، حيث أن ½ الإيرادات الحكومية تم السيطرة عليها من طرف المسؤولين الكبار في الحكومة وهذا ما تسبب في انتشار الفقر وقلة الشفافية في تحصيل هذه الإيرادات وإنفاقها، مع العلم أن السلطات العسكرية في البلاد هي التي كانت تسيطر على هذه الإيرادات، مما دفع بنيجيريا إلى أن تكون من بين الدول التي يجب أن تتبنى الشفافية في مجال الصناعة الإستخراجية الخاصة بالنفط من أجل العمل على تحسين الوضع الأمني في البلاد والعمل على معالجة

الفساد، وذلك من خلال القيام بمحاكمة الأشخاص المتسببين في عمليات الفساد عن طريق الاحتيال على المال العام واستغلاله للمصالح الشخصية.

ولكن رغم قيام الحكومة النيجيرية بعدة إصلاحات على مختلف المستويات إلا أنها تواجه عدة تحديات متعلقة برفع معدلات النمو، ومن أجل تحقيق ذالك لبد لنيجيريا القيام بما يلي:

- توجيه النفقات العامة[1] نحو الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، الصحة، والعمل على تكوين البنية التحتية من أجل تحسين نوعية المؤسسات، إضافة إلى رفع معدلات النمو.
- الاهتمام بالقطاعات الغير نفطية، والعمل على تحسينها من أجل التخفيف من حدة البطالة، وإدخال تقنيات متطورة في هذه القطاعات الاقتصادية منها: القطاع الزراعي، وقطاع البناء، السياحة، المعادن.
- تحسين مناخ العمل المحلي وذلك عن طريق الإجراءات الإدارية التنظيمية المنسقة ومحاربة البيروقراطية، وتشجيع القطاع الخاص، والعمل على تشديد الرقابة من أجل احترام أجال المشاريع.
- العمل على تحسين نوعية المؤسسات من أجل المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي.
- الاهتمام بمنطقة دلتا النيجر والتي تعتبر من بين المناطق الأكثر غنى بالنفط في نيجيريا، حيث أنه بعد 60 عام من استغلال هذا المورد إلا أن سكانها يعانون من الفقر، وهذا ما يجعلهم دائما لا يثقون في حكوماتهم مما يدفعهم إلى تكوين مجموعات عرقية تقوم بشن هجمات على الشركات التي تقوم باستخراج النفط في هذه المنطقة من أجل الاستيلاء على النفط والقيام بتحسين مستواهم المعيشي.

---

[1] Juan Perez PABLO ALFONSO ، نفس المرجع السابق ، ص 12.

وفيما يخص مدى فعالية الإجراءات والسياسات المتبعة من طرف الحكومة النيجيرية من أجل محاربة الفساد، والتي يتم توضيحها من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم (27): نسب الموافقة على تخفيض الفساد في نيجيريا

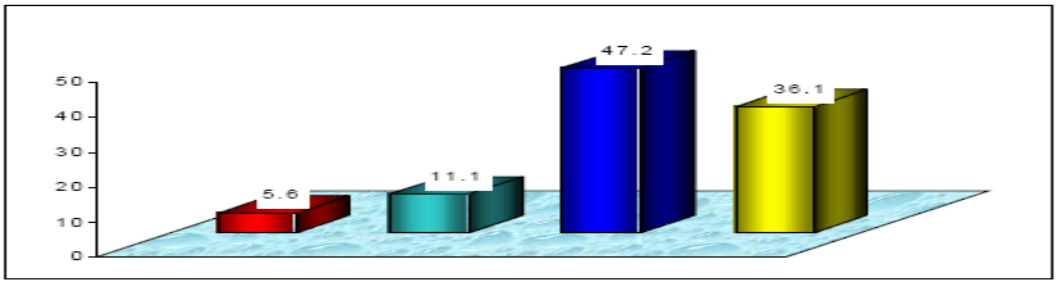

المصدر: Juan Perez PABLO ALFONSO ، نفس المرجع السابق، ص 12.

من خلال الشكل : 5.6% من الأشخاص يوافق بالكامل على أن هناك تخفيض كبير في الفساد منذ سنة 1999، ضد 11% متفقون بتردد، بينما 47.2% متفق جزئيا، و36.1 % غير موافقين.

فيما يخص الإجراءات المتخذة لمحاربة الفساد هل هي كافية أم لا، 30.6% وافقوا بأن الإجراءات ناقصة كليا، بينما نفس النسبة المئوية من الأشخاص لا تقبل مثل هذه الإجراءات الناقصة، 25 % كانت متفقة جزئيا بالنسبة لكفاية الإجراءات المتبعة .

الشكل رقم(28): نسبة الرفض والموافقة على الإجراءات المتخذة لمحاربة الفساد في نيجيريا

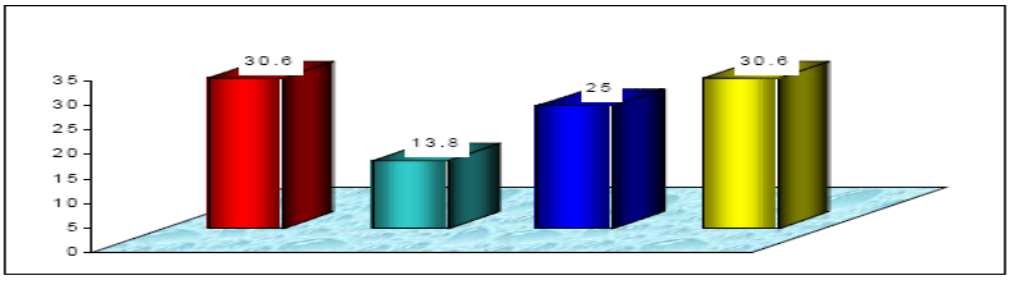

المصدر: Juan Perez PABLO ALFONSO ، نفس المرجع السابق، ص 13.

III-2-3-3) الصراعات الداخلية في نيجيريا:

بعد إعادة تقسيم البلاد [1] إلى 36 ولاية و774 مجلس حكم محلي يضم كل مجلس مابين 10 إلى 15 حي أو قرية، بدأت تظهر هناك صراعات بين الجماعات حول الموارد، هذه الأخيرة كانت تأتي من عائدات النفط والغاز المستخرج من حقول منطقة دلتا النيجر والتي تظم ولايات دلتا و إيدو و أكوا إيبوم وكروس ريفر وبايالسا، حيث رأى زعماؤها أن منطقتهم تتعرض للتهميش والنهب من قبل الحكومة الفدرالية لصالح ولايات أخرى، وهددوا بالإستلاء على حقول النفط والغاز وتحويل عائداتها إلى أقاليمهم، ففي سنة 1985م غادر ممثلو تلك الولايات اجتماع حكومي في إطار مؤتمر وطني للإصلاح السياسي والذي منحهم حصة 25% من عائدات البترول والغاز، ومن أجل تدارك الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة في معالجتها لهذا الملف، أنشأت لجنة لتنمية منطقة دلتا النيجر من طرف الرئيس السابق أوباسانجو، وفى خضم الصراع في منطقة دلتا النيجر ظهرت مليشيات مسلحة وصلت إلى حد التهديد بالحرب الشاملة ضد الحكومة الفدرالية، والجدول التالي يوضح أسباب الصراع منطقة دلتا النيجر .

[1] شايب بشير، مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص 87-88.

الجدول رقم (23): أسباب النزاعات الداخلية في نيجيريا (منطقة دلتا النيجر)

الأسباب السياسية والاقتصادية	الأسباب الغير مباشرة	الأسباب المباشرة
– غياب القواعد الواضحة المعالم.	– فشل الحكومة بالقيام بتكوين ما يسمى بالبنية التحتية	– مطالب حول البنية التحتية الاجتماعية (الطرق، المدارس، مستشفيات)
– فشل السياسة الاقتصادية	– فشل القطاع الخاص في خلق فرص التوظيف	– طلب توظيف الأفراد لدى شركات النفط
–عدم تقديم تعويضات عن الأضرار التي لحقت البيئة والأفراد من جهة أخرى (أحيانا شركات النفط لا تعمل بأوامر المحكمة)		ـ أضرار البيئة نتيجة استغلال الموارد الطبيعية(النفط)
– فشل الحكم السياسي – فشل السياسة الاقتصادية	عدم قيام الجالية المحلية بتزويد المصلحة العامة ودعم البنية التحتية. – فشل القطاع الخاص في توفير فرص العمل.	– المنافسة بين الشركات المحلية وبين المجموعات العرقية حول استغلال النفط.

المصدر: Aderoju OYEFUSI، مرجع سبق ذكره، ص 31.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الأسباب الرئيسية للصراعات الداخلية حول الموارد الطبيعية (النفط) تكمن في ما يلي:

– عدم قدرة الحكومة على تحسين الأوضاع الاجتماعية رغم أن المنطقة تتوفر على كميات هائلة من النفط، ومنها (الصحة، التعليم، المستوى المعيشي ... الخ).

– انتشار البطالة، وعدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار بسبب القوانين المفروضة من طرف الحكومة، والذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

- التأثير على البيئة، نتيجة استغلال النفط بطريقة غير عقلانية والاستحواذ على مساحات كبرى من الأراضي، وعدم قيام الشركة المستثمرة في هذا المجال باحترام القوانين الخاصة بكيفية الاستغلال، بالإضافة إلى نقص التعويضات لأصحاب الأراضي التي تم اكتشاف النفط فيها.

- فشل السياسات الاقتصادية والحكم في البلاد، وعدم القدرة على ضبط عملية الاستغلال ، مما سهل الأمر أمام الشركات المحلية والمجموعات العرقية في التنافس حول عملية استخراج النفط واستعماله لأغراضهم الشخصية.

نزاعات في هذه المنطقة دارت حول قيام الشركات باستغلال النفط وعدم القيام بتقديم تعويضات فيما يخص ملكية أراضي المستغلة، بالإضافة إلى أضرار البيئة والتي سببها بقع الزيت وعدم قيام الشركات بتقديم تعويضات، وفشل الحكومة باتخاذ الإجراءات الكافية للمحافظة على البيئة وعدم تقديم كذلك تعويضات للجاليات المحلية، ونتيجة زيادة الصراعات لهذه الأسباب أصبحت عملية استغلال النفط عملية صعبة مما جعل الحكومة تواجه مشاكل في هذا المجال، ردا على هذه الاحتجاجات ضد عملية استغلال النفط من طرف الشركات وتحت الضغط الرأي العام ، الحكومة النيجيرية جعلت الشركات الأجنبية تعمل لزيادة التزاماتهم التطويرية في دلتا النيجر، على سبيل المثال أسست الحكومة لجنة التطوير المعدنية (OMPADEC)، لجنة تعمل على تطوير دلتا النيجر في سنة 1992، ولكن نظرا لقيام الحكومة باتخاذ هذه الإجراءات شهدت المنطقة عمليات تخريب من طرف المجموعات العرقية المتواجدة بالمنطقة والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (29): عمليات تخريب أنابيب النفط في دلتا النيجر خلال الفترة الممتدة مابين (1999-2007).

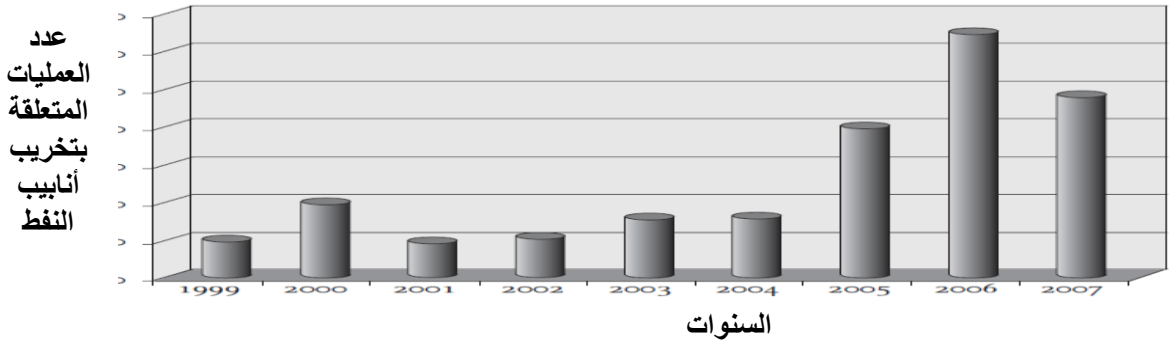

Source: GUICHAOUA Yvan, Oïl And Political Violence In Nigeria, Institut Français Des Relations Internationales, Paris, 2009, P 36.

من خلال الشكل نلاحظ أن عمليات التخريب ارتفعت من حوالي 500 عملية خلال سنة 1999، إلى 3200 عملية خلال سنة 2006، ثم انخفضت إلى 2400 عملية خلال سنة 2007 ، ومنه نستنتج كلما ارتفعت إيرادات النفط نتيجة ارتفاع أسعارها في السوق الدولية كلما زادت حدة الصراعات وعمليات التخريب في دلتا النيجر.

أما فيما يخص توزيع العائدات النفطية في نيجيريا كانت كتالي 42 % للمنطقة الشمالية، 30% للمناطق الشرقية ، 20 % للغرب والباقي للجنوب، ولكن في الحقيقة الحكومة سيطرة على نسبة كبيرة من إيرادات النفط لصالح المسئولين، ويتم توزيع الدخل الذي نسبة كبيرة منه كانت من خلال الإيرادات النفطية حسب الشكل التالي خلال سنة 2007.

الشكل رقم (30): كيفية توزيع الدخل حسب المعايير التالية خلال سنة 2007 في نيجيريا.

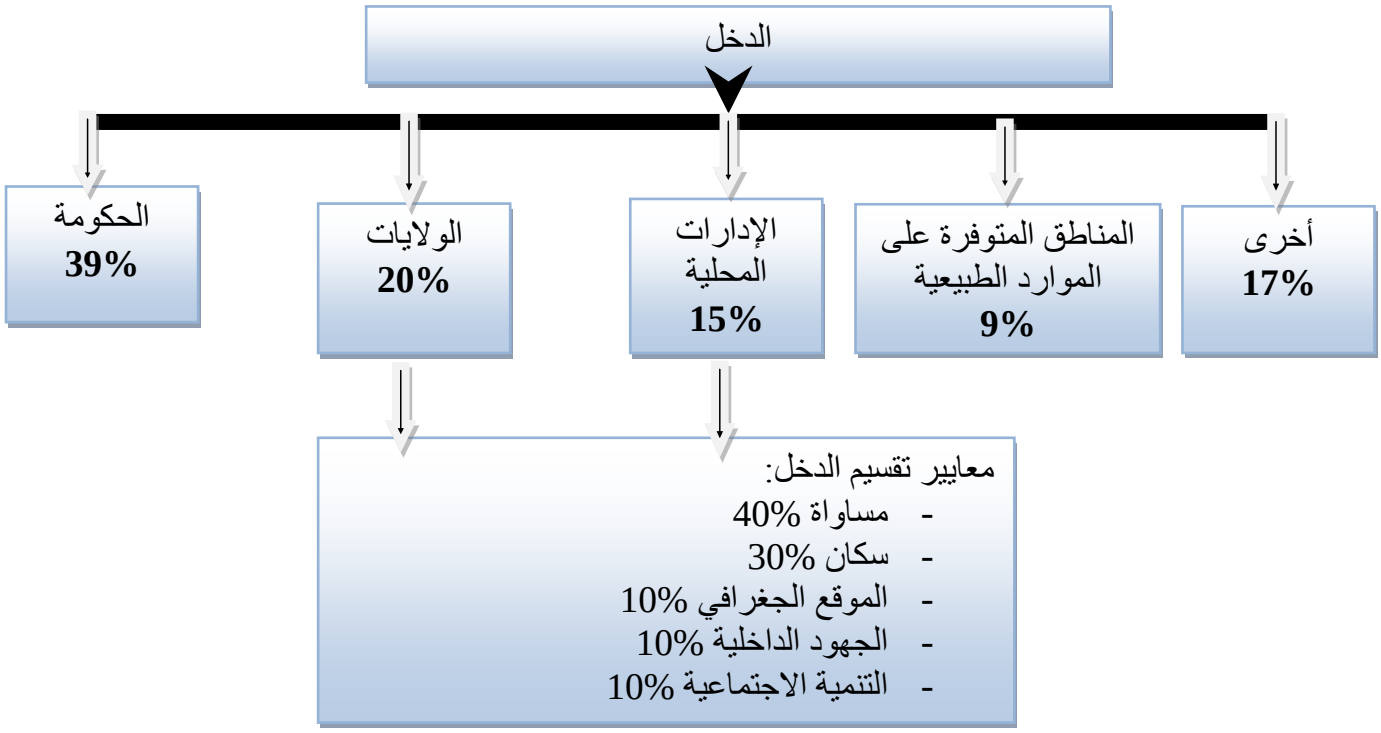

المصدر: GUICHAOUA Yvan ، نفس المرجع السابق، ص 29.

من بين المشاكل التي واجهت التقسيم العمودي للدخل ، معيار الكثافة السكانية التي يعتبر غير صحيح نظرا لضعف الهيئات المكلفة بالعمليات الإحصائية، بالإضافة إلى معيار وفرة الموارد الطبيعية ، فالمناطق التي تتوفر على النفط مثل منطقة دلتا النيجر يعاني سكانها من الفقر وضعف المستوى الاجتماعي (الصحة ، التعليم، المستوى المعيشي.... الخ)، فحسب التقسيم فإن هذه المناطق تحصل على نسبة 20% وذلك من أجل قمع النزاع، لكن قدرت هذه النسبة ب 2% من الإيرادات سنة 1981، و1% خلال سنة 1989، لكن مع ظهور الديمقراطية في البلاد ارتفعت هذه النسبة إلى 13 %، وتم تكوين لجان خاصة لمراقبة عملية التقسيم للثروة.

أما فيما يخص التقسيم الأفقي فكان حسب المعايير التالية:

- المساواة بين الأفراد في عملية التقسيم.

- احترام الكثافة السكانية في عملية التوزيع.

- الخصائص الطبيعية للمنطقة، وخاصة الاهتمام بالمناطق البعيدة والصحراوية.

- الجهد المبذول، أي دور كل منطقة في عملية الإنتاج والمساهمة في الاقتصاد سواء من خلال القطاع الصناعي أو الزراعي.

- التنمية الاجتماعية، أي الاهتمام بالمناطق التي تكون فيها مستويات التعليم والصحة منخفضة.

رغم وضع هذه المعايير في التقسيم إلا أن هناك مناطق غير أهلة بالسكان ، لكنها حصلت على النسبة المعمول بها من خلال هذا التقسيم، بالإضافة إلى أن هناك مناطق تتوفر على النفط إلا أنها لم تحصل على النسبة المعمول بها، ومن خلال هذا التقسيم الغير عادل للثروة ظهرت صراعات داخلية في منطقة دلتا النيجر من أجل الدفاع عن مصالحهم والحصول على مستحقاتهم من هذه الموارد، الشكل التالي يوضح مدى دعم الشعب لهذه الصراعات في نيجيريا حسب كل منطقة.

الشكل رقم (31): نسبة دعم الشعب النيجيري للنزاع عبر مختلف المناطق الموجود في نيجيريا

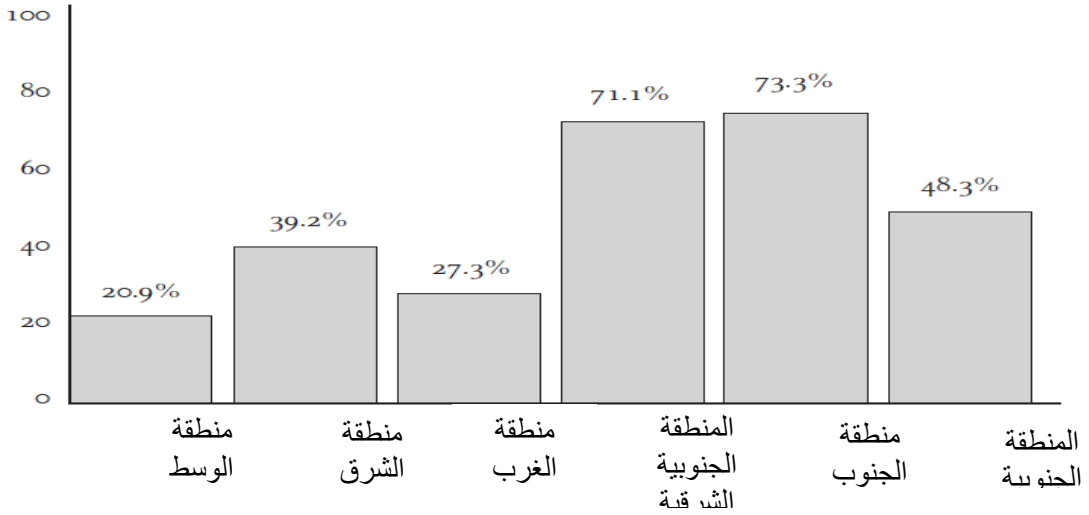

المصدر: GUICHAOUA Yvan، نفس المرجع السابق، ص 32.

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن دعم الشعب للصراعات الداخلية من أجل السيطرة على النفط اختلف من منطقة لأخرى، حيث احتلت كل من منطقة الجنوب، والمنطقة الجنوبية الشرقية، المراتب الأولى بمعدل 73,3%، 71,1%على التوالي، في حين احتلت كل من منطقة الغرب والوسط المراكز الأخيرة ، والسبب يكمن في أن المناطق التي كان فيها الشعب موافق على عمليات التمرد من أجل الحصول على الموارد الطبيعية (النفط)، هي المناطق الغنية بهذه الموارد، وذلك نظرا لعدم حصولهم على حقوقهم منها سواء من ناحية تقديم تعويض لأصحاب الأراضي، آو حصولهم على حقهم من هذه الثروة، بالإضافة إلى معانات شعب هذه المنطقة من مشاكل اجتماعية متمثلة في الصحة والتعليم ونقص الإمكانيات المادية والمعنوية.

III-3) دراسة حالة بوتسوانا

III-3-1) الهيكل الإقتصادي لبوتسوانا :

بوتسوانا أفضل الدول[1] من الناحية الاقتصادية في إفريقيا خلال العقود القليلة الماضية، وأحد اقتصاديات الأفضل في العالم، حيث حققت خلال الفترة الممتدة مابين الستينات والتسعينات نمو اقتصادي ملحوظ ، بمعدل 10%، وبدخل فردي 7600 دولار بعد كل من سيشل وغينيا الاستوائية والغابون، هذا النمو كان أساسه معدن الماس، إذ تعتبر بوتسوانا من أكبر منتجي الماس في العالم، ومن المعروف أن هذا المعدن مربح جدا نظرا لارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، و من خلاله حققت عائدات مالية كبيرة وهذا ما انعكس بالإيجاب على ميزن المدفوعات، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والبنية التحتية، الشكل التالي يوضح مدى مساهمة معدن الماس في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (32): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي البوتسواني خلال سنة 2010.

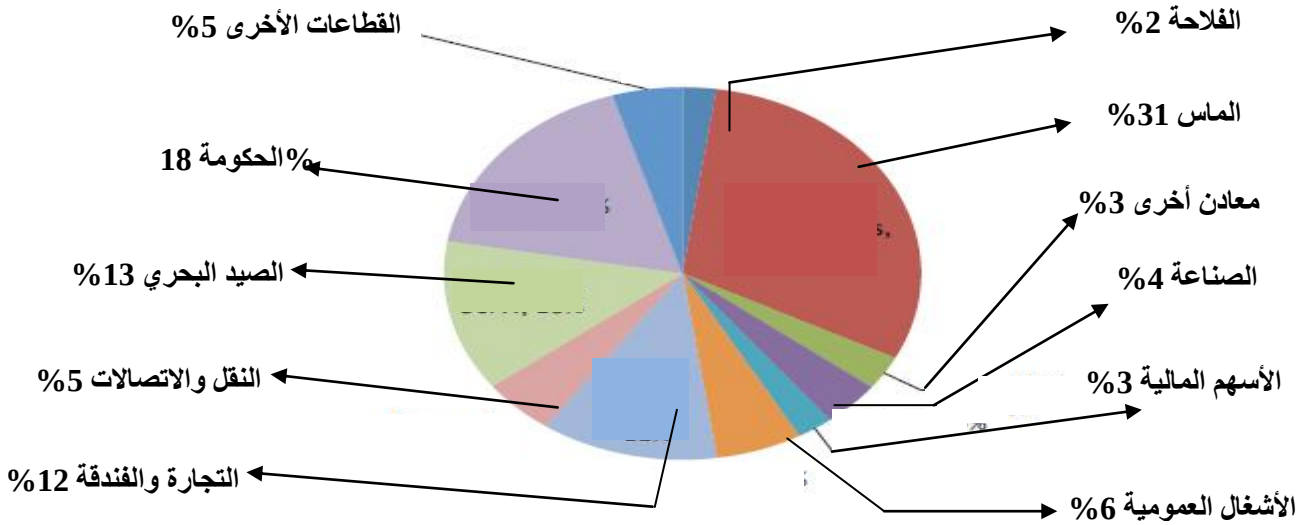

Source: JEFFERIS Keith, PICKERING Dawn, KENEWENDO Bogolo, Botswana Country Overview, Capital Resources, 2011/2012, P 26.

من خلال الشكل نلاحظ أن الماس يساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا ما يفسر اعتماد بوتسوانا على الماس في الحصول على إيراداتها المالية من أجل تغطية

[1] JEFFERIS Keith, PICKERING Dawn, KENEWENDO Bogolo, Botswana Country Overview, Capital Resources, 2011/2012, p 25.

نفقاتها الخاصة، في منتصف التسعينات معدلات النمو كانت منخفضة بالرغم من أن الماس كان المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بـــ 31% والسبب يكمن في تراجع أسعاره دوليا.

الأزمة المالية لسنة 2008 أثرت على الاقتصاد البوتسواني بشدة، نتيجة تراجع مبيعاتها من الماس، والتي من خلالها تعرض اقتصادها إلى ظاهرة الكساد في منتصف سنة 2009، والخفض ناتجها المحلي الإجمالي وظهر عجز في ميزان مدفوعاتها، لكن القطاعات الأخرى عرفت استقرار مما دعمت جزئيا خزينة الدولة والإنفاق الحكومي. لكن في سنة 2010 عرف الاقتصاد البوتسواني تحسن بسبب تحسن قطاع التعدين، الذي أدى إلى نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 7.2%، بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى كالنقل والاتصالات...الخ.

ومن خلال الشكل التالي يتم توضيح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا.

الجدول رقم (24): معدلات نمو الناتج الداخلي الخام البوتسواني خلال الفترة الممتدة مابين (2009-2013).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو (%)	5-	7.2	6.6	4.4	3.9

Source : AfDB, OECD, UNDP, UNECA, African Economic Outlook 2012(Botswana), www.africaneconomicoutlook.org

عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام البوتسواني خلال سنة 2009 انخفاض ملحوظ قدر بـــ 5% والسبب يكمن في انخفاض أسعار الماس في الأسواق الدولية نظرا للأزمة المالية، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى معدل 7,2%، حيث حققت بوتسوانا معدل نمو في ناتجها خلال سنة 2013 بمعدل 3,9% اى بتراجع قدره 3,3%.

بوتسوانا بلاد محاطة باليابسة مؤهلة بالسكان بشكل متناثر، بعد الاستقلال من طرف الاستعمار البريطاني كانت تصنف من بين أفقر الدول في العالم بمعدل دخل لكل فرد 70 دولار سنويا، كما

عملت المساعدات الدولية على تغطية 60% من النفقات الحكومية، كانت بها 12 كيلومتر من الطرق المعبدة، الفلاحة (تربية الماشية والبقر) ساهمت بـــ 40% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن في سنة 2007 عدد الطرق المعبدة بها وصل إلى 7000 كلم، ومعدل دخل الفرد ارتفع إلى حوالي 6100 دولار سنوي، حيث أصبحت بوتسوانا آنذاك أحسن من تشيلي وأرجنتين، كما انخفضت نسبة المساعدات الخارجية إلى 3% من ميزانية الحكومة، ونمى معدل دخل الفرد السنوي بـــــ 7% خلال الفترة الممتدة مابين (1966- 1999) وهذا ما يعكس نجاح الإستراتجيات والسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف بوتسوانا والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (25): معدل النمو السنوي للدخل الفردي في الدول التالية خلال الفترة الممتدة مابين(1966-1999). **الوحدة:** نسبة مئوية

الدولة	بوتسوانا	شيلي	الصين	اندونيسيا	ايرلندا	كوريا	تايلندا	سنغافورا
معدل النمو	7	2,1	4,6	3,8	4,1	6,1	4,6	6,2

Source : LEWIN Michael, Botswana's Success: Good Governance, Good Policies, And Good Luck, World Bank (2011), P 02.

من خلال النمو السنوي لدخل الأفراد[1] في بوتسوانا، الناتج عن ارتفاع عائداتها من خلال تصدير معدن الماس نحو الخارج مما جعلها تهتم بالتنمية الاجتماعية، خصوصا التعليم والصحة والطرقات، والعمل على تكوين البنية التحتية، 88 % من السكان يتوفر لديهم مصحة على بعد 8 كلم، بالإضافة إلى وجود الكفاءة في ميدان الصحة، 98 % من السكان تم وصلهم بالمياه الصالحة للشرب والأمن، هذا الاهتمام بالجانب الاجتماعي أدى إلى مستويات عالية من التعليم وانخفاض نسبة الأمية والتخفيف من حدة الفقر.

[1] Keith JEFFERIS وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 13

الجدول رقم (26): تصنيف بعض الدول في العالم على أساس التنمية الاجتماعية

الرقم	الوضعية الاجتماعية المتطورة	الرقم	الوضعية الاجتماعية المتوسطة	الرقم	الوضعية الاجتماعية المنخفضة
01	النرويج	89	الصين	128	كينيا
02	أستراليا	95	بوليفيا	129	بنغلادش
03	نيوزيلندا	96	برا غوي	163	تشاد
04	ولايات المتحدة الأمريكية	97	الفلبين	164	غينيا
05	ايرلندا	98	بوتسوانا	195	موزنبيق
45	تشيلي	100	منغوليا	166	بوروندي
72	موريتيوس	101	مصر	167	نيجر

المصدر: Keith JEFFERIS وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 14

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن بوتسوانا تحل المرتبة 98 فيما يخص مستويات المعيشة للأفراد، ومن بين الدول التي وضعيتها الاجتماعية متوسطة بعد كل من البراغوي والفلبين وهذا ما يفسر نجاح بوتسوانا في رفع معدلات النمو التي تساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المقارنة بين معدلات دخل الأفراد في إفريقيا وبوتسوانا خلال الفترة الممتدة مابين (2001-2009) من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (33): معدل دخل الفرد في كل من بوتسوانا وإفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين (2001- 2009) **الوحدة**: الدولار الأمريكي

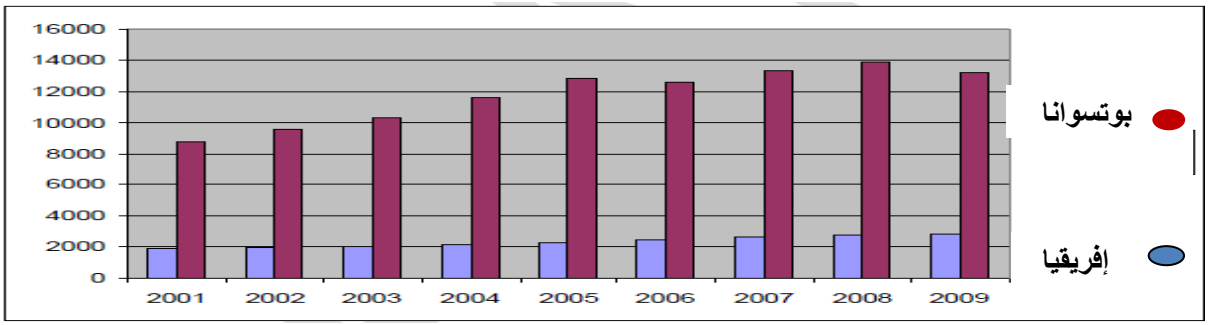

المصدر: Michael LEWIN، مرجع سبق ذكره، ص 3.

من خلال الشكل يتضح لنا أن بوتسوانا حققت معدلات مرتفعة في مدا خيل الأفراد مقارنة بإفريقيا التي لم تتجاوز 2800 دولار سنويا، وهذا ما يثبت النجاح الإقتصادي الذي حققته بوتسوانا مقارنة بالدول الأخرى، مما يفسر نجاحها في الجانب الاقتصادي الناتج عن استغلال معدن الماس.

III-3-1-1) السياسات الاقتصادية:

عملت بوتسوانا خلال العقود الماضية على الحد من ظاهرة الاعتماد على معدن الماس وتشجيع القطاعات الأخرى، وذلك لعدة أسباب منها ما يلي: [1]

- بلوغ إنتاج الماس ذروته، والذي من غير الممكن أن يساهم في النمو الإقتصادي على المدى البعيد.
- مستويات الإنتاج يمكن أن تبقى لمدة 10 إلى 15 سنة مستقرة، لكن بعد ذلك ستبدأ في الهبوط.
- الاعتماد على الماس يوقع البلاد في أزمات اقتصادية، نتيجة ارتباط أسعار الماس بالأسواق الدولية، وخير دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية سنة 2008.
- قطاع التعدين مساهمته في التوظيف منخفضة جدا، مما أدى إلى ارتفاع البطالة بنسبة تتراوح بين 25إلى 30%

ركزت بوتسوانا على سياسة التنويع الإقتصادي في السنوات الأخيرة، وخاصة قطاع التصنيع، والذي تم تدعيمه من خلال تخفيض الضرائب وتقديم الإعانات المالية. لكن رغم ذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت أقل من 5 %، إلا أنه رغم انخفاض هذه النسبة فالقطاع الصناعي يساهم في تخفيض حدة البطالة، وتحسين مستويات الدخل لدى الأفراد ودعم التجارة الخارجية، والتنويع الإقتصادي يكون

[1] Keith JEFFERIS وأخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ناتج عن طريق نمو نشاطات القطاعات الأخرى والخروج من التبعية لقطاع التعدين وخاصة معدن الماس، ومن بين هذه القطاعات الفلاحة، بالإضافة إلى العمل على تطوير قطاع التعدين و تشجيع الإنتاج المحلي والامتناع من تصدير الماس على شكله ّالأولي.

كما تم التركيز على تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات، خاصة القطاع الصناعي من خلال تقديم تسهيلات في هذا المجال، وهذا ما يتضمن تحسين مناخ الاستثمار، والعمل على تحسين الإنتاج ورفع كفاءة المؤسسات وقدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ساهمت السياسة الاقتصادية في نجاح بوتسوانا على مر سنين من خلال الجهود المبذولة، وذلك من خلال المحافظة على الاستقرار الاقتصاد الكلي، عن طريق تفادي تغيرات في الجانب السياسي مما يدعم استمرارية عملية التنمية الاقتصادية، والقيام بالعملية الاستشارية والمناقشة في كيفية صياغة القوانين، وتفادي التغيير الكلي، كما أن وزارة المالية لعبت دورا في صياغة السياسات الاقتصادية، عن طريق الإشراف على عملية الإنفاق ووضع ميزانيات لكل وزارة، والتحكم في النظام الضريبي، بالرغم من أن السياسات والميزانيات يتم المصادقة عليها من طرف البرلمان.

قام مصرف بوتسوانا بتطبيق سياسة نقدية بشكل مستقل والإشراف على النظام المصرفي، وتطبيق سياسة سعر الصرف وإدارة احتياطات النقد الأجنبي، أما المكتب الاستراتجي الوطني فقد اهتم بالتنسيق بين السياسات والبرامج التي تقوم بها الحكومة والوزارات، بالإضافة إلى الحرص على تطبيق السياسة الأكثر فعالية، ويعمل هذا المكتب كأمانة لدى المجلس الاستشاري لبوتسوانا الذي يتكون من الخبراء المحلين والأجانب، ويعمل هذا المكتب بإشراف على تطبيق إستراتجيات التنمية الاقتصادية، كما يقوم المجلس الاستشاري في بوتسوانا بالحرص على التنويع الإقتصادي، ومن خلال هذه الإستراتجية ركزت

الحكومة على 6 محاور تهدف إلى ترويج الصناعة والنشاطات الأخرى، والتي تتضمن ما يلي: الماس، إبداع، النقل، التعليم، الخدمات، الفلاحة، وكذلك الاهتمام بالبنية التحتية وتشجيع الاستثمار الخاص.

III-3-1-2) السياسة النقدية:

السياسة النقدية مطبقة [1] بشكل مستقل من طرف مصرف بوتسوانا، حيث أنه بسبب التخوف من ارتفاع معدل التضخم ، قام المصرف برفع معدلات الفائدة من اجل التخفيف من حدة التضخم، الذي ارتفع إلى نسبة 14,2% في 2006، ثم انخفض في سنة 2007 إلى 6,4%، وبعدها ارتفع إلى 14,1% في أوت 2008 بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية على المستوى الدولي، ففي السنوات الأخيرة تأثر التضخم بعوامل خارجية كتضخم المستورد من جنوب إفريقيا لأن أغلبية واردات بوتسوانا تأتي منها، بنسبة تتراوح مابين 6 و 8% .

ومن بين الأهداف الرئيسية للسياسة الضريبية تمثلت فيما يلي:

- بقاء الميزانية متوازنة باستمرار.
- عائدات الماس يجب أن تستعمل من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والبنية التحتية الاقتصادية التي تؤدي إلى ترسيخ سياسة التنويع الإقتصادي مستقبلا.
- وضع الإيرادات المالية التي يتم تحصيلها من خلال الماس في الصناديق السيادية من أجل المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة وتدعيم الإنفاق الحكومي في حالة انخفاض أسعار الماس في الأسواق الدولية.

[1] keith JEFFERIS وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 31

أما فيما يخص سياسة سعر الصرف في بوتسوانا، حركة رأس المال من وإلى الخارج عرفت حرية مطلقة، عملة بوتسوانا هي البولا ترتبط بسلة من العملات والتي تشمل (الراند، اليورو، الدولار، الين، الباون البريطاني)، حيث تأثرت عملة بوتسوانا بحركة الرند ضد الدولار الأمريكي.

III-3-1-3) التجارة الخارجية:

صادرات بوتسوانا كانت ومازلت يسيطر عليها الماس، حيث ساهم بـــ 65% من مجموع الصادرات في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى صادرات أخرى تتمثل في نيكل النحاسي، ذهب، لحم البقر، كربونات الصوديوم والمنسوجات، الماس من الناحية التاريخية بيعا من خلال قنوات تسويق بيرة دي في الولايات المتحدة، والعائدات المستلمة كانت بعملة الدولار، هذه القنوات مع مرور الزمن حولت إلى بوتسوانا، وتم بيع الماس في شكله أولى إلى المصانع المحلية وتصديره على شكل منتجات وليس كمادة خام إلى كل من أوربا وجنوب إفريقيا، سهم الماس في الصادرات هبط في السنوات الأخيرة لكن النحاس والنيكل ارتفع.

الشكل رقم (34): صادرات السلع والخدمات في بوتسوانا خلال سنة 2010.

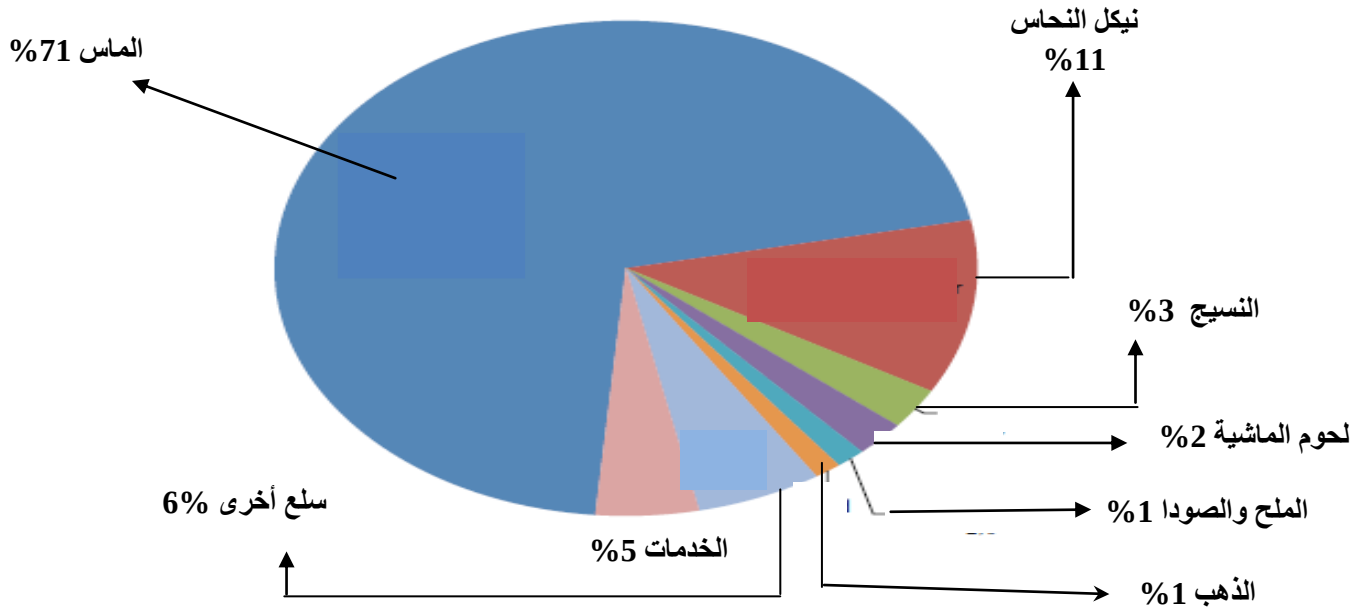

المصدر: keith JEFFERIS وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 29.

من خلال الشكل يتضح لنا أن الماس يساهم بنسبة كبير في الصادرا ت بمعدل 71% ثم يليه نيكل النحاس بنسبة 11%، والخدمات بـــ 5% ، أما القطاعات الأخرى لم تتجاوز 3%، ومنه نستنتج أن التجارة الخارجية وخاصة الصادرات يسيطر عليها الماس وهذا ما يثبت دوره في اقتصاد بوتسوانا .

وقعت بوتسوانا[1] عدة اتفاقيات دولية تجارية، والأكثر أهمية الإتحاد الجمركي الإفريقي الذي يسمح لبوتسوانا ممارسة التجارة المجانية بجنوب إفريقيا، والوصول إلى الأسواق الإقليمية المهمة وكبيرة، منتجات بجنوب إفريقيا تستورد من طرف بوتسوانا دون الخضوع للضرائب، بالرغم من أن هناك ضرائب واجبة الدفع عبر الحدود، كما أن أغلبية واردات بوتسوانا تأتي من جنوب إفريقيا، بوتسوانا أيضا عضو في منطقة التجارة الحرة والتي تم تأسيسها في أوت 2008، وكذلك عضو في المنظمة العالمية للتجارة، وفى 2008 كذلك وقعت اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

النمو الثابت في صادرات الماس على مر السنين مكن بوتسوانا من تحقيق فائض مستمر في الحساب الجاري وتعزيز إحتياطات النقد الأجنبي التي بلغت زيادة قدرت بـــ 10,3 مليار دولار في 2008، و7,9 مليار دولار في سنة 2010, هذه الاحتياطات سمحت لبوتسوانا من الاستيراد لمدة 15 شهر، ومن خلالها تفادت الاقتراض من الخارج، خلال الأزمة المالية والاقتصادية هبطت صادرات بوتسوانا المتمثلة في الماس والنيكل النحاسي والمنسوجات بنسبة 27 % في 2009 بالمقارنة مع 2008، تحرك الميزان التجاري من الفائض نحو العجز وبدأ إحتياطات النقد الأجنبي كذلك بالتراجع، مما أدى بها إلى الوقوع في مشكل المديونية خلال تلك الفترة بـــ 1,5 مليار دولار. تحسنت الصادرات في 2010 لكن رغم ذلك بقى الميزان التجاري في حالة عجز.

III-3-2) الحكم في بوتسوانا:

[1] keith JEFFERIS وآخرون ، نفس المرجع السابق، ص ص 13- 29

تعتبر بوتسوانا إحدى البلدان القيادية في إفريقيا فيما يتعلق بالحكم، وهذا ما يعكس نوعية المؤسسات العالية، والنظام القانوني المستقل ومستوى منخفض من الفساد، هذا الإنجاز تم تقديره في كثير من الاستطلاعات والتقديرات الدولية (**منتدى الإقتصادي العالمي**)، حيث تحتل بوتسوانا المرتبة 16 من حيث نوعية المؤسسات من بين 50 دولة، وذلك بسبب قلة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى ثقة الشعب بالسياسيين، وكفاءة الإطار القانوني في التعليمات الصعبة، تم تصنيف بوتسوانا في إفريقيا على أساس الأمن والحكم والشفافية والفساد وحقوق الإنسان وفرص الاقتصادية ومستوى المعيشي للأفراد في المرتبة الثالثة بعد كل من موريتيوس وسيشل. وللحكم ستة أبعاد هي:

- الصوت والمسؤولية.
- الاستقرار السياسي.
- تأثير الحكومة.
- نوعية التنظيم.
- حكم القانون.
- السيطرة على الفساد.

كما أن هناك سمات في الحكم لكي يكون جيدا في عملية إدارة الموارد الطبيعية [1]

أ- الصوت والمسؤولية

[1] LIMI Atsushi ,Did Botswana Escape From The Resource Curse, IMF Working Paper, African Department, June 2006, P P 09-11.

والذي يتم قياسه بالحرية المدنية والحق السياسي، بالإضافة إلى القدرة على معاقبة أولئك الذين في السلطة القائمين على استغلال الموارد لصالحهم، بدون مراقبة من طرف المواطنين بالإضافة إلى العمل على تغيير طريقة الحكم عن طريق الانتخابات أي التحول إلى النظام الديمقراطي، بوتسوانا من بين الدول التي عملت بهذه الطريقة.

ب- تأثير الحكومة:

ويتم قياس تأثيرها عن طريق نوعية الخدمات وقدرة الموظفين في الحكومة على تطبيق الإستراتجيات المسطرة، فالعائدات المعدنية في بوتسوانا استخدمت في الإنفاق من أجل الاستثمار في مجال التعليم والصحة، بالإضافة إلى صندوق الثروة الحكومي (صندوق البولا) الذي تم استخدامه في حالة تراجع أسعار معدن الماس من أجل تغطية النفقات المحلية وتفادي الوقوع في مشاكل وأزمات مالية تؤدي بها إلى الاستدانة من الخارج.

ت- سياسات ضد الفساد:

تعتبر السياسات المتخذة في محاربة الفساد ضرورية للتوزيع العادل والشفاف للموارد، كما تم تأسيس سلطة مستقلة ضد الفساد في سنة 1994 تسمى بمديرية محاربة الفساد والجريمة الاقتصادية، وذلك من أجل محاربة الفساد والتوصل إلى الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية في بوتسوانا، ففي 2010 تم تصنيف بوتسوانا كأحد الدول الأقل فسادا في إفريقيا والعالم

الفساد لم يؤثر على الشركات التي تعمل في بوتسوانا خاصة في قطاع الموارد، وذلك بسبب قيام الحكومة في التسعينات باتخاذ إجراءات تضبط الفساد والجريمة الاقتصادية والسيطرة عليها في البلاد، وقامت بتطوير التشريع الخاص بمحاربة الفساد، وذلك من خلال القيام بدراسة الطرق التي اتبعتها عدة دول من خلالها تمكنت من محاربة الفساد والقيام بتجسيدها على أرض الواقع، حيث قامت بتأسيس

وكالات ومؤسسات من أجل محاربة الفساد خلال سنة 1994، وتقوم هذه المؤسسات بالعمل بشكل مستقل في اتخاذ الإجراءات الخاصة بمرتكبي الجرائم الاقتصادية وهذا ما جعلها فعالة في محاربة الفساد، في سنة 2010 صنفت بوتسوانا في المرتبة 33 من بين 178 دولة من حيث الفساد، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (27): تصنيف بعض الدول حسب درجة الفساد

الرتبة	01	01	04	31	32	33	56	172
الدولة	الدنمارك	نيوزيلندا	السويد	إسبانيا	البرتغال	بوتسوانا	ناميبيا	السودان

المصدر: Keith JEFFERIS وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 14

III-3-3) العوامل التي أدت إلى نجاح بوتسوانا اقتصاديا:

لم تعرف بوتسوانا [1] الفساد الذي انتشر في أماكن أخرى من إفريقيا، وذلك كان بسبب التدبير الحكومي الرشيد نسبيا منذ استقلالها، فالمحسوبية تتخذ أحجاما مهمة غير أن ابتزاز المال ليس كذلك، حيث أنه لا يحتاج رجال الأعمال إلى دفع الرشوة إلى الموظفين الحكوميين من اجل مزاولة نشاطهم التجارية العادية، والقيام بدفع أجور كافية للموظفين مع العلم أنها ليست أجور ساخية من أجل منعهم إلى اللجوء إلى الرشوة، وهذا مما جعل بوتسوانا تكتسب ثقة الأجانب بفضل انعدام الفساد وتوفر الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، مع العلم أن بوتسوانا تعرف أقل مرتبة في معامل" المخاطر السياسية" مقارنة بالدول الأخرى من دول جنوب الصحراء الكبرى بما فيها جنوب إفريقيا، واحتلت بوتسوانا المرتبة الخامسة والخمسين في العالم من حيث المخاطر التي يواجهها المستثمرين بعد جنوب إفريقيا، واحتلت المرتبة التاسعة والأربعين، كما تعرف البلد تدفق هائل من الإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، مع العلم أن البلد تتبع النظام الديمقراطي ويوجد بها حزب واحد في السلطة منذ 30 سنة، وقد

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-51.

فوض الحزب الديمقراطي البوتسواني قسطا كبيرا من السلطة للإداريين، كما أن البلد تزخر بموارد معدنية حيث تشكل المعادن عن ما يزيد عن 50 من الناتج الداخلي الإجمالي، وتشمل في معظمها الماس والنحاس، مع العلم أن عائدات هذه الموارد تم استثمارها في الهياكل القاعدية الأساسية المادية والاجتماعية منها، بما فيها الطرق والمياه والمدارس والمستوصفات في كل أنحاء البلاد، كما يرتبط نجاح بوتسوانا بالاستقرار السياسي، فالاستقرار يدفع بالسياسين بالاتخاذ القرارات على المدى البعيد، مما يساعد هذا النجاح الإقتصادي المحقق بهذا المنظور إلى ترسيخ الاستقرار السياسي ومن بين هذه العوامل التي أدت إلى نجاح بوتسوانا ما يلي:

III-3-3-1) تفادي لعنة الحكم السيئ:

البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية [1] تكون عرضة للحكومة السيئة، ومن الطبيعي أن التركيز على هذه الموارد يؤدي إلى مجموعة من المشاكل، ومن بينها الفساد، وتركيز ثروة في أيدي مجموعة معينة، وبتالي الوقوع في نزاعات داخلية، لكن بوتسوانا تفادت هذه المشاكل حيث أن جزء من نجاحها كان على أساس الحظ، حيث أن سكان بوتسوانا متجانسة عرقيا ولا يوجد مجموعات عرقية تؤدي إلى ظهور نزعات داخلية، وهذا ما ساعدها على تحقيق الاستقرار السياسي، والسماح للسلطة الحاكمة بالاستمرار وتبني شروط الحكم الجيد من خلال العمل بنظام الديمقراطي الذي هو أساس نجاح الدول اقتصاديا، والعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، كما قامت الحكومة بسن القوانين من أجل حماية حقوق الملكية والشفافية في الحكم، واستغلال معدن الماس أحسن استغلال، ب الإضافة إلى مشاركة المؤسسات الاستشارية في الحكم، والتي عملت على تعزيز الثقة في الحكومة، والعمل على احترام التقاليد البوتسوانية

[1] Michael LEWIN، مرجع سبق ذكره، ص 09-10.

خاصة، كما أن زعماء العشائر قاموا بمساعدة الحكومة الحديثة، حيث أن أغلبهم من أكبر ملاك الماشية في البلاد، وهذه ما دعمها بنسبة كبيرة.

"أسموقلو وروبنسون 1999" ، يؤكدان على أن حقوق الملكية وحكم القانون عنصران رئيسيان للنجاح ، كما يؤكدان على أن النظام الاستعماري قبل الاستقلال له دور فهناك المستعمرات التي تعمل بنية الاستقرار والعمل على تأسيس مؤسسات من أجل إبقاء الحكم و الاهتمام بحقوق الملكية، أم المستعمرات التي تعمل بنية عدم الاستقرار فهدفها يكون أساسه استغلال الموارد، وهذا ما يفسر ظاهرة بوتسوانا التي كانت مستعمرة من طرف بريطانيا التي لم يكن هدفها تحقيق الفائدة الاقتصادية، مما ساعد على تطور نظام الحكم بعد الاستقلال وتميز مؤسساتها بالقوة والكفاءة .

كما لعبت الديمقراطية في بوتسوانا مرغ الاستقلال التي كانت تعتمد على نظام الحزب الواحد دورا هاما في عملية التنمية، والقيام بممارسة وظائفها بطريقة ديمقراطية عن طريق الانتخابات والتعاون مع الناخبين والشفافية في التعاملات، على سبيل المثال الشيلى كانت بلدا ديمقراطيا حيث حققت نجاحا في البداية لكن بعد ذلك تدهورت أوضاعها الاقتصادية، وهذا ما يبين أن حكم القانون واحترام حقوق الملكية أكثر أهمية من الديمقراطية، حيث يرى البعض أن الديمقراطية عائق لعملية التنمية الاقتصادية، والحقيقة أن العديد من الدول النامية تتبع النظام الديمقراطي لكنها لم تحقق نمو اقتصاديا، وبتالي فإن الديمقراطية ليست كافية ولا هي ضرورية للنمو والتطور الإقتصادي، ولكن في حالة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل بوتسوانا، الديمقراطية قد تكون محفزا مهما لعملية التنمية الاقتصادية، من أجل تفادي النزعات الداخلية، التي تعرفها الدول التي بها الأنظمة الديكتاتورية.

III-3-3-2) تطبيق السياسات الجيدة:

الدول الغنية بالموارد [1] الطبيعية تواجه مشاكل في تقدير سعر الصرف الحقيقي، ومن بين النتائج المحتملة في غالب الأحيان المرض الهولندي، ففي بوتسوانا مواجهة المرض الهولندي شمل ثلاث نقاط هي كتالي:

أ –من خلال تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، عملت الحكومة على استخدام هذه العائدات من أجل الاستثمار في تكوين البنية التحتية ورأسمال البشري، والعمل على تكوين صناديق صيادية من أجل تفادي المشاكل أثناء انخفاض أسعار المعادن(الماس)، و تغطية النفقات ومواصلة المسار الاستثماري الذي يدعم التنمية الاقتصادية.

ب – التركيز على الاستثمار في القطاع العام (البنية التحتية، الصحة ورأسمال البشري)، الذي ساهم في النمو الإقتصادي بدون الاعتماد على القطاع الخاص، الاستثمار في القطاع العام خلال الفترة الممتدة مابين 1975– 1998 ساهم بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الإنفاق على الصحة وتكوين رأسمال البشري يساهم بـــ 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لهذه السياسات بوتسوانا حققت استقرار اقتصادي كلي، التي لم تستطع تحقيقه الكثير من الدول التي كان أساس اقتصادها المعادن.

ت – تفادي سياسة إحلال الواردات من طرف بوتسوانا، وذلك لأن المؤسسات التي تقوم بإنتاج المنتجات المستورد تستخدم فقط حوالي 5 % من القوة العاملة النشيطة في بوتسوانا، بالإضافة إلى أن مساهمة هذه القطاعات كانت منخفضة جدا فيما يخص مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] Michael LEWIN، نفس المرجع السابق، ص 11.

الشكل رقم (35): نسبة مساهمة القطاعات المنتجة للسلع والخدمات في الناتج الداخلي الخام خلال سنة 1990 في كل من الدول التالية. **الوحدة:** نسبة مئوية

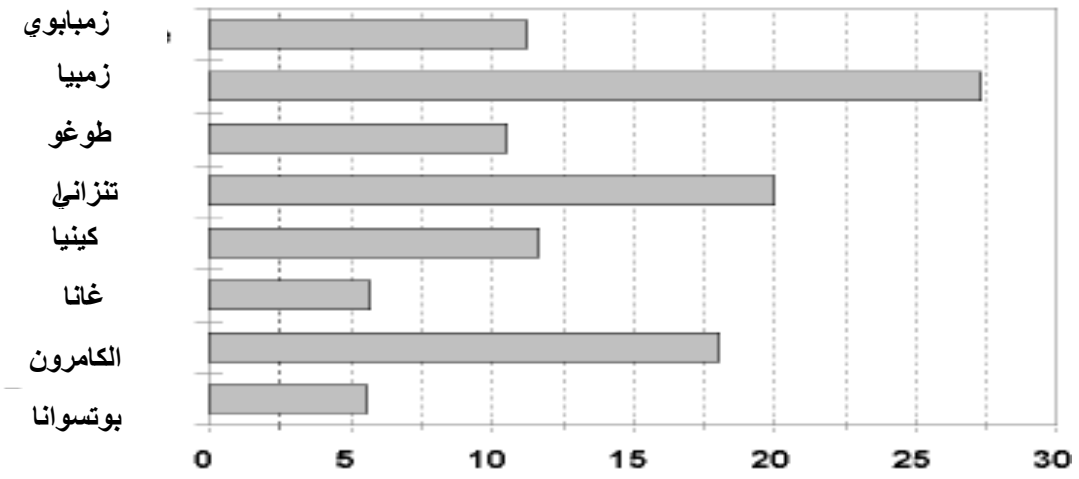

المصدر:Michael LEWIN ، نفس المرجع السابق، ص 14.

من خلال الشكل يتضح لنا أن مساهمة القطاعات المنتجة للسلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، وباعتبار بوتسوانا عضو في الإتحاد الجمركي الإفريقي الجنوبي تسمح لها هذه العضوية بالحصول على السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في البلاد بأقل تكاليف من طرف جنوب إفريقيا وذلك نظرا للقرب الجغرافي، كما أنها حققت فائض في ميزانها التجاري من خلال العائدات المعدنية و التي تساعد على ذلك.

السياسات التجارية أيضا تعزز الحكم الجيد والسياسات الجيدة، فقيام الحكومة بتطبيق سياسات إحلال الواردات قد تجعلها لا تتعرض إلى الإسراف في الأموال مما تسمح لها بالمحافظة على أملاك الدولة، وهذا ما يمكن حله عن طريق الاستيراد وضبط أموال الدولة ومحاربة الفساد.

III-3-3-3) التخطيط لمستقبل بدون معدن الماس:

يساهم معدن الماس بنسبة 40% في الناتج المحلي الإجمالي و85% من مجموع الصادرات، و50% من الإيرادات الحكومية، مع العلم أن الحكومة توظف 30% من القوة العاملة أما عملية استخراج معدن

الماس التي لا تستخدم إلا نسبة قليلة من اليد العاملة، وضعف مساهمة القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي و يتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (36): مساهمة كل من الصناعة والفلاحة ومعدن الماس في الناتج المحلي الإجمالي البوتسواني خلال الفترة الممتدة مابين 2000- 2009.

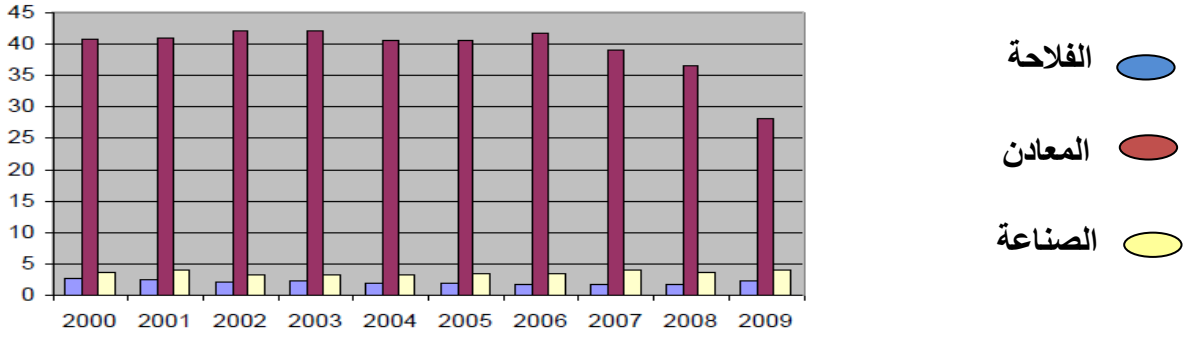

المصدر:Michael LEWIN ، نفس المرجع السابق، ص 14.

من خلال الشكل يتضح لنا أن مساهمة كل من القطاع الفلاحي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى نسبة 5%، أما التعدين فقد عرف مستويات مرتفعة تفوق 40% خلال الفترة الممتدة مابين 2000- 2007، أما في سنة 2008، 2009 فقد عرف تراجع وذلك بسبب الأزمة المالية التي أدت إلى تراجع أسعاره في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض الطلب عليه، كل هذه المعطيات تفسر مدى اعتماد بوتسوانا على معدن الماس في اقتصادها، وبافتراض أن هذه الثروة من المعادن ستبدأ في الهبوط خلال سنة 2016، و تستنفذ بحلول عام 2029 جعل بوتسوانا تهتم بعملية الاستثمار في البنية التحتية والعمل على تطوير القطاعات الأخرى من أجل المحافظة على نسب النمو خلال فترة تراجع مساهمة معدن الماس في كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى العمل على توفير أموال من خلال عائدات هذا المعدن في البنك المركزي لبوتسوانا والتي تمثل 30% من الإيرادات الحكومية، ولكن على الرغم من إتباع هذه الإستراتجية إلا أن تراجع مساهمة التعدين في الاقتصاد البوتسواني يؤدي بها حتما إلى الوقوع في عدة مشاكل اقتصادية وأخرى اجتماعية، إلا أن مورد الماس لعب دورا أساسي

في هذا الإنجاز الذي حققته بوتسوانا على عكس الدول الأخرى، إلى جانب الحكم والسياسات الجيدة، بحيث أن الحكم لم يكن مثالي لكن كان جيدا، وذلك لأنها لم تعرف الفساد والنزاعات المدنية، مما ساعد الحكومة على العمل وفق خطط إستراتجية أساسها القانون و شفافية، بالإضافة إلى الاستثمارات في رأسمال البشري والطبيعي والعمل على تكوين البنية التحتية، فهذه الاستثمارات أدت إلى ارتفاع معدل الإنتاج مما عززت احتياطاتها من العملة الأجنبية التي تسهل المجال أما تنويع الإقتصادي والخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد أو قطاع معين.

خلاصـــــة الفـــصل:

من خلال دراستنا لحالة كل من الجزائر ونيجيريا، حول دور الموارد الطبيعية في عملية التنمية الاقتصادية تبين لنا أن كيلاهما تنطبق عليهما ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية والمتمثلة في الاعتماد على قطاع معين وهو قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى من أجل كسب إيرادات مالية والعمل على تغطية النفقات الخاصة بهما، ولكن سرعان ما تراجع هذا القطاع نظرا لانخفاض أسعار هذا المورد في الأسواق الدولية فتتعرض كل منهما إلى مشاكل اقتصادية متمثلة في الديون الخارجية، وانخفاض مستويات المعيشية للأفراد، بالإضافة ضعف مؤسساتهم وعدم القدرة على تبني سياسة إستراتجية تعمل على تحسين عملية استغلال هذا المورد من أجل رفع مستويات النمو الإقتصادي دون إهمال القطاعات الأخرى والخروج من دائرة الاعتماد على قطاع واحد، كما تعرضتا كل من الجزائر ونيجيريا إلى صراعات داخلية والسبب يكمن في عدم القيام بالتقسيم العادل للثروة التي تضمن حقوق الأفراد دون لجوئهم إلى تكوين مجموعات عرقية مسلحة من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة، لكن بوتسوانا تمكنت من تفادى ظاهرة لعنة الموارد وذلك بسبب تطبيق سياسة الحكم الراشد والعمل على تكوين رأسمال الاجتماعي الذي يسمح بتحسين وضعية المؤسسات والعمل في شفافية من أجل تفادي الصراعات الداخلية، واستغلال مواردها (الماس)

أحسن استغلال وبطريقة جيدة والقيام بالمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، ومنه فإن السبب الرئيسي في نجاح وفشل هذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية هو المؤسسات بحد ذاتها باعتبارها الركيزة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

الخاتمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة العامة

تلعب الموارد الطبيعية دورا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية، فحسب رأي بعض الاقتصاديين وأصحاب نظرية النمو والتنمية، تكمن نعمة هذه الموارد في القيام باستغلالها بطريقة جيدة من اجل تحسين البنية التحية وتشجيع القطاعات الأخرى منها القطاع الصناعي والزراعي من أجل النهوض باقتصاد قوي، والعمل على زيادة الدخل القومي الذي يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية، فهناك عدة دول تملك موارد طبيعية من بينها المعادن، حيث تمكنت بفضل الاعتماد على هذا المورد من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي نتيجة للإستراتجية المتبعة في استغلال ثرواتها والتي من خلالها يتم إثبات صحة هذه النظرية، ضف إلى ذلك مورد النفط الذي عرف ارتفاعا ملحوظا في الأسعار خلال فترة زمنية محددة، والذي يتم تحديد سعره عن طريق الطلب والعرض العالميين، ومن خلال هذا الارتفاع في الأسعار حققت هذه الدول إيرادات معتبرة أدت إلى تحسين الوضعية المالية الخاصة بهم، ولكن نتيجة لأزمات اقتصادية عرفها العالم تراجعت أسعار هذا الموارد مما أدى إلى ترجع إيرادات هذه الدول، والذي تمخض في عجز الميزانية واللجوء إلى الاستدانة من الخارج من أجل تغطية هذا العجز، هذا كله ناتج عن عدم وجود توازن في اقتصادها بين القطاعات والاهتمام والتركيز على قطاع معين دون غيره، بالإضافة إلى ضعف مؤسساتها التي تفتقر إلى رأسمال الاجتماعي، وسياسة الحكم الراشد واليد العاملة المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة المهنية العالية، التي تعمل على تحسين طريقة استغلال الموارد سواء مالية أو طبيعية، والقيام بتوزيعها بين الأفراد بطريقة عادلة دون القيام بإستخدمها للمصلحة الخاصة، إلا أن أصحاب المناصب العليا قاموا بإتباع مختلف الطرق من اجل المحافظة على مناصبهم الحساسة التي هي مصدر قوتهم في عملية الاستغلال، وهذا ما نتج عنه ظهور صراعات داخلية أساسها التوزيع الغير العادل للثروة والعمل بطريقة لا تتسم بشفافية، وبتالي فإن أللاستقرار كذلك يعتبر عائق من عوائق التنمية، خاصة بما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، والذي يمكن من خلاله إكتسباب المهارات والتكنولوجية في عملية

استخراج الموارد وتحويلها إلى منتوج نهائي دون القيام بتصديرها على شكلها الأولي، ومنه فإن الموارد الطبيعية تعتبر نقمة وليست نعمة والتي تكمن في ما يلي وبصفة مختصرة:

أ - العلة الهولندية الناتجة عن الاهتمام باستغلال الموارد الطبيعية وإهمال القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة، وذلك بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، مما تجلب لها إيرادات مالية، لكن سرعان ما تتراجع هذه الإيرادات الناتجة عن انخفاض الأسعار الموارد.

ب ضعف المؤسسات الناتجة عن عدم إستخراخ إيرادات هذه الموارد من أجل تحسين البنية التحتية وتكوين اليد العاملة من اجل اكتساب المهارة والخبرة في العمل، بالإضافة إلى تطبيق سياسة الحكم الراشد، والعمل على تكوين رأسمال الاجتماعي.

ت الصراعات الداخلية القائمة على استغلال ثروة الموارد لصالح فئة معينة، دون الاهتمام بالفئات ذات الدخل المنخفض.

إن اعتماد كل من الجزائر ونيجيريا على النفط في اقتصادها، الذي يساهم بنسبة 46%، 40% في الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في كل منهما، وأكثر من 64% من الإيرادات العامة للدولة، و97% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يعطي الفرصة لكل منهما من أجل رصد موارد مالية هامة يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية إذ تم ترشيدها لذلك، إلا أن هذان الدولتان لم تتمكنا من رفع معدلات نموها وهذا ما يثبت العلاقة السلبية الموجدة بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية، والسبب في ذلك الاهتمام بالنفط وإهمال القطاعات الأخرى، إضافة إلى ضعف مؤسساتهم التي تتطلب تطبيق سياسة الحكم الراشد، دون أن ننسى الصراعات الداخلية حول النفط وخاصة في نيجيريا، وهذا ما يجعل كل من اقتصاد الجزائري والنيجيري يستحب لمنطق لعنة الموارد.

إلا أن دولة بوتسوانا الغنية بمورد الماس، الذي يساهم بنسبة 31% في الناتج المحلي الإجمالي، واستحواذه على نسبة 65% من مجموع الصادرات، استطاعت أن تعمل على رفع معدلات نموها الاقتصادي، والسبب يكمن في تفاديها للعنة الحكم السيئ واستقراره، وعدم وجود صراعات داخلية الناجم عن تجانس سكانها عرقيا، وهذا ما ساعدها على تحقيق الاستقرار السياسي والسماح للسلطة الحاكمة بالاستمرار وتبني شروط الحكم الجيد من خلال إتباعها للنظام الديمقراطي الذي هو أساس نجاح الدول اقتصاديا، وهذا ما ساعدها على تكوين مؤسسات جيدة قادرة على استغلال الثروات بشفافية من أجل تحقيق المساواة في طريقة توزيعها من جهة و استعمالها لتحسين الوضعية الاقتصادية من جهة أخرى، كما قامت الحكومة بسن قوانين من اجل حماية حقوق الملكية، والعمل على تطبيق السياسات الجيدة، من خلال تكوين صناديق سيادية من أجل حماية الاقتصاد في حالة تراجع أسعار معدن الماس في الأسواق الدولية، والتركيز على الاستثمار في القطاع العام (البنية التحتية،الصحة، التعليم)، وبتالي فإن أساس نجاح بوتسوانا اقتصاديا هو قوة مؤسساتها في جميع المجالات، ومن خلال هذا النجاح الذي حققته بوتسوانا نستطيع إثبات صحة أن الموارد الطبيعية تعمل على رفع معدلات النمو، أي آن هناك علاقة إيجابية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي

النتائج والتوصيات: من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية

أ -إن أغلبية الدول النامية تعتمد على النفط في اقتصادها.

ب_ اقتصاد الدول النامية اقتصاد هش بسبب اعتمادها على قطاع معين دون سواه.

ت_ الاعتماد على الموارد الطبيعية دون سواها يجعل الدول عرضة للأزمات الاقتصادية.

ث_ لا يوجد للعلة الهولندية أثر على اليد العاملة خاصة في الدول الغنية بالنفط.

ج ــ ضعف المؤسسات يؤدي إلى تراجع اقتصاد الدول النامية، بسبب عدم القدرة على استغلال الموارد أحسن استغلال.

ح ــ عدم القيام بتوزيع الثروة بين الأفراد بطريقة عادلة، أدى إلى ظهور نزاعات داخلية، ومجموعات عرقية تعمل على المطالبة بالشفافية في عملية استغلال الثروات الناتجة عن الموارد الطبيعية.

لذا ومن خلال ما استخلصناه فإننا نوصي بما يلي:

أ - اعتبار قطاع البترول من زاوية إنتاجية وإدارية وتكنولوجية قاعدة ونقطة انطلاق، أي انه يجب الاستفادة من هذا القطاع ليشكل النواة الأساسية في عملية التنمية.

ب -التركيز على بعض الصناعات التي يشكل البترول أو مشتقاته مصدر المادة الأولية من أجل النهوض بها.

ت -التركيز على الصناعات الحديثة والتخلي عن الصناعات التي تتطلب يد عاملة مكثفة ولا تتطلب مستويات معقدة من التدريب.

ث -الواقعية في التخطيط وتوزيع الجهود الإنمائية ونعنى بهذا التركيز على القطاعات التي يمكن تنميتها فعلا إلى مستويات منافسة للقطاعات الأجنبية المماثلة.

ج -ضرورة العمل على استخدام عائدات الموارد في تكوين البنية التحتية في جميع المجالات.

ح -ضرورة العمل على التنويع الإقتصادي، والخروج من دائرة الاعتماد على الموارد الطبيعية.

خ -تحسين استغلال الموارد الطبيعية، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

د -وضع خطط إستراتجية من أجل تفادي وقوع الأزمات الاقتصادية.

ذ -العمل على تكوين اليد العاملة من أجل القضاء على البطالة، مع العلم أن عملية استخراج الموارد الطبيعية تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة وذات خبرة.

ر -تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة فيما يخص الموارد الطبيعية من اجل الاستفادة من الخبرة والتكنولوجية المتطورة.

ز -العمل على تصدير الموارد الطبيعية بعد تحويلها إلى منتوج نهائي دون تصديرها على شكلها الأولي.

س - العمل على تطبيق سياسة الحكم الراشد.

ش - العمل على تكوين رأسمال الاجتماعي، من أجل تحسين وضعية المؤسسات التي تلعب الدور في عملية التنمية إلى جانب الموارد.

ص_ إتباع أنظمة سياسية تساعد على عملية التنمية الاقتصادية، خاصة النظام الديمقراطي.

ض_ القيام بالتوزيع العادل للثروات بين الأفراد، من اجل تفادي الصراعات الداخلية.

قائمة المراجع

الكتب:

- أبو السعود محمد فوزي، مقدمة في الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، 2002 .
- أحمد الدوري محمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983 .
- البابا طلال ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة والطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1981
- البراري راشد، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الناشر دار النهضة العربية، بيروت لبنان ، 18أكتوبر 1971.
- القريشي مدحت ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن 2007.
- بكري كامل، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية بالإسكندرية مصر، 1988.
- جوني عزدين ، نظريات النمو الإقتصادي للبلدان النامية، دار الفرابي ودار ابن رشد بيروت، لبنان، 1989.
- حسين عمر، النظريات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، 1987.
- حمد بن محمد أل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، إدارة والاقتصاد، الطبعة رقم 1،الرياض السعودية، 2007.
- عجيمة محمد عبد العزيز ،إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية مصر،2000.
- عطية ناصف إيمان، اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2008.
- عطية ناصف إيمان ، على عبد الوهاب نجا ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق(النظريات، الإستراتجيات، التمويل)، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية مصر. 2007.
- لطفي على ، التخطيط الإقتصادي(دراسة نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1988.
- لعويسات جمال الدين ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2000 .

- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية- العدد 02، 2012.
- محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية- مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الجامعة الإسكندرية مصر،1999.

- محمد يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان، 1980.

المقالات والتقارير:

- الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، جامعة الجزائر، 2008
- العصفور صالح، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، سلسلة جسر التنمية، المجلد 1، الإصدار رقم 5، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002.
- العلاقات الاقتصادية والتجارية بين نيجيريا ومصر، وزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية، 2003.
- الكواز أحمد، السياسات الصناعية، سلسلة جسر التنمية، المجلد 1،الإصدار رقم 5، المعد العربي للتخطيط بالكويت ، مايو 2002.
- الكواز أحمد ، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا، سلسلة الخبراء المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 44، ديسمبر 2011.
- باتريك إلي ، وسيليو بيرمان، ولوك دانييلسون وهايدى فيلدت، حوكمة الموارد في القرن الحادي والعشرون، منشورات مؤسسة هينرش بل، الطبعة الثانية، تشرين أول 2008.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، الفساد والحكم الراشد، ورقة مناقشة رقم 03، نيويورك 1997.
- تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد الطبيعية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005 .
- جوزيف ستيغليتز، التخلص من لعنة الموارد، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005.
- دربال عبد القادر، دقيش مختار، العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر خلال فترة 1986- 2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة وهران، العدد 11، 2011.
- دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، NAPC، دمشق، سوريا، كانون الأول 2003 .

- ريفينيو ووتش، التخلص من لعنة الموارد، مطبوعات الجامعة الأوربية المركزية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005.
- شنوف شعيب ، رمضاني لعلا، الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل 2008.

- صبحي على محمد قنصوه، النفط والسياسة في دلتا النيجر دراسة لعلاقات القوة ونتائجها التوزيعية في دولة ما بعد الاستعمار في نيجيريا، أفاق إفريقية، مركز البحوث الأفريقية - جامعة القاهرة، 2012.
- صادق محمد ، كفاءة دور الدولة والتنمية في البلدان العربية دروس الماضي وأفاق المستقبل، رابطة المعاهد العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 23-25 أفريل 1986.
- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أفريل 2008.
- كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيثر، العدد الثامن، جانفى 2005، ص 07.
- كرستين إبراهيم زادة، ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003.
- نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، دور نظم المعلومات الجغرافية في إدارة الموارد الوطنية، جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن، 2010.
- نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، دور نظم المعلومات الجغرافية في إدارة الموارد الوطنية، جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن، 2010.

المذكرات:

- بن حسين ناجي ، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.
- بن ساحة مصطفى ، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة مؤسسات المتوسطة والصغيرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،المركز الجامعي بغرداية، 2011-2010.

- بن سكران البودالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان تكوين رأسمال الاجتماعي في الجزائر، جامعة وهران، 2009-2010.
- جبلي محمد أمين ، البترول والتنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية (1990- 2008) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد عالمي ، جامعة معسكر، 2010.
- زرنوح ياسمينة ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقيميه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2005-2006.

- سعيج عبد الحكيم ، الناتج الوطني والنمو الإقتصادي دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- سعيدي يحي ، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.
- شايب بشير ، مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010-2011.
- شرقي جوهرة ،بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية ،مذكرة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر، 2003
- مخلفي أمينة ،اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دارسة حالة الجزائر مع الرجوع إلى بعض التجارب العلمية)، أطروحة دكتوراء، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2011-2012.
- مقليد عيسى ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شاهدة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تحت ، جامعة باتنة، 2007- 2008.
- يحي سعيدي، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

مواقع الأنترنت:

- www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Nigéria/oil.pdf
- www.mondeperspective.com
- fr.kushnirs.org
- www.africaneconomicoutlook.org

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- ACEMOGLU Daron , JOHNSON Simon, ROBINSON James, Institutions As The Fundamental Cause Of Long-Run Growth, National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, Ma 02138 May 2004.
- ADEDIPE Biodun, The Impact Of Oïl On Nigeria's Economic Policy Formulation, Text Of A Paper Presented At The Conference On Nigeria: Maximizing Pro-Poor Growth: Regenerating The Socio-Economic Database, Organized By Overseas Development Institute In Collaboration With The Nigerian Economic Summit Group, 16th / 17th June 2004.
- ALFONSO Juan Perez Pablo, Resource Curse in Nigeria: Perception and Challenges, Central European University Center for Policy Studies, Open Society Institute, December 2007.
- Ambassade de Suisse / ALGER, Rapport économique ALGERIE, Année 2012, p11.
- ANTOINE Adam marc, La Maladie Hollandaise: Une Etude Empirique Appliqué a Des Pays En Développement Exportateurs De Pétrole, Université Montréal, Automme 2003.
- BOSTOCK Tim, Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics and Politics– OECD -2008.
- BUDINA Nina, PANG Gaobo, Sweder VAN WIJNBERGEN, Nigeria's Growth Record: Dutch Disease Or Debt Overhang, World Bank Policy Research Working Paper 4256, June 2007.
- Central Bank of Nigeria, Changing Structure of the Nigerian Economy (2000) and Annual Report & Statement of Accounts, 2002.
- CORDEN W. Max, NEARY J. Peter, Booming Sector and De-Industrialisation in Small Open Economy, the Economic Journal, Vol.92.No.386, Decembre 1982.
- CORTRIGHT Joseph, New Growth Theory, Technology and Learning, Reviews of Economic Development Literature and Practice: No. 4, 2001.
- .Country Analysis Briefs . Energy Information Administation , Nigeria ,August 2011.

- Country Analysis Briefs . Energy Information Administration , Algeria , 08 Mars 2012.
- FAJANA Sola, Industrial Relations in the Oil Industry in Nigeria, International Labour Office, Geneva, 2005.
- FUNDANI Matondo, THIOUNE Diarra, EGUIDA Rebert Kossi, Abou AMADOU, BOUZGRAOU Malek, DIALOGUE NOTE 2011-2012, African Development Bank Group, May 2011.
- GUICHAOUA Yvan, Oil and Political Violence in Nigeria, Institut Français Des Relations Internationales, Paris, 2009.
- HOBBS Jon and DRAKENBERG Olof. Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics and Politics – OECD 2008.
- International de recherche macroéconomique.
- Indicateurs Economiques et financiers de l'Algérie, ambassade de France en Algérie, service Economiques regional, novembre 2012
- JEFFERIS Keith, PICKERING Dawn, KENEWENDO Bogolo, Botswana Country Overview, Capital Resources, 2011/2012.
- KLOP Piet. Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics and Politics – OECD 2008.
- KOUTASSILA Jean-Philippe**,** Le syndrome Hollandaise: théorie et verification empirique au Congo et au Cameroun, Centre d'économie du développement Université Montesquieu-Bordeaux IV – France, 1998.
- LEWIN Michael, Botswana's Success: Good Governance, Good Policies, And Good Luck, World Bank 2011.
- LIMI Atsushi ,Did Botswana Escape From The Resource Curse, IMF Working Paper, African Department, June 2006.
- MBOTE Kameri, Joel MUSAASIZI and Michael WAITHAKA, Effective Natural Resource Management For Conflict Prevention , Eastern And Central Africa Programme For Agricultural Policy Analysis, Monograph Series 8, August 2007.
- MC GREGOR James and ROE Dilys (Iied). Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics and Politics –OECD 2008.

- Ministère des finances, direction générale, des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : 2011-2012).
- NAYAK, PURUSOTTAM and MISHRA, Structural Change In Meghalaya: Theory And Evidence, Sk North-Eastern Hill University, 15. June 2009.
- NDOUMTARA Nakoumdé, Boom Pétrolier et Risques D'un Syndrome Hollandaise Au Tchad: Une Approach Par La Modélisation En Equilibre General Calculable, Thèse De Doctorat Nouveau Régime En Sciences Economiques, Université D'auvergne Clermont – Ferrand.
- Nigeria Trade Fact Sheet, Economic section, united States Embassy in Nigeria, December 2011, website: http:// nigeria.usembassy.gov.
- OKONJO Ngozi, OSAFO Philip, Nigeria's Economic Reforms: Progress and Challenges, The Brookings Institution 1775 Massachusetts Ave., NW Washington, Dc 20036, March 2007.
- OYEFUSI Aderoju, Oil-Dependence and Civil Conflict in Nigeria, Department Of Economics and Statistics, University Of Benin, Nigeria, June 2007.
- PHILIPPOT Louis-Marie. Rente Naturelle et Institutions Les Ressources Naturelles: Une « Malédiction Institutionnelle ». Credit. 15 Septembre 2009.
- RODRICK Dani, Institutions et Croissance, Séminaire: Relations Economiques internationals, Jean-Marc Siroën, Août 2004.
- ROSS Michael, How Do Natural Resources Influence Civil War, Evidence from 13 Cases, Department of Political Science, UCLA, June 11, 2003.
- ROSS Michael, Natural Resources and Civil War: An Overview, Department Of Political Science, Paris, August 15, 2003.
- SAKA luqman, Fatima MOTUNRAYO LAWAL, The Political Economy of Oil and the Reform Process in Nigeria's Fourth Republic: Successes and Continue Challenges, International Refereed Research Journal, 2, April 2011.

- SANUSI lamido, Growth Prospects For The Nigerian Economy, Central Bank of Nigeria, November 26, 2010.
- SHABAFROUZ Miriam, Fuel For Conflict Or Balm For Peace? Assessing the Effects of Hydrocarbons on Peace Efforts in Algeria, GIGA Research Programme: Violence and Security, April 2010.
- SHABAFROUZ Miriam, Oil and the Eruption of the Algerian Civil War: A Context-sensitive Analysis of the Ambivalent Impact of Resource Abundance, GIGA Research Programme: Violence and Security, January 2010.
- STEELE Paul and PARIS Remy, Natural Resources and Pro-Poor Growth: The Economics and Politics – OECD 2008.
- S.V.GANTSHO Mandla, Cities As Growth Poles: Implications For Rural Development, On The Occasion Of The Annual Meetings Seminar Held In Maputo, Mozambique, May 14-15, 2008.
- United States Agency International Development, Nigeria Economic Performance Assessment, This Publication Was Produced By Nathan Associates Inc. For Review by the United States Agency For International Development, February 2006.
- U. S .Energy Information Administration, 30 December 2013, Based On FACTS Global Energy.

الملخص

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مشكلات الفقر والتخلف في العديد من بلدان العالم بشكل أكثر وضوحا وانتشارا من السابق، وبناءا على هذه المشاكل ظهرت هناك مجموعة من النماذج والنظريات حول عملية التنمية الاقتصادية من أجل حلها فمنها من ركزت على تنمية القطاع الصناعي وأخرى القطاع الزراعي ومنها من قامت بالربط بينهما، كما أن هناك بعض النماذج والنظريات اعتمدت على الموارد الطبيعية في تلك العملية والتي تعتبر مهمة مع العلم أن بعض الدول عملت على رفع معدلات نموها من خلالها من بينها مثلا بوتسوانا الغنية بمعدن الماس، غير أن بعض الدول تأثرت من خلال اعتمادها على الموارد في عملية التنمية حيث أثرت سلبا على اقتصادها وجعلتها تقع في عدة مشاكل اقتصادية من بينها إهمال القطاع الصناعي والفلاحي ، بالإضافة إلى ضعف مؤسساتها وظهور ما يسمى بالصراعات الداخلية نتيجة التقسيم الغير عادل للثروة الناجمة عن تلك الموارد، حيث أن هناك العديد من الدول التي عانت من هذه المشاكل منها الجزائر نتيجة اعتمادها على المحروقات ، ومنه فإن الموارد الطبيعية تعتبر نعمة بالنسبة لبعض الدول ونقمة لدول أخرى، والسبب يكمن في كيفية الاستغلال لهذه الموارد الذي هو أساس نجاح تلك الدول اقتصاديا وفشل الدول الأخرى .

الكلمات المفتاحية:

النمو الإقتصادي؛ القطاع الصناعي؛ القطاع الفلاحي؛ قطاع المحروقات؛ الموارد الطبيعية؛ العلة الهولندية؛ المؤسسات؛ الاقتصاد الجزائري؛ الإقتصاد النيجيري؛ بوتسوانا إقتصاديا.

نوقشت يوم 27 جانفي 2014